

Distr.
GENERAL

A/52/131
2 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٨٧ من القائمة الأولى*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير الدوري المرفق الذي يغطي الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والذي قدمته إليه اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وفقا للفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٣١/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	كتاب الإحالة
٥	١-٧ - مقدمة
٦	٨-٣٩٢ - ثانياً - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة
٦	٨-١٢٢ ألف - الحالة العامة
٦	٨-٥٩ ١ - التطورات العامة وبيانات السياسة
١٨	٦٠-١١٩ ٢ - الحوادث الناتجة عن الاحتلال
١٨	٦٠ (أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الاسرائيليين
٢٥	٦٠ (ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال
٢٦	٦١-١١٩ (ج) حوادث أخرى
٤٤	١٢٠-١٣٩ باء - إقامة العدل بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة
٤٤	١٢٠-١٣١ ١ - السكان الفلسطينيون
٤٧	١٣٢-١٣٨ ٢ - الإسرائيليون
٤٨	١٣٩-٢٩٦ جيم - معاملة المدنيين
٤٨	١٣٩-٢٢٤ ١ - التطورات العامة
٤٨	١٣٩-١٥٥ (أ) المضايقة والإيذاء البدني
٥٥	١٥٦-١٩١ (ب) العقاب الجماعي
٥٥	١٥٦-١٥٧ '١' المنازل أو الغرف التي دمرت أو شمنت
٥٦	١٥٨-١٩٠ '٢' فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها
٦١	١٩١ '٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى
٦١	١٩٢ (ج) عمليات الطرد
٦١	١٩٣-٢٠٨ (د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية
٦٦	٢٠٩-٢٢٢ (هـ) التطورات الأخرى
٦٨	٢٢٣-٢٦٧ ٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية
٦٨	٢٢٣-٢٤٠ (أ) حرية التنقل
٧٢	٢٤١-٢٥٢ (ب) حرية التعليم
٧٤	٢٥٣-٢٦٥ (ج) حرية العبادة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٧٦	٢٦٦-٢٦٧ (د) حرية التعبير
٧٧	٢٦٨-٢٩٤ ٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين
٨٣	٢٩٥-٣٢١ دال - معاملة المحتجزين
٨٣	٢٩٥ (أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين
٨٣	٢٩٦-٣٢٢ (ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين
٩٢	٣٢٣-٣٧٦ هاء - الضم والاستيطان
١٠٤	٣٧٧-٣٩١ واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

كتاب الإحالة

سيدي،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن تحيل طيه، بموجب الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٣١/٥١ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تقريراً دورياً يستكمل المعلومات الواردة في تقريرها الثامن والعشرين الذي كانت اللجنة قد اعتمدته وقدمته إليكم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/99/Add.2). وقد أعد هذا التقرير من أجل إحاطتكم، وإحاطة الجمعية العامة، علماً بمعلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويغطي هذا التقرير الدوري الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهو يستند إلى معلومات خطية جمعت من مصادر مختلفة اختارت اللجنة الخاصة من بينها مقتبسات وملخصات ذات صلة ترد في هذا التقرير.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) داتو عبد المجيد محمد

الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة

صاحب السعادة كوفي عنان

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك

أولا - مقدمة

١ - إن الجمعية العامة، في قرارها ١٣١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦:

"٥ - تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل الى حين إنهاء الاحتلال الاسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة عدم امتثال اسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن تتشاور حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية الرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريرا الى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة الى ذلك فيما بعد؛

"٦ - تطلب أيضا الى اللجنة الخاصة أن تقدم الى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛

"٧ - تطلب كذلك الى اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧".

٢ - وواصلت اللجنة الخاصة أعمالها بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول المقدم الى الأمين العام وعقدت أول اجتماع في سلسلة اجتماعاتها في الفترة من ١٧ الى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ في جنيف. وحضر سلسلة الاجتماعات الأولى السيدة عبسه كلود دياللو (السنغال) وداتو عبد المجيد محمد (ماليزيا). ونظرا لأن السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا (سري لانكا، الرئيس) لم يتمكن من الحضور فقد ترأس داتو عبد المجيد محمد الاجتماعات.

٣ - وقررت اللجنة الخاصة الاستمرار في نظامها لرصد المعلومات عن الأراضي المحتلة، والقيام، وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٣١/٥١، بإيلاء اهتمام خاص للمعلومات عن معاملة السجناء. ونظرت اللجنة الخاصة في المعلومات التي نشرت في الصحافة الاسرائيلية والصحف الصادرة باللغة العربية في الأراضي المحتلة بشأن التطورات التي حصلت في الأراضي المحتلة بين ٢١ أيلول/سبتمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأتيحت لها أيضا مواد أخرى ذات صلة بولايتها.

٤ - وبتت اللجنة الخاصة أيضا في أمر تنظيم أعمالها للسنة. واتفقت على أن تتوجه الى حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر التماسا لتعاونها معها في اضطلاعها بولايتها. واتفقت اللجنة الخاصة أيضا على الاتصال بالمراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الدولية

للقصليب الأحمر. وأخيراً، قررت اللجنة الخاصة عقد جلسات استماع في المنطقة في سلسلة اجتماعاتها المقبلة بغرض تسجيل المعلومات أو الأدلة ذات الصلة.

٥ - وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، وجهت اللجنة الخاصة رسالة إلى الأمين العام سعيًا إلى تدخله في محاولة لكفالة تعاون حكومة إسرائيل. واتصلت اللجنة الخاصة بحكومة إسرائيل مباشرة.

٦ - ونظرت اللجنة الخاصة كذلك في هذا التقرير الذي اعتمد في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٧ - وتعكس الأسماء الجغرافية والمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير الأسماء والمصطلحات المستخدمة في المصدر الأصلي، ولا تعبر ضمناً عن أي رأي للجنة الخاصة أو للأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثانياً - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة

ألف - الحالة العامة

١ - التطورات العامة وبيانات السياسة

٨ - في ١٩ أيلول/سبتمبر، رأى السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية في استيلاء المستوطنين اليهود على منزل على طريق نابلس في القدس الشرقية مقدمة لعملية أكبر ترمي إلى مصادرة عشرات من المنازل العربية الأخرى داخل أسوار المدينة القديمة وخارجها. وتفيد مصادر مطلعة أن ٤٨ منزلاً عربياً قد أفردت لاستيلاء المستوطنين عليها. وأشارت المصادر إلى أن جمعيتي عتريت كوهنيم وإل آد اللتين تستهدفان زيادة الوجود اليهودي في المدينة قد أفلحتا في شراء تلك المنازل من ملاكها العرب. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٩ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، فتحت السلطات الإسرائيلية منفذاً لنفق هاشموني الواقع قرب ساحة الحرم الشريف متحدية بذلك المعارضة الإسلامية الشديدة. وقد تمت عملية الفتح سرا بين الساعة ٢٣/٣٠ ومنتصف الليل تحت حراسة مشددة من الشرطة، فأشعلت شرارة احتجاجات واسعة النطاق في العالم الإسلامي كله والشعب الفلسطيني. وفي اجتماع طارئ، قال الزعماء المسلمون في القدس إن النفق قد ألحق أضراراً بممتلكات المسلمين بما فيها المسجد الأقصى. وقال مدير شؤون المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين إن إسرائيل قد أعلنت الحرب على العالم الإسلامي بأسره بفتح منفذ جديد إلى النفق، وهي خطوة، قال إنها تؤذن بانتهاء عملية السلام. وقال رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إن فتح النفق يشكل جريمة ضد الدين الإسلامي وأماكنه المقدسة ويخل بعملية السلام وكل ما تم الاتفاق عليه. وأعلن السيد عرفات أن الشعب الفلسطيني لن يقف مكتوف الأيدي في حين تتعرض أماكنه المقدسة للأذى، ودعا إلى القيام بإضراب تجاري عام وإلى إجراء مظاهرات في جميع أرجاء الأراضي المحتلة. وحذرت جامعة الدول

العربية من أن إسرائيل قد أثارت سخط المسلمين في شتى أرجاء العالم وأنها خاطرت بإشعال فتيل اضطرابات واسعة النطاق. وأعلن بيان صادر عن أمانة جامعة الدول العربية أن الجامعة ستناشد الأمم المتحدة وراعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي كي تحاول على الفور وبصورة جادة بإقناع إسرائيل بإغلاق النفق. غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تمسك بقراره معلنا أن النفق يمثل أحد أسس الوجود اليهودي وأنه يفخر بتنفيذ قرار الحكومة السابقة وأن يفتتح النفق الذي كان ينبغي فتحه من قبل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٠ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وقعت مصادمات عنيفة في كل الأراضي المحتلة بين قوات جيش الدفاع الإسرائيلي والفلسطينيين الذين كانوا يحتجون على فتح نفق هاشموني. وفي الأيام الثلاثة التي أعقبت الاشتباكات، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين وجرحت المئات منهم أيضا فيما وصفه جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه حرب لا انتفاضة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر)

١١ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، دعت السلطة الفلسطينية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى مناقشة العنف الذي اندلع في الأراضي المحتلة في أعقاب فتح نفق هاشموني قرب ساحة المسجد الأقصى في القدس. (جروسالم بوست، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

١٢ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قام فلسطينيون محتجون، بمن فيهم رئيس بلدية الخليل، مصطفى النتشة، ووزيرة التعليم العالي في السلطة الفلسطينية، حنان عشراوي، بالتظاهر ضد السياسة الإسرائيلية الجديدة التي تسمح بإطلاق يد المستوطنين اليهود في المدينة. (جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، ندد الملك حسين، ملك الأردن، بفتح منفذ جديد لنفق هاشموني، قائلا إن الخطوة هي تعد على حقوق العرب والمسلمين كافة. وأدان بيان صادر عن الحكومة الأردنية أيضا هذا الإجراء، قائلا إنه يقوض بنيان المسجد الأقصى، ويغير معالم المدينة المقدسة ويضر بمشاعر العرب والمسلمين. ودعا البيان إسرائيل إلى احترام الاتفاقات الدولية، وحث الدول العربية والإسلامية على العمل من أجل الحفاظ على الموقع المقدس وكفالة ألا يصاب المسجد الأقصى بأي ضرر. وأصدرت الجامعة العربية بيانا رسميا ادعت فيه أن غرض إسرائيل من فتح النفق هو جعل المسجد الأقصى ينهار كي يصبح بالإمكان إعادة بناء الهيكل اليهودي في مكانه. وحسبما قال وكيل الأمين العام للجامعة العربية للشؤون الفلسطينية فإن النفق الذي يبلغ طوله ٤٥٠ مترا يمثل الخطوة الأولى في مخطط لهدم المسجد الأقصى. وردا على هذه الاتهامات، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن النفق لا يمر من تحت جبل الهيكل (ساحة الحرم الشريف) ولن يسبب سقوطه. وأعلن نائب وزير الشؤون الدينية أن النفق سيفتح للزوار في عطلة عيد العرش لدى اليهود وأن العمل في الممر سيتواصل رغم معارضة المسلمين والفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

١٤ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا خاصا في القاهرة بناء على طلب الفلسطينيين. وفي أعقاب الاجتماع، أصدرت الجامعة بيانا تحيي فيه "انتفاضة الشعب الفلسطيني بمشاركة قادته في مواجهة باسلة للممارسات الاسرائيلية القمعية". وأوضح البيان، الذي استخدمت فيه الجامعة العربية كلمة الانتفاضة للمرة الأولى في ثلاث سنوات على الأقل، أن الجامعة تعتبر الخطوة الأخيرة جزءا من مؤامرة اسرائيلية وصهيونية لتدمير المسجد الأقصى وإنشاء هيكل سليمان في مكانه ولطمس المعالم العربية الإسلامية في القدس ولخلق واقع جديد على الأرض مما يضر بالمركز القانوني للعرب في القدس. وأكد البيان أيضا أن الحكومة الاسرائيلية وحدها تتحمل المسؤولية عن العواقب الوخيمة التي ستنشأ عن ذلك، ودعا الى تدخل عاجل من جانب مجلس الأمن للأمم المتحدة وراعيي عملية السلام في الشرق الأوسط لكبح جماح اسرائيل (جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، دعا الزعماء العرب في اسرائيل الى إضراب عام يشمل جميع السكان العرب في اسرائيل البالغ عددهم ٩٠٠ ٠٠٠ شخص للاحتجاج على سفك الدماء في الأراضي المحتلة وعلى سياسات الحكومة. ودعا الزعماء أيضا الى الخروج في مسيرات احتجاج في المدن والقرى في كل أرجاء البلد. إلا أنهم أهابوا بالجمهور أن يتحلى بضبط النفس في كل مراحل الإضراب العام ومسيرات الاحتجاج. وفي الماضي، امتد العنف في الأراضي المحتلة الى الشوارع في الأحياء العربية في اسرائيل وأدى الى وقوع اضطرابات. (جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطة الفلسطينية يوم حداد وطني بعد مقتل ٤٤ فلسطينيا على يد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ذكر أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وصف شق نفق بمحاذاة الجانب الغربي للمسجد الأقصى بأنه خرق للاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية. ويصل النفق طريق الآلام في الحي الإسلامي بالحائط الغربي (حائط المبكى). وتشترط الاتفاقات عدم إجراء أي تغييرات في معالم المدينة في القدس الشرقية. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٨ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعلن متكلم باسم وزارة الشؤون الدينية أن جميع احتفالات عيد العرش التي قررت وزارة الشؤون الدينية إقامتها عند الحائط الغربي ستقام كما خطط لها، بما في ذلك القيام بزيارات غير نفق هاشموني. (جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

١٩ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، دعا مجلس الأمن اسرائيل في قراره ١٠٧٣ (١٩٩٦)، الى أن تبطل فورا كل التدابير التي أدت الى تدهور الحالة في الأراضي المحتلة. وفي ديباجة القرار الذي وافق عليه ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الأمن في حين امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت عليه، أعرب مجلس الأمن عن القلق البالغ الذي يساوره بسبب الصعوبات التي تواجه عملية السلام وخطورة الحالة في الأراضي المحتلة مما أثر في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٠ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، دعا الزعماء الفلسطينيون في القدس الى استمرار المظاهرات ولكن أعلنوا وجوب أن تكون الاحتجاجات سلمية من أجل السماح بعودة الحياة في الأحياء العربية في المدينة الى حالتها الطبيعية. ودعوا أيضا التلاميذ الى العودة الى مدارسهم والمحال التجارية الى فتح أبوابها من جديد. وكانت المدارس والمحال التجارية العربية قد أغلقت أبوابها منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر كجزء من احتجاج واسع النطاق ضد شق نفق هاشموني. (جروسالم بوست، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، ذكر أن جميع الدوريات المشتركة قد أوقفت بينما استمرت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في نشر مزيد من الدبابات حول المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون وفي زيادة الضغط على الفلسطينيين لتحقيق الاستقرار في الحالة هناك. وذكر كذلك أنه في المرحلة الثالثة من خطة طوارئ جيش الدفاع الاسرائيلي "حقل الأشواك" كان الجيش على استعداد لإعادة احتلال المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون إذا ما تدهورت الحالة هناك وقال رئيس الأركان العامة، الفريق أمنون شاحاك، إنه يشك في إمكان العودة الى الحالة التي كانت قائمة قبل الأزمة. وأعرب عن وجهة النظر هذه ضابط كبير آخر في جيش الدفاع الاسرائيلي إذ أعلن أنه حصل انهيار تام في الثقة في الشرطة الفلسطينية التي ذكر أنها قد صوبت بنادقها في بعض الحالات نحو الجنود الاسرائيليين الذين خرجوا مع أفراد تلك الشرطة في دوريات قبل يوم واحد فقط. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، ناقش رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع اسحق مردخاي وكبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي أنشطة الجيش في الأرض المحتلة في أعقاب المصادمات العنيفة العديدة التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من بين المسائل التي جرى بحثها قواعد إطلاق النار. وتقضي القواعد الجديدة بأن يسمح للجنود الذين يقومون بالخدمة في الأراضي المحتلة، بإطلاق النار فوراً بغرض القتل إذا ما أُطلقت النار عليهم. وإضافة الى ذلك، تنص هذه القواعد على أنه يحظر على الفلسطينيين من الآن فصاعداً الاقتراب من مواقع جيش الدفاع الاسرائيلي وأنه يؤذن للجنود بإطلاق النار على أي فلسطيني يكون على مرمى أو مقربة من أي موقع من مواقع الجيش أو جنوده، وقتله دونما تردد. (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قيل، استناداً الى أرقام صادرة عن وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، إن ٢٥٠ فلسطينياً كانوا قد جرحوا في مصادمات مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، ما زالوا يعالجون في المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ومن بينهم، ذكر أن ٨٠ شخصاً كانوا في حالة خطيرة. وأفاد مدير وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، الدكتور عماد الطراوية، أن أكثر من ٦٥ فلسطينياً قتلوا وأن حوالي ١ ٧٠٠ فلسطيني جرحوا منذ ٢٥ آب/أغسطس. وكانت معظم الإصابات، حسب قول الدكتور الطراوية، في الرأس والبطن والصدر وأنه كانت هناك نية واضحة على اتباع الإصابات في الجزء العلوي من الجسم. وأوضح الدكتور الطراوية أن المشكلة الرئيسية الحالية هي أن الجنود يتسببون في خلق صعوبات أمام عبور سيارات الإسعاف الى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وأفاد أن سائق سيارة إسعاف قد قتل وأن مساعداً طبياً وسائقاً آخر قد أصيبا بجروح من جراء إطلاق الجيش نيران بنادقه

عليهما في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأن ما مجموعه ٥ سيارات إسعاف قد أصيبت بأضرار أثناء الاضطرابات. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٤ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن قائد القوات القتالية للجيش أنه قد توقفت كل تدريبات الجيش ودوراته وأن معظم الجنود وطلاب الكليات العسكرية والضباط قد أقروا بالمرابطة في الأراضي المحتلة. وقد أدلي بهذا البيان في الوقت الذي واصل فيه الجيش نشر قوات إضافية في المناطق المحتلة، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة والدبابات. وقيل أيضا إن قنصة من نخبة وحدات المغاوير قد أرسلوا مشى الى القواعد العسكرية في الأراضي المحتلة. (هآرتس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر، استنادا الى تقرير أعده محققون من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن أغلبية الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا في قطاع غزة خلال اليومين اللذين وقعت فيهما المصادمات في أيلول/سبتمبر قد أصيبوا في الرأس أو العنق أو الصدر أو البطن، بما يثبت بوضوح أن القوات الاسرائيلية تستخدم أسلحتها بغرض القتل أو إيقاع إصابات بالغة. وذكر التقرير حالة قتل ممرض أطلقت عليه النار فأصيب في صدره فيما كان يقدم المساعدة الى المصابين. وأصيب عامل طبي وسائق سيارة إسعاف آخران. وهذا، حسب ما جاء في التقرير، يثبت أن العيارات النارية كانت تطلق دون تمييز. وذكر في التقرير أيضا أن الأفراد الطبيين كانوا يرتدون ملابس خاصة حتى يسهل تمييزهم، وأشار فيه إلى أن إطلاق النار على الأفراد الطبيين يشكل خرقا صارخا للقانون الإنساني الدولي. ومن التطورات ذات الصلة، أفيد أن ٤٠٩ فلسطينيين، من مجموع يربو على ٥٠٠ فلسطيني كانوا قد جرحوا في مصادمات في قطاع غزة، ظلوا يتلقون العلاج في العيادات والمستشفيات في رفح. وأن بعض المصابين قد أرسلوا الى بيوتهم قبل الأوان نظرا الى محدودية قدرة المستشفيات وتعين عليهم التردد يوميا على المستشفيات طلبا للعلاج. (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن متحدث باسم الجيش الاسرائيلي أن قوات الجيش في الأراضي المحتلة قد وضعت في حالة تأهب لمواجهة أي رد فعل فلسطيني في أعقاب نتائج مؤتمر قمة واشنطن. وضربت تشكيلات من الدبابات طوقا حول ست مدن في الضفة الغربية. ونشرت الدبابات على طول الخط الأخضر الذي يفصل اسرائيل عن الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي. (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد وزير الدفاع اسحق مردخاي اجتماعا خاصا مع كبار ضباط الجيش لتقييم الحالة في الأراضي. ونُظر في الاجتماع في ثلاثة تصورات لتجدد اشتعال الأعمال العدائية: حوادث إطلاق النار والمظاهرات الجماهيرية؛ والمظاهرات والاضرابات الخالية من حوادث إطلاق النار، والمظاهرات المصحوبة بعمليات إلقاء الحجارة الحارقة. وأعطى جيش الدفاع الاسرائيلي قواعد يتبعها بشأن إطلاق النار حسبما تقتضيه كل حالة. (هآرتس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ورد خبر مفاده أن حركة حماس دعت الفلسطينيين الى الدخول في "مواجهة كاملة" مع الجنود والمستوطنين. وأطلقت حماس، في بيان أصدرته، اسم "انتفاضة الأقصى" على العنف الذي شهده الأسبوع الماضي، وحثت على استمرارها "طالما استمرت جرائم التهويد والمستوطنات". إلا أنه بناء على أوامر من رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، قامت الشرطة الفلسطينية بزيارة المدارس والجامعات في قطاع غزة ودعتهم الى الامتناع عن القيام بمظاهرات عنيفة. (جروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن مجموع الإصابات التي نجمت عن مواجهات أيلول/ سبتمبر قد وصلت إلى: ٢٠٠ ١ جريح و ٧٠ قتيلا من الجانب الفلسطيني و ١٤ قتيلا و ٥٠ جريحا من الجنود الإسرائيليين. (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٠ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن قائد القيادة الجنوبية، اللواء شلومو ياناى، أن ما مجموعه ٣٥ فلسطينيا قد قتلوا وأن أكثر من ٥٠٠ فلسطيني قد جرحوا في العنف الذي اندلع في قطاع غزة قبل نحو اسبوعين. ورأى السيد ياناى أن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي قد أبدوا قدرا كبيرا من ضبط النفس أثناء المواجهات وأن مجموع القتلى من الفلسطينيين كان يمكن أن تكون أكبر بكثير. (هآرتس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت منظمة حقوق الإنسان "بتسليم" أنها أجرت تحقيقا في صدامات ٢٨ أيلول/سبتمبر في جبل الهيكل (ساحة الحرم الشريف) وأنها وجدت أن "رجال الشرطة استخدموا أسلحة فتاكة في حالات لم تكن حياتهم مهددة بالخطر". وادعت المنظمة أن الشرطة تلك استخدمت الذخيرة الحية لتفريق المظاهرات التي قامت بعد صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. ورفضت المتحدثة باسم شرطة القدس التعليق على النتائج التي وصلت إليها منظمة "بتسليم" بحجة أن شعبة تحقيقات الشرطة التابعة لوزارة العدل كانت في صدد التحقيق في المسألة. (جروسالم بوست، ٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن منظمة الحق لحقوق الإنسان أعلنت أن ٦٥ فلسطينيا كانوا قد قتلوا في المصادمات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشمل العدد اثنين من الفلسطينيين، وكلاهما من قطاع غزة، توفيا في غضون الاسبوع متأثرين بجراحهما. وفي تقرير منفصل، أوضحت الجمعية الدولية للدفاع عن الأطفال، أن ١٦ طفلا كانوا من بين الذين قتلوا في المصادمات، وأضاف التقرير أن ٦٠٠ ١ شخص قد جرحوا وأن ما زال ٢٣ منهم بمن فيهم خمسة أطفال، تحت العناية المكثفة. (جروسالم تايمز، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حذرت حركة المقاومة الإسلامية، حماس، الولايات المتحدة من تسليم موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي للحركة، الى اسرائيل. وحذرت حماس من أن تسليم أبو مرزوق

سوف يطلق موجة جديدة من المواجهات الدموية في شتى المناطق. (جروسالم تايمز ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت مجلة جيش الدفاع الاسرائيلي، "باماهاني" أن قادة قوات الجيش في الضفة الغربية سيعطون تعليمات من الآن فصاعدا باستخدام نيران الدبابات ضد الأهداف في المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية. وذكرت المجلة أيضا أن القيادة المركزية قررت زيادة عدد قوات الجيش والدبابات وناقلات الجنود المدرعة المرابطة في الضفة الغربية. وأوضح مصدر عسكري كبير أن الجيش سيتخذ كل سبل الحيطة وأنه يعد الجنود لاحتمال مواجهة أخرى مع الفلسطينيين (هآرتس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٥ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن الجنود والمستوطنين قد وضعوا على درجة عالية من التأهب خشية أن يحاول "إرهابيو" الجهاد الإسلامي القيام بأعمال خطف. وفي الوقت نفسه، أمر وزير الدفاع، إسحق مردخاي، قوات الأمن بالبقاء على درجة عالية من التأهب وسط تحذيرات محددة من محاولة قيام المتطرفين الإسلاميين بهجوم انتحاري في الذكرى السنوية لاغتيال قائد الجهاد الإسلامي القائد فتحي الشقاقي. (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٦ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أخبر وزير الخارجية، ديفيد ليفي، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست أن الحكومة تعاني من اتفاقات أوصلو، التي يدعي "أنها فرّضت عليها". وأعلن السيد ليفي، حسبما ورد في إحاطة إعلامية رسمية، أن الحكومة قررت ألا تتخلى عن المستوطنين لأسباب دبلوماسية أو أخلاقية أو سياسية. إلا أنه رغم انتقاده الشديد لاتفاقات أوصلو، أكد التزام الحكومة، على مضض، بالوفاء بهذه الاتفاقات. (جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٧ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأنه يأخذ على نفسه عهدا ألا تزال المستوطنات اليهودية في الخليل أبدا. وكان ذلك في معرض ظهور السيد نتنياهو كمتحدث ضيف أمام اللجنة المركزية للحزب الديني الوطني، وقال إن الحفاظ على المستوطنات اليهودية في الخليل وحماية أضرحة الأولياء اليهود يمثلان هدفين توأمين لحكومته في المحادثات بشأن إعادة نشر القوات. (جروسالم بوست، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير بأن الجيش الإسرائيلي قد شرع في بناء جدارين من الخرسانة من أجل عزل إسرائيل عن الضفة الغربية. ويقع هذان الجداران اللذان يبلغ طولهما ميلين في شمال الضفة الغربية وفي منطقتي طولكرم وقلقيلية. وكان القرار بإقامة هذين الجدارين قد اتخذه ائتلاف حكومة حزب العمل في عهد رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٩ - وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، نشرت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية تقريراً يقول إن تطبيق الإغلاق الذي فرض في قطاع غزة لمدة شهر واحد قد تسبب في وفاة ١٧ فلسطينياً لم يكن في وسعهم تلقي العلاج الطبي المناسب. وأعلن التقرير، الذي نُشر في صحيفة "القدس"، أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح بمغادرة القطاع إلا لما مجموعه ٨٠ مريضاً من أصل ٢٦٠ مريضاً، كانوا في حاجة إلى المعالجة الطبية في إسرائيل أو في الأردن. وكما قالت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، فإن المرضى الـ ١٧ الذين توفوا، كانوا من بين الأشخاص الذين لم يوافق على دخولهم إلى إسرائيل. (هآرتس، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٠ - وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، استؤنفت الدوريات الإسرائيلية والفلسطينية المشتركة في جنين وأريحا بعد مضي أكثر من شهر على وقفها إثر اندلاع الاضطرابات العنيفة في الأراضي المحتلة. وصرح مصدر أمني إسرائيلي أن نشر دوريات مشتركة في مدن أخرى في الضفة الغربية هو، على ما يقال، قيد البحث، وسيستأنف قريباً. وجاء استئناف الدوريات المشتركة في جنين وأريحا بعد أسابيع من المشاورات بين الضباط الإسرائيليين والفلسطينيين وبعد اجتماع بين الدوريات المشتركة المختلفة. وأعلن وزير الدفاع إسحق مردخاي أن الثقة المتبادلة بين القوتين الإسرائيلية والفلسطينية قد تزعزعت كثيراً أثناء الاضطرابات. وتحدث السيد مردخاي أمام غرفة التجارة الإسرائيلية الأمريكية فأشار إلى أن جنديين إسرائيليين على الأقل قد أصيبا بنيران أطلقتها أعضاء فلسطينيون في الدوريات المشتركة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤١ - وفي ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفيد بأن رجال الشرطة الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين قد استأنفوا دورياتهم المشتركة في منطقة أريحا وجنين وطولكرم. وتوقفت الدوريات في أعقاب اندلاع المصادمات في آخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٢ - وفي ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، قيل إن وزير الهياكل الأساسية الإسرائيلية، أرييل شارون، قد أعلن خطة عامة ستنشأ بموجبها مستوطنات كبيرة بين القدس ورام الله، وستشكل هذه المستوطنات جزءاً من خط أطول من المستوطنات يمتد من شمال القدس إلى ضواحي تل أبيب. وأشار مدير إدارة رسم الخرائط في مركز الدراسات العربية، السيد خليل توفكجي، إلى أن الخطة كانت قد وضعت في وقت سابق يرجع إلى عام ١٩٩٠، حين كان شارون وزيراً للإسكان. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن وزير الدفاع، إسحق مردخاي، أنه لن تجري ملاحقة جماعية لإلقاء القبض على المتطرفين اليهود في الخليل. لكنه أضاف أن الحكومة لن تتردد في احتجاز المتطرفين من أجل منع وقوع العنف والحيلولة دون تعطيل نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المدينة. وأوضح السيد مردخاي أن سياسة الحكومة هي ألا تلجأ إلى أوامر الاحتجاز الإداري ضد اليهود إلا إذا تأكد لقوات الأمن أن شخصاً ما يشكل خطراً حقيقياً يمكن أن يلهب الحالة وأن يعرض اليهود أو العرب للخطر. وأخيراً،

أشار إلى أنه ليس ثمة نية لإخراج أي مستوطنين يهود من الخليل. (جروسالم بوست، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٤ - وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، حدث جدال حاد بين اليسار واليمين في لجنة الشؤون الداخلية في الكنيسة أثناء مناقشة جرت حول تبريك قبر باروخ غولدستين. وقررت اللجنة أخيراً الطلب إلى المراقب المالي للدولة التحقيق في مسألة تحول المنطقة التي تحيط بقبر رجل ارتكب جريمة قتل ٢٩ من المسلمين الذين كانوا يؤدون الصلاة في الخليل في عام ١٩٩٤ إلى حديقة يرتادها كثير من الزوار. وقررت اللجنة أيضاً أن تطلب إلى وزارة الشؤون الدينية والإدارة المدنية "النظر في تحويل القبر إلى موقع أكثر تواضعاً". ويقع القبر في متنزه مير كهانة قرب مدخل مستوطنة كريات أربع. وعلاوة على شاهد القبر، يضم الموقع أرضية مبلطة وحوضاً للغسل وخزانتيْن لكتب أداء الصلوات وصندوق لجمع الصدقات. وشاحصة تبين أن الموقع هو لأداء الصلوات وترتيل المزامير وأنه ينبغي أن يقف الرجال بمعزل عن النساء. وقد كتبت على القبر عبارة "شهيد" والعبارة المنقوشة "ضحى بحياته من أجل شعب إسرائيل وتوراته وأرضه ... وقد قُتل تقديساً لاسم الله". (جروسالم بوست، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٥ - وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكر أن الحكومة قررت مواصلة العمل من أجل تعزيز السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية. وقيل إن فريقاً مشتركاً بين الوزارات يرأسه وزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهالاني كان في صدد إعداد خطة لتعزيز الوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية. وذكر مصدر حكومي رفيع المستوى، أن الخطة ترمي إلى جعل القدس الشرقية شبيهة بالقدس الغربية. وقال المصدر أيضاً إن "القدس هي عاصمة إسرائيل وأنه يتعين أن تبدو كلها واحدة". وكان القرار بتعزيز السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية قد اتخذته اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بشؤون القدس التي يرأسها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقد طُلب إلى بلدية القدس ووزارات مختلفة أن تقدم خطة عمل لخمس سنوات كل في مجال اختصاصها. وقدمت بلدية القدس ووزارة الأمن الداخلي ووزارة النقل اقتراحات عدة إلى الفريق المشترك بين الوزارات. وحث وزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهالاني الوزارات الأخرى على إكمال خطط عملها وتقديمها إلى الفريق في أقرب موعد ممكن كيما يتسنى للفريق تقديم خطة شاملة تقرها اللجنة المشتركة بين الوزارات. وحث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كذلك الوزارات على الإسراع بوضع خططها. (هآرتس، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٦ - وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفيد بأن قائداً كبيراً في جيش الدفاع الإسرائيلي كشف النقاب عن أن القوات القتالية قامت بدوريات أكثر في الأراضي المحتلة. وبتدريب أقل في الميدان بسبب تجدد الطلبات على الجيش للانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال الضابط إن التعديل في استخدام القوات قد تقرر في أعقاب العنف الذي وقع مؤخراً في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي تم خلاله إرسال مئات الجنود إلى هذه المناطق بغية قمع القائمين بالاضطرابات من الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٧ - وفي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، حذر الوزير في السلطة الفلسطينية عبد ربه من أنه إذا ما استمرت سياسة الحكومة الإسرائيلية في مسارها الحالي فإنها تكون متجهة نحو "مواجهة شاملة" مع الفلسطينيين. وقال في مؤتمر صحفي عُقد في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في رام الله إن الحكومة الإسرائيلية الحالية لم يعد لديها سياسة تستهدف إقامة علاقات عادية بين الشعب الفلسطيني والإسرائيليين. وقال إن الحكومة تبنت سياسة ترمي إلى تشجيع وحماية المستوطنين الذين يصادرون ويسلبون الأرض الفلسطينية، ولاحظ أن الحكومة تتخذ خطوات وقرارات يومية قد تنطوي على خطر الإفضاء إلى مواجهة عنيفة على نطاق واسع مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٨ - وفي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، اعتقل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) ١٧ فلسطينيا في الخليل. واتُّهموا بأنهم أعضاء في الجهاد الإسلامي. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٤٩ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي كثّف وجوده في المواقع التي تركز فيها حول نابلس في أعقاب المصادمات في أيلول/ سبتمبر. وأقام الجيش موقعا له كذلك غربي نابلس على الطريق الرئيسي. وأدت تعزيزات الجيش إلى تزايد التوتر بين الجانبين. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٥٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قالت مصر إن استئناف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية في الأرض العربية المحتلة يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولمبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط. وصرح وزير الخارجية عمرو موسى بأن إسرائيل تسعى، مرة أخرى، إلى خلق أمر واقع في الأراضي المحتلة وتجاهل مبدأ "الأرض مقابل السلام". وحذر السيد موسى من أن هذه السياسات والممارسات تثير أسئلة بالغة الأهمية والخطورة عن النوايا الحقيقية للحكومة الإسرائيلية الحالية. وحذرت جامعة الدول العربية أيضا من أن بناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة من شأنه أن يزيد التوتر والعنف في المنطقة وأن يؤدي إلى الشك في "نوايا إسرائيل حيال عملية السلام في الشرق الأوسط". (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٥١ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، نُسب إلى فاروق القدومي، أحد كبار مساعدي ياسر عرفات، قوله إن سلوك إسرائيل يبرر الهجمات الانتحارية بالقنابل التي يقوم بها المقاتلون الإسلاميون. وقال السيد القدومي، وهو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، في مقابلة نُشرت في مجلة الوسط التي مقرها في لندن، إن سياسة الحكومة الإسرائيلية المتعلقة ببناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية تدفع الفلسطينيين نحو المقاومة. (جروسالم بوست، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٥٢ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، أرسل جيش الدفاع الإسرائيلي أعدادا غفيرة من القوات، بما فيها الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، إلى قطاع غزة وأمر قادة قوات الجيش في المنطقة بأن يعاملوا

الفلسطينيين بلا هوادة. يضاف إلى ذلك أن الجيش أوضح للسلطة الفلسطينية أنه إذا تجددت الاضطرابات في الأراضي المحتلة فسيؤدي ذلك إلى تنفيذ خطط عسكرية لدخول المراكز السكانية الفلسطينية. وجاءت هذه الخطوة بعد وقوع حادث زعم أن ياسر عرفات أوعز إلى قوات الأمن الفلسطينية بإغلاق مفرق نتساريم. (هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٥٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، احتجت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان ضد القرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بشؤون جهاز الأمن العام بتمديد للتصريح الممنوح لجهاز الأمن العام، مرة أخرى، باستعمال "أساليب استجواب استثنائية" أثناء التحقيق مع الفلسطينيين. وتقول الرابطة إن هذه الأساليب، ما هي إلا تعذيب. وقالت الرابطة إن التصريح إنما تمنحه اللجنة المشتركة بين الوزارات تلقائياً كل ثلاثة أشهر ولذا فهو مدعاة إلى السخرية. ولأحظت الرابطة أن هذا لا يعني إلا أن إسرائيل لم تتعلم درساً من مقتل المحتجز الفلسطيني عبد حريزات وأنها لا تغير أي أهمية إلى أن إسرائيل هي أحد الموقعين على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأشارت الرابطة أيضاً إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يرأس اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بجهاز الأمن العام، كان قد أعلن في كلمته أمام الكونغرس الأمريكي أن "الديمقراطية وحقوق الإنسان هما أحد الأسس الثلاثة لقيام سلام دائم" ودعته إلى أن يتصرف وفق ذلك. (هآرتس، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٥٤ - وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر، كشف تقرير رسمي، أعدته وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية، أن إسرائيل قد صادرت منذ حرب ١٩٦٧ أكثر من نصف الأراضي المحتلة. وذكر التقرير أنه، من أصل ٥,٨ ملايين دونم من الأرض التي تشكل المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من ثلاثة ملايين دونم تشكل ما نسبته ٧٤ في المائة من الضفة الغربية و ٤٠ في المائة من قطاع غزة. وأضاف التقرير أن إسرائيل، منذ التوقيع على اتفاق أوسلو الأول في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، قد صادرت حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دونم من الأرض العربية في الضفة الغربية باستخدام عدد من الذرائع الأمنية ومجموعة من الأوامر العسكرية. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٥٥ - وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر، أفيد بأن الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان، خليل توفكجي، لاحظ أن إسرائيل كادت تكمل ما تسميه بخط أخضر ثالث بالنسبة إلى حدود ١٩٦٧ بين إسرائيل والضفة الغربية. وقال توفكجي إن الخط الجديد الذي يمر من وسط القرى الفلسطينية الواقعة شمال غرب القدس، يرمي إلى إعادة تخطيط الحدود قبل بدء محادثات الوضع النهائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وفي حدث آخر، ذكرت صحيفة ידיعوت أحرنوت العبرية اليومية في وقت سابق من هذا الأسبوع أن منظمات يهودية مختلفة جمعت حوالي ٤٠ مليون دولار لغرض شراء أراضٍ وممتلكات في الخليل والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان وفي النقب. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٥٦ - وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، صوت مجلس الوزراء بأغلبية ساحقة بالموافقة على إعادة تقديم المعونات المالية إلى جميع المستوطنين وذلك بإعطاء الأراضي المحتلة مركز "الألوية الوطنية العليا". ومن المقرر أن يرأس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لجنة وزارية لتنفيذ ذلك القرار وترمي إلى إعطاء المستوطنين مجموعة من الإعفاءات الضريبية وشروط ارتهان تفضيلية وترمي كذلك إلى مساعدة الأعمال التجارية بمنح تصل إلى ٣٠ في المائة من الاستثمار. وندد مجلس وزراء السلطة الفلسطينية بقرار إسرائيل واصفا إياه بأنه "إعلان حرب" على عملية السلام، وحث الفلسطينيين على الخروج إلى الشوارع دفاعاً عن أرض الضفة الغربية وقطاع غزة. (هآرتس، ١٣ و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر؛ جروسالم بوست، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر)

٥٧ - وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، ذكر أن مصادر فلسطينية قدرت أن عدد الشهداء الذين قُضوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الانتفاضة قد وصل إلى ١ ٧٠٠ شهيد. وأن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ آخرين قد سقطوا جرحى. ويقدر تقرير، نشرته المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان، "بتسليم"، أن ١ ٢٥١ فلسطينياً قد قُتلوا على أيدي الجنود الإسرائيليين منذ بداية الانتفاضة وحتى آب/ أغسطس. (جروسالم تايمز، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر)

٥٨ - وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، أصدر نيافة البطريك ميشيل صبّاح، بطريك اللاتين في القدس، رسالة بمناسبة عيد الميلاد أدان فيها السلطات الإسرائيلية لإحالتها المدن الفلسطينية إلى "سجون كبيرة" ودعا الزعماء الدينيين إلى العمل من أجل السلام في وقت يبدو فيه السلام مستحيلاً. وكان الصبّاح، وهو أول فلسطيني يخدم كرئيس فخري لطائفة الروم الكاثوليك في الديار المقدسة، قد وصف العام الحالي بأنه واحد من أصعب الفترات في حياة الشعب الفلسطيني. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٥٩ - وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، أعلن مصدر فلسطيني، العقيد صائب عزيز، أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة فتح الطريق الموازية لساحل غزة غرب مستوطنة نتساريم. وهي طريق كانت قد أغلقت طوال العامين الماضيين. وأضاف عزيز أن الاتفاق شمل ترتيبات أمنية جديدة لمستوطنة نتساريم. (جروسالم بوست، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر)

٢ - الحوادث الناتجة عن الاحتلال

٦٠ - تستخدم المختصرات التالية لأسماء الصحف في الجداول:

هـ : هآرتس

ج ب: جروسالم بوست

ج ت: جروسالم تايمز

(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الاسرائيليين

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٥ أيلول/سبتمبر	ابراهيم أو رائد شراقة، ١٥	مخيّم الجلزون لللاجئين (الضفة الغربية)	قتل بعبارات نارية أطلقتها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء مظاهرة عنيفة عند نقطة تفتيش لقوات الجيش عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة، قرب رام الله. (هـ، ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٦ أيلول/سبتمبر)
٢٥ أيلول/سبتمبر	منير جمهور، ٢٢ أو ٢٣	بيت عنان (منطقة رام الله)	قتل بعبارات نارية أطلقتها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء مظاهرة عنيفة عند نقطة تفتيش لقوات الجيش عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة، قرب رام الله. (هـ، ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٦ أيلول/سبتمبر)
٢٥ أيلول/سبتمبر	أشرف الأشرف، ٢٨	قطاع غزة	شرطي فلسطيني. قُتل بعبارات نارية أطلقتها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء مظاهرة عنيفة عند نقطة تفتيش لقوات الجيش عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة قرب رام الله. (هـ، ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، ج ب، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٥ أيلول/سبتمبر	(لم يبلغ عن الاسم والعمر)	(لم يبلغ عنه)	قتل بعيارات نارية أطلقتها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء مظاهرة عنيفة عند نقطة تفتيش لقوات الجيش عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة، قرب رام الله. (هـ، ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٦ أيلول/سبتمبر)
٢٥ أيلول/سبتمبر	ثلاثة أشخاص (لم يبلغ عن أسمائهم وأعمارهم)	(لم يبلغ عنه)	شباب فلسطينيون. أصيبوا في رأسهم برصاص الشرطة الاسرائيلية أثناء اضطرابات في ساحة الحرم الشريف. كما قال مدير مستشفى المقاصد، أن الشباب قتلوا بذخيرة حيّة، وهي تهمة نفاها المتحدث باسم شرطة منطقة القدس الذي أعلن أنه لم يستعمل سوى رصاصات مطاط وغاز مسيل للدموع أثناء الاضطرابات. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	(لم يبلغ عن الاسم والعمر)	(لم يبلغ عنه)	قتل أثناء تبادل النيران بين جنود جيش الدفاع الاسرائيلي والشرطة الفلسطينية عند حاجز للجيش الاسرائيلي عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة قرب رام الله. (هـ، ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٦ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	مُرّة سعد، ١٧	دير البلح (قطاع غزة)	طالب. أصيب في عنقه برصاص جنود جيش الدفاع الاسرائيلي الذين أطلقوا النار على طلاب فلسطينيين كانوا يرشقون الحجارة باتجاه مستوطنة كفر داروم. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	محمد الأصطل، ١٤	خان يونس (قطاع غزة)	أصيب في رأسه وصدره وذراعيه برصاص القوات الاسرائيلية أثناء اضطرابات في قطاع غزة. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٦ أيلول/سبتمبر	قاسم النجيلي، ١٥	قطاع غزة	أصيب في صدره برصاص القوات الاسرائيلية أثناء اضطرابات في قطاع غزة. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر؛ و ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	باسل نعيم، ٢٥	بيت حانون (قطاع غزة)	ممرض في مستشفى الشفاء في غزة. أصيب في صدره وهو يقدم المساعدة للجرحى. وقد جرح ممرض آخر وسائق سيارة اسعاف في الحادثة نفسها. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر؛ و ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	٢٠ شخصا (لم يبلغ عن اسمائهم وأعمارهم)	قطاع غزة	قتلوا على أيدي القوات الاسرائيلية أثناء اضطرابات في قطاع غزة. (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	مازن أبو زهر، ٢١	(لم يبلغ عنه)	ضابط في إدارة الأمن الوقائي الفلسطيني. قتل على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء اصطدامات مع المتظاهرين الفلسطينيين ورجال الشرطة الفلسطينية بالقرب من قبة راحيل في بيت لحم. (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	محمد أبو سرور، ٢٢	بيت لحم	قُتل على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء اصطدامات مع المتظاهرين الفلسطينيين ورجال الشرطة الفلسطينية بالقرب من قبة راحيل في بيت لحم. (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	(لم يبلغ عن الاسم، ١٥)	(لم يبلغ عنه)	قُتل أثناء تبادل النيران بين جنود جيش الدفاع الاسرائيلي ورجال الشرطة الفلسطينية عند حاجز للجيش الاسرائيلي عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة قرب رام الله. (هـ، ٢٧، ٢٩ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٦ أيلول/سبتمبر	١٠ أشخاص (لم يبلغ عن اسمائهم وأعمارهم)	(لم يبلغ عنه)	قُتلوا أثناء تبادل النيران بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ورجال الشرطة الفلسطينية عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة قرب رام الله. (هـ، ٢٧، ٢٩ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	إياد تريبي، ٢٢	البيرة	قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية عند أحد حواجز الطرق للجيش الإسرائيلي عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة، قرب رام الله. (هـ، ٢٧، ٢٩ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	(لم يبلغ عن الاسم والعمر)	(لم يبلغ عنه)	توفي في أحد المستشفيات في رام الله متأثراً بجراح أصيب بها أثناء الاشتباكات التي جرت بين المتظاهرين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند أحد حواجز الطرق للجيش الإسرائيلي عند مدخل رام الله. (هـ، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٦ أيلول/سبتمبر	شخصان (لم يبلغ عن الاسم والعمر)	(لم يبلغ عنه)	قتلوا أثناء تبادل إطلاق النار بين فلسطينيين مسلحين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند قبر يوسف في نابلس (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر).
٢٧ أيلول/سبتمبر	ابراهيم أبو غانا أو رنام، ١٩	حي الطور (القدس)	أطلقت الشرطة عليه النار فأصيب في عنقه أثناء الاضطرابات التي حدثت في ساحة الحرم الشريف. (هـ، ج ب، ٢٩ أيلول/سبتمبر)
٢٧ أيلول/سبتمبر	إيمان الدقاق، ٢٥ أو ٢٨	حي الطور	أطلقت الشرطة عليها النار فأصيبت في رأسها أثناء الاضطرابات التي حدثت في ساحة الحرم الشريف. (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٧ أيلول/سبتمبر	جواد بظلميط، ٢٠	حي سلوان أو رأس العمود	أطلقت الشرطة عليه النار فأصيب في رأسه أثناء الاضطرابات التي وقعت في ساحة الحرم الشريف. (هـ، ج ب، ٢٧ أيلول/سبتمبر)
٢٧ أيلول/سبتمبر	حنين قاسم، طفلة عمرها ٥ أشهر	مخيم شعفاط للاجئين	كما جاء على لسان عائلتها، توفيت بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء الاشتباكات التي وقعت بين شباب فلسطينيين والشرطة في مخيم شعفاط للاجئين. بيد أن أحد الأطباء في مستشفى المقاصد ذكر أن من المتعذر تحديد ما إذا كان هذا هو السبب فعلا نظرا لأن الطفلة كانت تعاني من قصور في وظائف القلب منذ الولادة. ولم يجر تشريح الجثة، لأسباب دينية (هـ، ٢٩ أيلول/سبتمبر)
٢٧ أيلول/سبتمبر	زياد الشريف، ٣٧	طولكرم	ضابط في دائرة الأمن الفلسطينية. قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين الجنود الإسرائيليين والشرطة الفلسطينية بالقرب من أريحا. (هـ، ٢٩ أيلول/سبتمبر)
٢٧ أيلول/سبتمبر	فراس عوني، ٢٠	أريحا	قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين الجنود الإسرائيليين والشرطة الفلسطينية بالقرب من أريحا. (هـ، ٢٩ أيلول/سبتمبر)
٢٧ أيلول/سبتمبر	فادي عطية، ١٩	أريحا	قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين الجنود الإسرائيليين والشرطة الفلسطينية بالقرب من أريحا. (هـ، ٢٩ أيلول/سبتمبر)
٢٩ أيلول/سبتمبر	منصور شوامرا، ٢٢	مخيم قدورة للاجئين	أصيب بطلق ناري في رأسه أثناء الاشتباكات مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر. توفي متأثرا بجراحه في المستشفى الحكومي في رام الله. (هـ، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١ تشرين الأول/أكتوبر	(لم يبلغ عن الاسم والعمر)	قطاع غزة	صبي فلسطيني. توفي في المستشفى متأثراً بجراح أصيب بها أثناء الاضطرابات التي وقعت في غزة قبل ذلك بأسبوع. (ج ب، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)
١ تشرين الأول/أكتوبر	(لم يبلغ عن الاسم والعمر)	قطاع غزة	شرطي فلسطيني. توفي في المستشفى متأثراً بجراح أصيب بها أثناء الاضطرابات التي وقعت في غزة قبل ذلك بأسبوع. (ج ب، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)
٢ تشرين الأول/أكتوبر	عبد الكريم عيسى البعير، ١٢ أو ١٣	قرية سعين (منطقة الخليل)	أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عليه النار فأردوه قتيلاً أثناء حادثة رشق بالحجارة على طريق حلحول الالتفافي. وأصيب أربعة شباب آخرين إصابات من طفيفة إلى خطيرة أثناء الحادثة نفسها. وأشار أحد المحققين من منظمة الحق لحقوق الإنسان أنه لم يكن هناك مبرر لإطلاق النار الذي جرى، حسبما ذكره الشهود، دون أي استفزاز على الإطلاق من جانب الشباب (هـ، ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ب، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)
٧ تشرين الأول/أكتوبر	رياض العيام راغب، ٢٥	قطاع غزة	شرطي فلسطيني، أصيب بطلق في رأسه أثناء الاضطرابات التي وقعت في قطاع غزة. توفي متأثراً بجراحه في المستشفى. (هـ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)
٢١ تشرين الأول/أكتوبر	فتحي الساحوري، ٤٠ أو ٤٢ ٤٣ أو ٤٤	قرية سنجل (منطقة رام الله)	عثر عليه ميتاً في سيارته على طريق رام الله الالتفافي. وقال ناطق باسم الشرطة إنه قتل في حادثة رشق بالحجارة. وذكر الناطق أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان العرب أو اليهود هم الذين قاموا برشق الحجارة. وادعى شهود فلسطينيون أن الرجل قتل من جراء عيارات نارية أصابته في رأسه وأطلقت عليه من سيارة إسرائيلية، ربما من جانب المستوطنين. كما ذكر أطباء فلسطينيون في مستشفى رام الله الذين قاموا بتشريح الجثة أن الرجل قتل برصاصة وليس بحجر. (هـ، ج ب، ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ت، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر	عبد الله كراكره، ١٨ أو ١٩	قرية سنجل (منطقة رام الله)	أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عليه النار فأصيب في عنقه أثناء مظاهرة جرت احتجاجا على قيام أحد المستوطنين على ما يبدو بقتل أحد سكان قرية سنجل قبل يوم. (هـ، ج ب، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ ج ت، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر	حلمي الشوشي، ١٠ أو ١١	قرية حوسان	أقدم أحد المستوطنين من بيتار على ضربه حتى الموت بعد اتهامه بالقاء الحجارة على السيارات قرب قرية حوسان. (هـ، ج ب، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأشير إلى الحادثة كذلك في ج ت، ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر	عطا الله حسن عميرة، ٣٦	قرية نحالة (أو نعلين)	ملاك فلسطيني وأب لسبعة أطفال. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عليه النار بالذخيرة الحيّة فأصيب في صدره أثناء تظاهرة فلسطينية سلمية احتجاجا على مصادرة الأراضي في منطقة رام الله. (هـ، ج ب، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ كما أُشير إلى الحادثة في ج ت، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر	إيهاب جرير أبو هدف، ١٦	قطاع غزة	اطلقت عليه النار فأصيب في معدته أثناء الاشتباكات التي جرت بالقرب من مستوطنة كفر داروم في قطاع غزة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. توفي في المستشفى في غزة حيث كان يتلقى العلاج منذ ذلك الحين. (هـ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)
١٢ كانون الأول/ديسمبر	سمير أبو شقفة، ٤٠	مخيم جباليا للاجئين	أطلق عليه أحد الإسرائيليين النار فأرداه قتيلا وزعم أنه اشتبه بأنه لص أو "إرهابي". بيد أن الفلسطينيين ذكروا أن الرجل قتل انتقاما لقتل إحدى المستوطنات وولدها يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر. (هـ، ج ب ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال

97-11722

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢١ أو ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر	نمر محمد جرار، ١٣	قرية عنزة	قتل من جراء لغم أرضي كان يلعب به. ويشير تحقيق أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن اللغم كان قد زرعه الأردنيون قبل عام ١٩٦٧. بيد أن سكان القرية من الفلسطينيين اتهموا إسرائيل بأنها مسؤولة عن الانفجار، وذكروا أن الجنود الذين كانوا يجرون تمارين في المنطقة خلفوا وراءهم بعض الذخيرة. (هـ) ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ج ب، ٢٢ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر؛ كما أشير إلى الحادثة في ج ت، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

(ج) حوادث أخرى

٦١ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أصيب ثلاثة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بإصابات طفيفة عندما صدم فلسطيني يقود سيارة عمدا عربة الجيب التي كانوا يستقلونها قرب مستوطنة ألفاي مناشي. وعندما اقترب الجنود الثلاثة من المركبة، هددهم السائق بأنبوبة غاز وحاول الهرب. وأصيب بإصابات خطيرة عندما أطلق الجنود النار عليه بعد أن تجاهل الأمر بالتوقف. وفي حادثة أخرى، جرى إطلاق النار من رفح على دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي، غير أنه لم تحدث إصابات أو أضرار. ورد الجنود على إطلاق النار بالمثل، وقاموا بعمليات بحث في المنطقة. (هأرتس، ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر؛ جروسالم بوست، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٦٢ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قامت مظاهرات عنيفة في القدس الشرقية احتجاجا على فتح مدخل جديد لنفق هاشموني في الحي الإسلامي بالمدينة القديمة. وأعلن إضراب تجاري عام في القدس الشرقية، وأغلقت المؤسسات التعليمية العربية عند الظهر. وفي الصباح، قام مدير شؤون المسجد الأقصى، ومفتي القدس وفلسطين، وأعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، بقيادة مسيرة احتجاج عبر شوارع المدينة القديمة، شارك فيها مئات من الفلسطينيين. وقامت قوات الشرطة وشرطة الحدود بدفع المحتجين إلى الخلف عندما وصلوا إلى طريق الآلام. وبعد أقل من ساعة، اندلعت مظاهرة أخرى في ساحة الحرم الشريف، قام خلالها عشرات من الشبان، بإلقاء الأحجار على رجال الشرطة الذين تم نشرهم عند مدخل ساحة الحرم. ورد رجال الشرطة بإطلاق أعيرة مطاطية في الهواء. وأصيب شرطي بإصابة طفيفة في عينه أثناء المظاهرة. واحتجز إثنًا عشر شابا فلسطينيا لقيامهم بإلقاء الحجارة والزجاجات. وبعد ذلك بوقت قصير، نشبت اضطرابات أخرى في الحي التجاري في القدس الشرقية، حيث قام عشرات من الشبان بإلقاء الحجارة على أفراد الشرطة وشرطة الحدود، الذين ردوا بإطلاق الأعيرة المطاطية؛ وألقي القبض على ١١ فلسطينيا للاشتباه بقيامهم بإلقاء الأحجار. وفي حادثة أخرى، أشعل المتظاهرون النار في شاحنة اسرائيلية

قرب شارع صلاح الدين، وفي سيارة مؤجرة بالقرب من فندق "أميريكان كولوني". وفي القدس الغربية، قام عشرات من الطلبة العرب في الجامعة العبرية وحركيو منظمة "السلام الآن" بالاحتجاج على فتح النفق وتدمير بيوت الفلسطينيين. وفي منطقة رام الله، ألقيت الحجارة على دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي. ووقعت حادثتان أخريان تضمنتا إلقاء الحجارة عند معبر سوفاء المؤدي الى قطاع غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٦٣ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أفادت الأنباء عن حدوث اضطرابات في القدس عندما تجمع شبان فلسطينيون على مقربة من النفق الذي فتحه الاسرائيليون بالقرب من الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ومنعتهم قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من دخول ساحة الحرم. وامتدت الاضطرابات الى شوارع القدس. وأحرق المتظاهرون شاحنة اسرائيلية في شارع الزهراء في القدس الشرقية. وتم احتجاز ثلاثين فلسطينيا. (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٦٤ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، نشبت مصادمات عنيفة بين قوات جيش الدفاع الاسرائيلي والفلسطيني في كافة أنحاء الأراضي، عندما أطلق آلاف الفلسطينيين العنان لغضبهم بسبب فتح نفق هاشموني بالقرب من الحرم الشريف. ولقى ثمانية فلسطينيين حتفهم برصاص جيش الدفاع الاسرائيلي وأصيب نحو ٣٥٠، معظمهم بإصابات طفيفة، من جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وأصيب إثنا عشر جنديا من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي ومدني اسرائيلي بإصابات، تراوحت بين الطفيفة والمتوسطة، بنيران الشرطة الفلسطينية والحجارة والزجاجات التي ألقتها المتظاهرون الفلسطينيون. ووقعت أكثر الحوادث عنفا عند نقطة تفتيش تقع في مدخل رام الله. وبدأت الحادثة عندما اقترب ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ فلسطيني، كثير منهم من طلبة جامعة بيرزيت، من نقطة تفتيش تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي جنوبي رام الله للاحتجاج على فتح نفق هاشموني وعلى سياسة الحكومة الاسرائيلية. وألقى الفلسطينيون الحجارة والزجاجات على الجنود الذين ردوا بإطلاق الأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع وطلقات التحذير في الهواء. وأرسلت قوات اضافية الى نقطة التفتيش. وأصيب ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ من المتظاهرين، وكانت إصابات بعضهم خطيرة. وفي معركة دارت بعد ذلك بالأسلحة النارية بين رجال الشرطة الفلسطينيين وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي، لقي خمسة فلسطينيين حتفهم (انظر القائمة). وأصيب سبعة جنود اسرائيليين بجروح من نيران الشرطة الفلسطينية؛ وأصيب جندي واحد بالحجارة. وفي القدس الشرقية، لقي ثلاثة شبان فلسطينيين حتفهم رميا بالرصاص (انظر القائمة) أثناء الاضطرابات التي اندلعت في الحرم الشريف عقب الصلاة. ونقلت جثث الضحايا الثلاث الى مستشفى المقاصد، حيث كان يجري علاج ٨٠ مصابا فلسطينيا آخرين، كانت حالة ٤٣ منهم تتراوح بين المتوسطة والخطيرة، بينما كانت إصابات الباقين تتراوح بين الطفيفة والمتوسطة. وقرر مدير المستشفى أنه ليس ثمة شك في أن الشبان الثلاثة لقوا حتفهم برصاصات حية. وذكر أحد شهود العيان على الحادثة أن رجال شرطة يرتدون ملابس عربية اختلطوا بالجمهور وراحوا يطلقون النار دون تمييز. وفي حادثة أخرى في القدس الشرقية، قام أفراد الشرطة الخيالة وشرطة الحدود المزودين بالهراوات بتفريق مسيرة احتجاج ضمت عدة مئات من الفلسطينيين. وجرح وزير الشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية، حسن طهوب، عندما ضربه أحد أفراد شرطة الحدود بهراوته في رأسه. كما

أصيب سماحة مفتي القدس عكرمه صبري أثناء الصدام. وأثناء حوادث أخرى، أصيب عشرة فلسطينيين بإصابات طفيفة، بينما احتجز سبعة آخرون، عندما جرى تفريق مسيرات احتجاج أخرى بالقوة في القدس الشرقية، حيث أعلن إضراب تجاري عام عند الظهر. وفي بيت حنينا ومخيم شعفاط للاجئين، ألقى شبان الحجارة على مركبات اسرائيلية. وفي حي الطور، أحرق الشبان إطارات السيارات وسدوا أحد الطرق. وفي قرية العيسوية في القدس الشرقية، ألقى شبان حجارة على قوات شرطة الحدود التي ردت بإطلاق الأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إصابة إثنين من الفلسطينيين. كما وقعت أعمال شغب في رأس العمود وأبو ديس. وخلال مصادمات مع جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات شرطة الحدود في بيت لحم، أصيب ٩٠ فلسطينيا عند قبة راحيل، منهم ١٢ أصيبوا بالرصاص. وقد بدأت المواجهة عندما اقترب من بقية مئات الفلسطينيين القادمين من بيت لحم ومخيم العودة للاجئين، وأشعلوا النار في السقالات التي أقيمت ضمن أعمال "الحماية" الموقع. ووقع صدام بين الفلسطينيين والجنود وأفراد شرطة الحدود الذين ردوا باستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية التي تحدثت صدمات وإطلاق الحصى على المتظاهرين. ووقعت حوادث إطلاق نار أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم؛ وأصيب أربعة فلسطينيين. وفي مظاهرة وقعت في وقت سابق في بيت لحم، تحرك مئات من طلبة جامعة بيت لحم نحو قبة راحيل، وهم يلقون الحجارة على قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وشرطة الحدود، التي قامت بتفريقهم دون حدوث إصابات. وأعلن إضراب تجاري عام لمدة ساعتين في الخليل، حيث قام بضع عشرات من الفلسطينيين بإحراق علم اسرائيل. وفي جنين، قاد محافظ المنطقة ورئيس الشرطة مسيرة احتجاج ضمت ١٠ ٠٠٠ فلسطيني. ونُظمت مسيرة أخرى في قلقيلية شارك فيها ٢ ٠٠٠ فلسطيني، منهم تلاميذ مدارس، حيث حمل المتظاهرون لافتات تدين فتح النفق في القدس القديمة وسياسة مصادرة الأراضي والتوسع في المستوطنات التي تنتهجها الحكومة. وحدثت مظاهرات أخرى في أريحا وطولكرم ونابلس. وفي قطاع غزة، تظاهر عدة مئات من الفلسطينيين عند مفترق طرق نتساريم. وقال الجيش إنه تم تفريق المتظاهرين بصورة سلمية. وفي مدينة غزة، خرج حوالي ٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الثانوية يهتفون "الموت للمجرم" (رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو)، وأحرقوا علما اسرائيليا. وتعليقا على الأحداث التي وقعت في الأراضي، قال ياسر عرفات إنه يحمل الحكومة الاسرائيلية مسؤولية تدهور الحالة. واتهم السيد عرفات الحكومة بقمع الفلسطينيين الذين يحتجون على انتهاك اتفاقات السلام وعلى فتح نفق هاشموني تحت الأماكن الإسلامية المقدسة. وأعلنت السلطة الفلسطينية يوما للحداد الوطني عقب قتل وإصابة المتظاهرين الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ هآرتس، ٢٦ و ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٦٥ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقعت صدامات بين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية عند مدخل البيرة، مما أسفر عن قتل سبعة فلسطينيين، ثلاثة منهم من رجال الشرطة. ووقعت أيضا صدامات عند قبة راحيل في مدخل بيت لحم. وقدر عدد المصابين في البيرة وبيت لحم بحوالي ٤٠٠ شخص. وقام حرس الحدود والجنود أيضا بمهاجمة حشد من المتظاهرين المسالمين في القدس، كان من بينهم ثلاثة من وزراء السلطة الفلسطينية وثلاثة من أعضاء المجلس الفلسطيني. ووقع أكثر الصدامات عنفا عند المدخل الجنوبي للبيرة، عند نقطة التفتيش الاسرائيلية التي هاجمها متظاهرون يلقون الحجارة. وأطلق الجنود الاسرائيليون طلقات ذخيرة حية وعيارات مطاطية وغازا مسيلا للدموع. وأصيب حوالي ٢٥٠ من طلبة جامعة بيرزيت أثناء

المواجهات. وعندما دخلت القوات الاسرائيلية الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية عند مدخلي البيرة ورام، وكلاهما داخل المنطقة "ألف"، تدخلت قوات الأمن الفلسطينية. ولقى ثلاثة من رجال الشرطة حتفهم على أيدي القوات الاسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٦٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، لقي عشرات من الفلسطينيين حتفهم وأصيب مئات آخرون أثناء صدامات وقعت في الأراضي بين الجنود الاسرائيليين والمتظاهرين الفلسطينيين والشرطة الفلسطينية. وبالإضافة الى ذلك قتل ١١ جنديا اسرائيليا وأصيب ٥٥ وأصيب أيضا ثلاثة مدنيين اسرائيليين. ويقول رئيس السلطة الفلسطينية أن ٦٩ فلسطينيا قد قتلوا، وأصيب ١٠٨٦ آخرون. وقال رياض الزعنون، وزير الصحة في السلطة الفلسطينية، أن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي قتلوا ٤٤ فلسطينيا وأصابوا ٧٣٩ آخرين (٢٩٢ في قطاع غزة، و ٢٤٧ في الضفة الغربية). وأعلن وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي حالة الطوارئ، وأرسل الى الأراضي كل ما هو متاح من الجنود النظاميين والدبابات وناقلات الجنود المدرعة وطائرات الهليكوبتر القتالية وغير ذلك من الأسلحة الحديثة للمساعدة في إخماد النزاع المتصاعد. وأفادت عن الأنباء وقوع الحوادث التالية: في قطاع غزة، قتل ما يقدر بـ ٢٤ فلسطينيا، معظمهم من رجال الشرطة، (انظر القائمة)، بينما أصيب ٢٥٠ بالذخيرة الحية والأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع، خلال تبادل إطلاق النار بين قوات جيش الدفاع الاسرائيلي والفلسطيني، بمن فيهم ضباط وأفراد الشرطة الفلسطينية. وقتل نحو أربعة جنود اسرائيليين وأصيب ٣٠ فيما وصفه جيش الدفاع الاسرائيلي بأنه حرب أكثر منه انتفاضة. وقال جيش الدفاع الاسرائيلي أن آلاف الفلسطينيين شاركوا في الهجمات. وقال مسؤولو الجيش أن الفلسطينيين كانوا يبدأون بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة، التي يعقبها إطلاق ذخيرة حية. واستخدم جيش الدفاع الاسرائيلي الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية في محاولة لوقف الاضطرابات، ثم لجأ بعد ذلك الى إطلاق الذخيرة الحية. وقد بدأت الصدامات في الصباح، في كفار داروم، ثم امتدت بعد ذلك الى مفترقات طرق نتساريم وإيريتز وموراغ وغوش قطيف. وتجمع مئات الفلسطينيين على الأسوار المحيطة بمستوطنتي كفار داروم وغاني تال، وبدأوا في قذف منازل المستوطنين بالحجارة. وسرعان ما تحول ذلك الى إطلاق النار على الجنود والمستوطنات. وأصاب الطلقات عدة بيوت، ولكن لم تحدث إصابات. وبناء على أمر من قائد القيادة الجنوبية، تم إجلاء عدد من المستوطنين خشية أن يدخل الفلسطينيون الى المستوطنتين ويؤذونهم. وقال الجنود إنه مع إصابة العديد من الفلسطينيين، وصل مئات من السكان الآخرين الى المكان وحاولوا تدمير الدفيئات الزراعية في المستوطنتين. وفي لحظة ما، اتجه المتظاهرون الى مخفر أمامي تابع لجيش الدفاع الاسرائيلي في كفار داروم، وحاولوا اقتحام المستوطنة، غير أن الجنود صدوهم وأطلقوا عليهم النار. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، زحف الفلسطينيون على مخافر أخرى تابعة للجيش عند مفترقات طرق موراغ ونتساريم وغوش قطيف وإيريتز. وفي إحدى الحوادث، جاء نحو ١٠٠٠ فلسطيني من رفح، قرب الحدود المصرية، وألقوا الحجارة والقضبان الحديدية على مخافر جيش الدفاع الاسرائيلي، وهدموا السور الذي يفصل الجانب المصري من المدينة عن جانبها الفلسطيني. وفي نيسانيت، نُقل المستوطنون الذين يعيشون على مشارف المستوطنة الى داخل المستوطنة، بينما تم إجلاء عدد من النساء والأطفال الى عسقلان بسبب إطلاق النار الذي كان مسموعا في المستوطنة طوال اليوم. ومع حلول الليل، عاد الهدوء النسبي الى المنطقة، باستثناء زخات من النيران بين الحين والآخر. وفي بيت لحم، قتل إثنان من

الفلسطينيين (انظر القائمة) وأصيب حوالي ١٦٠ أثناء صدامات بالقرب من قبة راحيل. كما أصيب جنديان اسراييليان بإصابات طفيفة أثناء الصدامات، التي وقعت عندما بدأت مئات المتظاهرين في إلقاء الحجارة والزجاجات على قوات الأمن التي جرى نشرها في الموقع. وفي البداية، حاولت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وشرطة الحدود تفريق المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق الأعيرة المطاطية، ثم لجأت الى استخدام الذخيرة الحية. ورد أفراد الشرطة الفلسطينية بالمثل لتدور معركة استمرت ساعة كاملة. ونُقل الى المستشفيات الفلسطينية في المنطقة حوالي ١٦٠ جريحاً، معظمهم بإصابات طفيفة من جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع والتعرض للأعيرة المطاطية. وأصيب ثمانية عشر بطلقات ذخيرة حية. وشارك آلاف الفلسطينيين، من بينهم ساسة وأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، في جنازة إثنين من ضحايا الصدامات الفلسطينية. وعند حاجز الطريق في البيرة، قُتل ١١ فلسطينياً (انظر القائمة) وأصيب ما يصل الى ٥٧ أثناء تبادل إطلاق النار بين جنود جيش الدفاع الاسرائيلي وأفراد الشرطة الفلسطينية. وتوفي فلسطيني آخر (انظر القائمة) في مستشفى في رام الله متأثراً بجراح أصيب بها في صدام وقع عند نفس حاجز الطرق، بما ارتفع بعدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم رمياً بالرصاص عند حاجز الطرق الى ١٧ قتيلاً. وقُتل مدني اسرائيلي وأصيب سبعة جنود اسراييليين أثناء صدامات وقعت عندما اتجه مئات السكان من رام الله الى حاجز طرق تابع لجيش الدفاع الاسرائيلي عند المدخل الجنوبي لقرية البيرة. وألقى المتظاهرون الحجارة والزجاجات الفارغة على الجنود الذين ردوا بإطلاق النار. ورد أفراد الشرطة الفلسطينية على النار بالمثل، ودارت معركة استمرت عدة ساعات، وقام خلالها الجنود والقناصة وطائرات الهليكوبتر المقاتلة الاسرائيلية بإطلاق النار على الحشود. وبدأ الجنود أيضاً في استخدام الرشاشات. ويقول السكان أن المستوطنين شاركوا أيضاً في إطلاق النار. ولم تتوقف إراقة الدماء إلا بعد أن أعلنت الشرطة الفلسطينية وقف إطلاق النار. وفي نابلس، قُتل فلسطيني واحد أو اثنين (انظر القائمة)، وأصيب ما يتراوح بين ٩٠ و ١٨٠ أثناء أعمال شغب وتبادل لإطلاق النار عند قبة راحيل. وقتل ستة جنود اسراييليين وأصيب نحو ثمانية أثناء الصدامات، التي بدأت عندما هاجم مئات من رجال الشرطة الفلسطينية والمتظاهرين المسلحين المزار، واقتلعوا الأسوار، وأضرموا النار في مركبتين، وألقوا الأحجار على الجنود، ونهبوا أجزاء من المدرسة الدينية اليهودية المجاورة، واحتجزوا جنوداً اسراييليين كأسرى حرب. وطلب الجنود العون، بعد أن فتحو النار على المتظاهرين. ووصلت التعزيزات تحت وابل من الأحجار والطلقات، مما اضطر الجنود الى التخلي عن مركباتهم. وحاولت طائرة هليكوبتر تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي إجلاء الجرحى، غير أنها تراجعت بسبب كثافة إطلاق النار. وقام المتظاهرون أيضاً بقلب عربات الجيب التابعة لشرطة الحدود، وأضرموا النار في ست منها على الأقل، وفي ناقلة جنود مدرعة. وفي الخليل، ذكرت مصادر فلسطينية أن ٤٤ فلسطينياً قد أصيبوا، منهم ثلاثة إصابات خطيرة، أثناء صدامات بين السكان وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي. وفي قرى بيت أمر والعروب والسيرة والغوار، أقام السكان المتاريس واصطدموا مع الجيش الاسرائيلي. وفي بيت أمر، أضرم السكان النار أيضاً في حافلة للمستوطنين. وقام آلاف الفلسطينيين من جنين بمظاهرة بالقرب من مستوطنة غينات، وألقوا الحجارة على قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي ردت باستخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق الأعيرة النارية في الهواء؛ ولم يبلغ عن وقوع إصابات. كما نظمت مسيرات احتجاج كبيرة في جنين نفسها وفي القرى المجاورة، حيث أعلن إضراب عام، مثلما حدث في مدن الضفة الغربية الأخرى. وفي القدس، احتجز حوالي ٤٠ فلسطينياً بتهمة إلقاء الحجارة والزجاجات

والمشاركة في مسيرات الاحتجاج التي حظرتها الشرطة. وفي المدينة القديمة، استخدم عشرات في رجال الشرطة المزودين بالهراوات القوة لتفريق القادة الوطنيين والدينيين الفلسطينيين وعدة عشرات من الفلسطينيين الذين حاولوا القيام بمظاهرة بالقرب من نفق هاشموني. وأفادت الأنباء أن الفلسطينيين بدأوا بإلقاء الأحجار والزجاجات على أفراد شرطة الحدود الذين ردوا بإطلاق الأعيرة المطاطية واحتجزوا عددا من الشبان. وغاب فيصل الحسيني، وهو من كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، عن الوعي بعد اعتداء أفراد شرطة الحدود عليه بالضرب بالهراوات، ونقل إلى مستشفى المقاصد. وأصيب عضوان آخران من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بإصابات طفيفة على أيدي أفراد شرطة الحدود. وفي حوادث أخرى، ألقى فلسطينيون من جبل المكبر الأحجار على المنازل الواقعة على مشارف مستوطنة هارمون هانانزيف، مما أدى إلى تحطيم عدة نوافذ. وأضرمت شبان فلسطينيون النار في إطارات السيارات، وقاموا بسد الطرق. وفي حي الطور، قام شبان فلسطينيون أيضا بإضرام النار في إطارات السيارات ووضعوا صخورا لقطع الطريق الرئيسي، غير أن الشرطة سرعان ما قامت بتفريقهم. وتظاهر مئات الفلسطينيين في حي أبو ديس في القدس الشرقية، حيث قام الشبان بإلقاء الأحجار على إحدى دوريات جيش الدفاع الاسرائيلي، واصطدموا مع جنود الجيش والشرطة. وفي مخيم شعفاط للاجئين وفي قرية العيسوية، وقعت حوادث أخرى تضمنت إلقاء الأحجار على قوات الشرطة والمركبات الاسرائيلية. وأطلقت أعيرة نارية على السيارات عند المدخل الجنوبي لنفق غوش إيتزيون - القدس الجديد، مما أدى لإغلاقه لمدة ساعة. ولم تقع أي إصابات. وأطلقت أعيرة أخرى بالقرب من حاجز طرق غيلو عند مدخل بين لحم، مما أسفر عن إصابة جندي اسرائيلي بإصابة ما بين الطفيفة والمتوسطة. ومن التطورات اللاحقة، أن أصدر كل من حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي بيانات تدعو الشعب الفلسطيني إلى تصعيد نضاله ضد اسرائيل والانتقام لمصرع الفلسطينيين على أيدي القوات الاسرائيلية (جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر؛ هآرتس، ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٦٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أسفرت مواجهات عن قتل ٢٥ فلسطينيا في إيريتز ونتساريم في قطاع غزة و ١٩ آخرين في الضفة الغربية. واستخدمت القوات الاسرائيلية طائرات الهليكوبتر العسكرية من طراز "كوبرا" والأسلحة الآلية الثقيلة ضد الفلسطينيين العزل. وحرك الجيش الاسرائيلي أيضا الدبابات إلى الضفة الغربية. وهي المرة الأولى التي يتم فيها نشر الدبابات هناك منذ عام ١٩٦٧. وقتل الجنود الاسرائيليون سبعة فلسطينيين وأصابوا ثلاثة آخرين خلال معركة دارت عند قبر النبي يوسف في نابلس. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٦٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، لقي ثلاثة فلسطينيين حتفهم رميا بالرصاص (انظر القائمة) وأصيب ١٢٠ منهم إثنان إصاباتهما خطيرة، عندما اقتحمت الشرطة ساحة الحرم بعدما قيل إن المصلين المسلمين بدأوا في التظاهر هناك. وأصيب عشرة من أفراد الشرطة بإصابات طفيفة أثناء المواجهة، التي تقول الشرطة إنها بدأت عندما شرع مئات الشبان في الهتاف "الله أكبر" بصورة تهديدية، وأحاطوا برجال الشرطة المرابطين في الحرم وألقوا عليهم الحجارة؛ وزعم أنه لم يكن أمام الشرطة من خيار سوى فتح النار. وقال رئيس شرطة القدس إنه لم يطلق سوى الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية. إلا أن المصادر الفلسطينية

أعطت صورة مختلفة جدا للحادثة. فقد قالت إن الشرطة فتحت النار بسرعة بالغة، واستخدمت الذخيرة الحية. وقالت إن مجموعة صغيرة فقط من الشبان هي التي قامت بإلقاء الحجارة، وأن دعاء "الله أكبر" هو في الحقيقة الدعاء التقليدي الذي يهتف به المسلمون في نهاية الصلاة. واتهمت هذه المصادر الاسرائيليين بإطلاق الأعيرة المطاطية واستخدام الهراوات ضد أول المصلين الذين هربوا من الموقع عبر باب الأسباط. وعندما عادوا إلى الحرم، وجدوا أنفسهم في ساحة معركة حقيقية، حيث كانت الشرطة تطلق الغاز المسيل للدموع داخل المسجد الأقصى لإخراج المصلين الذين لجأوا داخله. ويقول حاتم عبد القادر، عضو المجلس الوطني الذي كان ضمن من أدوا الصلاة، إن إطلاق النار بدأ فور انتهاء الصلاة دون أي استفزاز من جانب المصلين. وذكر أنه لم يتح للمصلين وقت "حتى للبس أحذيتهم ومغادرة المكان، عندما أطلق الرصاص فجأة على مدخل المسجد". ويقول شاهد آخر، وهو مراسل لإذاعة "صوت فلسطين"، إن السكان الذين وقعت الإصابات بينهم تعرضوا أيضا للضرب على أيدي رجال الشرطة. وفي حادثة سابقة وقعت قرب ساحة الحرم قبل الصلاة، ألقى شبان فلسطينيون حجارة على رجال الشرطة الذين كانوا يحرسون مدخل نفق هاشموني. وصرح المتحدث باسم الشرطة بأنه تم احتجاز ثمانية شبان. ولم تحدث أية إصابات. وأشاد وزير الأمن الداخلي، أفيغدور كاهلاني، الذي توجه إلى الساحة مباشرة بعد السيطرة على الاضطرابات، باستجابة الشرطة. وفي وقت لاحق من اليوم، شارك مئات الفلسطينيين في تشييع جثثي شخصين لقيا حتفهما في حادثة ساحة الحرم. وبعد الجنازة، اصطدم العديد من المشاركين فيها مع الشرطة وشرطة الحدود عند جبل الزيتون، وتم تفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية. كما حدثت اضطرابات متفرقة في مخيم شعفاط للاجئين، وفي أبو طور وجبل المكبر، حيث قام الشبان بإحراق إطارات السيارات وإقامة المتاريس من الأحجار في عدة شوارع. ونتيجة للصدامات بين الفلسطينيين وقوات الشرطة في القدس الشرقية ومخيم قلنديا للاجئين، ارتفع عدد المصابين الفلسطينيين في منطقة القدس إلى ١٥٧ شخصا. وفي حدث متصل بذلك، نقلت جثة طفلة رضية لا يتجاوز عمرها خمسة أشهر من مخيم شعفاط للاجئين إلى مستشفى المقاصد في القدس الشرقية (انظر القائمة). واتهمت أسرتها الشرطة بالتسبب في موتها بالغاز المسيل للدموع الذي استنشقه بالقرب من بيتها أثناء الصدامات بين الشبان الفلسطينيين والشرطة. ولقي ثلاثة فلسطينيين حتفهم (انظر القائمة) في حوادث أخرى في الضفة الغربية خلال تبادل إطلاق النار بالقرب من مستوطنة إيلشا جنوب شرقي أريحا. وبدأت الحادثة بعد صلاة الظهر، عندما قام آلاف الفلسطينيين، على رأسهم وزير الشؤون البلدية في السلطة الفلسطينية، بمسيرة احتجاج عبر أريحا. وبعد ذلك، اتجه مئات من المتظاهرين نحو مخفر لقوات "الناحال" قرب مستوطنة إيلشا، وألقوا الحجارة على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين ردوا بإطلاق النار مما أدى إلى إصابة عدد من الفلسطينيين. وردت الشرطة الفلسطينية على إطلاق النار بالمثل، ولقي ثلاثة فلسطينيين حتفهم وأصيب ٢٥ آخرين أثناء المعركة التي جرت بعد ذلك بالأسلحة النارية. وأصيب اثنان من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بإصابات بين الطفيفة والمتوسطة خلال تبادل إطلاق النار، الذي لم يتوقف إلا بعد أن أرسل جيش الدفاع الاسرائيلي الدبابات وناقلات الجنود المصفحة إلى المكان. ووقعت صدامات في جميع مدن الضفة الغربية، وقام جيش الدفاع الاسرائيلي بنشر طائرات هليكوبتر قتالية، بل وباستخدام الرشاشات في إطلاق النار على الفلسطينيين. وفي طولكرم، قتل اثنان من أفراد شرطة الحدود عندما فتح رجال الشرطة الفلسطينية النار داخل مكتب التنسيق الاسرائيلي - الفلسطيني. وأفادت الأنباء أن العديد من الفلسطينيين أصيبوا في المعركة

التي دارت بعد ذلك بالأسلحة النارية بين القوات الاسرائيلية والفلسطينيين. وفي رام الله، قام مئات الفلسطينيين من بينهم أفراد من الشرطة الفلسطينية، بإطلاق النار على قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي ردت على النار بالمثل. وفي منطقة أبو ديس، اصطدم فلسطينيون من بينهم أفراد من الشرطة الفلسطينية مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، مما أسفر عن إصابة خمسة جنود. وأفادت الأنباء أن ما مجموعه ١٧ جنديا اسرائيليا أصيبوا خلال الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية. وفي مناطق أخرى من الضفة الغربية، تم نشر العديد من قوات المدرعات حول نابلس كتحذير للفلسطينيين من أن اسرائيل لن تتردد في العودة إلى احتلال المدينة إذا ما تدهورت الحالة هناك. وفي رفح، في قطاع غزة، اندلعت الاضطرابات عندما اتجه مئات الفلسطينيين إلى الجانب المصري من البلدة وهم يهتفون في وجه الجنود الاسرائيليين بأنهم جاءوا ليقتلوهم. وألقى المتظاهرون الحجارة والزجاجات وأطلقوا النار على مخفر أمامي تابع للجيش على الحدود. وقتل ضابط اسرائيلي وأصيب جنديان واسرائيليان أثناء تبادل إطلاق النار. وتقول المصادر الفلسطينية إن ٢٥ فلسطينيا أصيبوا بنيران جيش الدفاع الاسرائيلي. ويقول جيش الدفاع الاسرائيلي إن جنودا مصريين اشتركوا في إطلاق النار من الجانب المصري في رفح. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

٦٩ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر قالت مصادر فلسطينية إن القوات الاسرائيلية اقتحمت ساحة المسجد الأقصى وبدأت في إطلاق النار على ٤٠٠٠ شخص وهم سجدوا أثناء أداء الصلاة. وقتل ثلاثة أشخاص وأصيب ١٢٥. وقام نحو ٥٠٠ ٣ من أفراد الشرطة والجنود الاسرائيليين، الذين طوقوا ساحة المسجد، بإطلاق الذخيرة الحية والأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع على المصلين. ومنع الاسرائيليون وصول الإسعافات الطبية، وعطلوا عربات الإسعاف والأطباء والممرضين أثناء قيامهم بإجلاء الجرحى إلى مستشفيات الضفة الغربية. (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٠ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وقعت صدامات متفرقة بين الفلسطينيين وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي في الأراضي، رغم انخفاض نطاقها وحدتها بدرجة كبيرة وسط جهود التوفيق المبذولة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعند حاجز الطرق في البيرة، أصيب ٢٤ فلسطينيا، معظمهم إصاباتهم بين الطفيفة والمتوسطة، خلال صدامات مع جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

٧١ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، توفي جندي من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي متأثرا بجروح أصيب بها يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر أثناء صدام مع الفلسطينيين قرب مستوطنة نتساريم في غزة. وكان ذلك هو الجندي الخامس عشر الذي يلقي حتفه نتيجة للصدامات المسلحة. وأصيب جنديان اسرائيليان بإصابات طفيفة في منطقة الحدود التي تفصل بين اسرائيل ومصر وغزة، عندما قام عشرات الفلسطينيين بإلقاء الحجارة وسبع زجاجات حارقة على مخفر تابع لجيش الدفاع الاسرائيلي وقامت الشرطة الفلسطينية التي انطلقت إلى مكان الحادث بتفريق المتظاهرين بسرعة. ووقع في رام الله عدد من الحوادث التي تضمنت إلقاء الحجارة على جنود الجيش. ونظمت مسيرات احتجاج في كل بلدات الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وطالب المتظاهرون بإغلاق نفق الحائط الغربي، واحتجوا على سياسة الحكومة

الاسرائيلية. وفي رام الله، قاد وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، وقس من كنيسة الروم الكاثوليك المحلية، مسيرة ضمت قرابة ١٠٠٠ متظاهر فلسطيني. وقد أبقى مئات من رجال الشرطة الفلسطينية المتظاهرين بعيداً عن حواجز الطرق التي أقامها جيش الدفاع الاسرائيلي في البلدة. ومنع رجال الشرطة الفلسطينية عدداً من المحاولات التي قام بها المتظاهرون للصدام مع جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في عدة مواقع متوترة أخرى، منها مخيم قلندية للاجئين وقرية حزمة شمالي القدس. وفي مخيم قدورة للاجئين، شارك آلاف الفلسطينيين في جنازة شاب فلسطيني في الثانية والعشرين من عمره توفي في المستشفى (انظر القائمة) متأثراً بجروح أصيب بها في صدامات وقعت يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر. وفي مدينة القدس القديمة، أصيب شرطي اسرائيلي بإصابات طفيفة عندما ألقيت حجارة على رجال الشرطة الذين كانوا يحرسون مدخل نفق هاشموني. وفي بيت لحم، لم يدع رجال الشرطة الفلسطينية حوالي ٢٠٠ متظاهر من الاقتراب من قبة راحيل. وفي حدث آخر، ذكرت مصادر فلسطينية أنه جرى نشر مزيد من الدبابات في الأراضي. وفي نابلس، أحصى الشهود ٣٦ دبابة وناقلة جنود مصفحة على مسافة بضع مئات من الأمتار من حدود المدينة. وفي أريحا، شوهد أكثر من عشرين دبابة وناقلة جنود مصفحة. وحتى في القدس، شوهدت شاحنات الجيش ومعها ناقلات جنود مصفحة ثقيلة تتحرك على الطريق خارج باب الخليل. وفي الخليل، عادت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى احتلال تل جنوبي البلدة قرب مقبرة للمسلمين، بعد أن كانت قد جلت عنه قبل أربعة أشهر. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٧٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، شارك مئات من سكان غزة، الذين كان كثير منهم يهتفون "الموت لليهود"، في تشييع جثمان صبي وشرطي فلسطينيين توفيا (انظر القائمة) في المستشفى متأثرين بجروح أصيبا بها أثناء الاضطرابات التي وقعت في الأسبوع السابق. وأصيب صبي اسرائيلي بإصابات طفيفة قرب قرية الطاهرية في تلال الخليل عندما ألقيت حجارة على عربة كان يركب فيها. وألقيت حجارة على مركبة اسرائيلية وعلى قوات جيش الدفاع الاسرائيلي قرب قرية عين عريك في منطقة رام الله؛ ولم يبلغ عن وقوع أضرار أو إصابات. وألقي حجر على أحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي قرب قبر النبي يوسف، غير أن الجندي لم يصب بأضرار. وألقيت حجارة على دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي قرب رام الله. وردت قوات الجيش بإطلاق النار في الهواء، ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي غوش قطيف في قطاع غزة، ألقى الحجارة على دوريات جيش الدفاع الاسرائيلي وعلى مركبات المستوطنين. ورد عدة مستوطنين بإطلاق النار في الهواء. وأفيد كذلك أن دبابات اسرائيلية رابطت خارج قطاع غزة، وأن المدارس في غزة أصدرت إلى التلاميذ تعليمات حول كيفية التصرف في حالة حدوث غزو اسرائيلي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٣ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قتل صبي فلسطيني (انظر القائمة) وأصيب ثلاثة أو أربعة شبان بنيران جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء صدامات مع قوات الجيش في تلال الخليل. وأفادت الأنباء أن المواجهة وقعت في منطقة سعيير حيث تجمع المتظاهرون رغم حظر التحول المفروض في المنطقة، وألقوا الحجارة على قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الذين ردوا بإطلاق النار. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، أصيب شاب فلسطيني آخر بنيران الجنود، الذين ادعوا أنه كان يقوم بتجهيز قنبلة مولوتوف لإلقائها على السيارات

المارة على طريق حلحول الالتفافي. وفي حادثة أخرى في منطقة الخليل، أطلقت عدة طلقات على مواطن اسرائيلي عند مفترق طرق زيجوحيت، دون أن يسفر ذلك عن وقوع أضرار أو إصابات. وفي مدينة الخليل، طاردت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي عشرات من راشقي الحجارة في الشوارع الضيقة في سوق البلدة، غير أنها لم تطلق غازا مسيلا للدموع أو أعيرة مطاطية. وفي قلقيلية، وضع العديد من السكان أكياس الرمل أمام منازلهم بينما واصل جيش الدفاع الاسرائيلي نشر قوات إضافية على طول الخط الأخضر. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٤ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام مئات المتظاهرين في قرية سكير (في منطقة الخليل) بإحراق أعلام الولايات المتحدة وصورة كبيرة لبنيامين نتنياهو عقب تشييع جثمان صبي فلسطيني قتل رميا بالرصاص في اليوم السابق خلال صدامات بين راشقي الحجارة والجنود. وألقيت قنبلتا مولوتوف على حافلة قرب كارني شومرون، ولكن لم تقع أضرار أو إصابات. وألقيت زجاجة حارقة على سيارة قرب مردا في منطقة نابلس، غير أنها لم تتسبب في وقوع أضرار أو إصابات. وألقيت زجاجتان حارقتان على دوريات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة رام الله؛ ولكن لم يبلغ عن وقوع أضرار أو إصابات. وأطلقت أعيرة نارية على سيارة خارج مستوطنة بساغوت قرب رام الله. ولم يصب أحد أثناء الحادثة؛ ووجد ثقبان في السيارة نتيجة لإطلاق النار عليها. وأصيب أحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بإصابات طفيفة عندما ألقيت حجارة عليه قرب حاجز الرام شمالي القدس. وأصيب مواطن اسرائيلي بإصابات طفيفة عندما ألقيت حجارة على جماعة من الاسرائيليين قرب حلحول. ووقعت في قطاع غزة خمس حوادث تضمنت إلقاء حجارة على مركبات اسرائيلية، دون أن يتسبب ذلك في حدوث أضرار. وفي حدث آخر في قطاع غزة، كثفت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دورياتها حول المستوطنات في منطقة غوش قطيف خشية تعرضها لهجمات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٥ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى المصلون المسلمون حجارة على أفراد الشرطة المرابطين في ساحة الحرم. وعلى الفور، أمر رئيس شرطة القدس بإجلاء المصلين والزوار اليهود من ساحة الحائط الغربي خشية أن تصيبهم الأحجار. وقام المسؤولون المسلمون، وعلى رأسهم مدير شؤون المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين، بتهدة الحشود التي توقفت عن إلقاء الحجارة وتفرقت سلميا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي حادثة أخرى، فتح جنود جيش الدفاع الاسرائيلي النار على رجل فلسطيني لم يتوقف عند حاجز طرق أقامه الجيش في حلحول قرب الخليل. وأصيب الرجل بإصابة طفيفة في ساقه. (جروسالم بوست، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٦ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن حوادث متفرقة وقعت في الأراضي، منها حادثتان قُذفت فيهما دوريات لجيش الدفاع الاسرائيلي في رام الله بالحجارة دون وقوع إصابات؛ وقُذفت مركبة اسرائيلية على طريق جنين الالتفافي بالحجارة دون أن تحدث أية إصابات. وفي حدث آخر قام جيش الدفاع الاسرائيلي بسحب دباباته عدة مئات من الأمتار من مدن الضفة الغربية ووجه فوهات مدافعه إلى الخلف للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة. (هآرتس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٧ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر توفي رجل شرطة فلسطيني متأثراً بجراحه بعد أن أصيب إصابة بالغة في رأسه أثناء اضطرابات وقعت في الأراضي قبل اسبوعين (انظر القائمة). وبوفاته ارتفع عدد الضحايا إلى ٨٤ فرداً منهم ٦٨ فلسطينياً و ١٥ إسرائيلياً ومصري واحد. وأفادت التقارير بوقوع ٤ حوادث أُلقيت أثناءها الحجارة على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة رام الله ولم يبلغ عن وقوع إصابات. كما وقعت حوادث أخرى أُلقيت فيها الحجارة في منطقتي قلقيلية وطولكرم. ووضعت قنبلة يدوية متشظية على الطريق الفرعي إلى الجنوب من مستوطنة كريات أربع. وتم كشف القنبلة وتعطيل مفعولها من قبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. (هآرتس ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٨ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وقعت حوادث متفرقة شملت قذف دوريات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة رام الله بالحجارة دون أن تحدث أضرار أو إصابات. ووقعت حادثتان شبيهتان في منطقة الخليل أيضاً دون أن تحدثا إصابات. وفي حدث آخر واصل جيش الدفاع الإسرائيلي تعزيز مواقعه الأمامية في الأراضي وإقامة مواقع جديدة، وتزويد الجنود بالسترة الواقية من الرصاص. وقيل إن تلك التدابير اتخذت كجزء من الاستعدادات لإمكانية تجدد اندلاع أعمال العنف في الأراضي فضلاً عن ذلك قام جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية وشرطة الحدود بتعبئة قوات إضافية في إسرائيل وعلى طول الخط الأخضر لإحباط أي هجوم ممكن أثناء النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر. وذكر أيضاً أن عدداً من الحركيين من أتباع منظمتي الجهاد الإسلامي وحماس قد تم تطويقهم والقبض عليهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الأمن الإسرائيلية. (هآرتس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٧٩ - وفي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بوقوع عدد من الحوادث المتفرقة في الأراضي شملت حادثتين أُلقيت فيهما زجاجات محرقة في منطقة رام الله دون أن تحدث أضرار، أو إصابات. وذكر أن حالة الطوارئ المفروضة في الأراضي لا تزال سارية. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٠ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب مدني إسرائيلي إصابة طفيفة بسبب حجر أصابه في نابلس. وفي حدث آخر قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإعادة رفع علم إسرائيل على قبر يوسف. ولا يزال المصلون ممنوعين من الوصول إلى الموقع. (هآرتس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر)

٨١ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر طعن أحد طلاب اليشيفا في الكتف، وأصيب بجرح طفيف، وذلك في مدينة القدس القديمة. وذكر الطالب أن شابين فلسطينيين يبدو أن أعمارهما تتراوح بين ١٦ أو ١٧ سنة قاما بالهجوم عليه واختفيا بعد ذلك. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٢ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل أربعة فلسطينيين مسلحين في منطقة رام الله بشبهة التخطيط للقيام بهجمات. وعلى حد قول المصادر العسكرية، لا تزال حركة حماس والجهاد الإسلامي تصدران التحذيرات بإمكانية وقوع هجمات ضد إسرائيل. وذكرت المصادر أن الأمن قد رفع إلى مستوى حالة الطوارئ على الطريق الرئيسي في الأراضي ولا يزال يخضع لحالة الطوارئ. وأشارت المصادر نفسها كذلك

إلى أن عدد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي قد زيد وإلى أن الدبابات لم تعد إلى قواعدها. وفي حادث آخر أُلقي القبض على ستة من سكان قرية عزون بمنطقة طولكرم بشبهة حيازة أسلحة. وتم تطويق الأشخاص الستة في القرية والقبض عليهم أثناء مدهامات قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة القضاء في الضفة الغربية ووجد عدد من الأسلحة أثناء المدهامات من بينها أربع بنادق يدوية الصنع ومسدس وسكاكين والجلام وبعض أزياء جيش الدفاع الإسرائيلي ومواد تحريضية. (هآرتس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أصيب فلسطيني من قطاع غزة إصابة طفيفة بسبب طلق ناري صادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي عند أحد حواجز الطرق الواقعة بين خان يونس وغوش كتيّف. وعلى حد قول المصادر العسكرية وقعت الحادثة عندما حاول الفلسطيني الاستيلاء على سلاح أحد الجنود الموجودين عند الحاجز. ووصفت المصادر العسكرية الحادث بأنه خطير وذكرت أن الجنود مارسوا ضبط النفس بعدم قتل المهاجم بالرغم من أن قوانين إطلاق النار تبيح لهم ذلك في مثل هذه الظروف. وفي حادث آخر أصيب أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إصابة طفيفة من جراء حجارة قذفت بها مركبته في منطقة الخليل. وفي رام الله ألقى فلسطينيون الحجارة على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي دون التسبب في ضرر أو إصابات. ووقعت ثلاث حوادث أخرى أُلقيت أثناءها الحجارة باتجاه الإسرائيليين في منطقة الخليل دون ورود تقارير بوقوع أضرار أو إصابات. (هآرتس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٤ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وجد رجل فلسطيني من قرية سنجل هو فتحي الساحوري ميتا (انظر القائمة) في سيارته بالقرب من حاجز للطرق أقامه جيش الدفاع الإسرائيلي على طريق رام الله الالتفافي قرب مستوطنة أوفراه. وحسبما قال الناطق باسم الشرطة فإن الفلسطيني قد قتل أثناء حادثة قذف الحجارة. وقال إن من غير الواضح ما إذا كان العرب أو اليهود هم المشتركون في قذف الحجارة. إلا أن شهود عيان فلسطينيين قالوا إن الفلسطيني مات نتيجة لإطلاق النار عليه. وذكر مسافر كان يستقل المركبة نفسها أنه سمع انفجارا عندما أصيب الفلسطيني. وذكر أحد المحققين في مسائل حقوق الإنسان أن الشرطة حاولت أثناء مدة الأربع ساعات من التحقيق أن تُقنع شاهد العيان الذي لم يصب أثناء الحادثة بأن يذكر أن الفلسطيني قد أصيب بأحد الحجارة. وذكر شهود آخرون كانوا يستقلون سيارة تسير خلف سيارة الرجل أنهم هم أيضا شاهدوا شخصا يطلق النار من سيارة تحمل لوحات إسرائيلية. وأيد افادتهم الأطباء الفلسطينيون الذين أجروا عملية التشريح بمستشفى رام الله. فقد ذكر أخصائي علم الأمراض الدكتور أحمد حنيح أنه وجد علامات حرق حول أحد الثقوب في جمجمة المجني عليه، وهو أب لخمس أطفال. وتقول المصادر الفلسطينية إن فلسطينيا آخر قد أصيب في ظروف مماثلة قبل ذلك بساعة ونصف. (هآرتس، جروسالم بوس، ٢٢ و ٢٣ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٥ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر قتل شاب فلسطيني في التاسعة عشرة من العمر هو عبدالله كراكره (انظر القائمة) عندما أصابه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في عنقه وهم يطلقون النار لتفريق المتظاهرين

الفلسطينيين الذين كانوا يحتجون بالقرب من قرية سنجل على قتل فتحي الساحوري، أحد سكان القرية في الليلة السابقة، وهم يدعون بأن أحد المستوطنين قد أطلق النار عليه. وفي منطقة غوش كتيف أُلقت قوات شرطة الحدود القبض على أحد الفلسطينيين وبحوزته خزان ذخيرة للبندقية وسكين وغاز مسيل للدموع. كما أُلقي القبض على شاب فلسطيني آخر حاول التسلل إلى داخل إسرائيل بالقرب من معبر سوفيا بقطاع غزة. وفي حدث آخر ذكر الناطق باسم شرطة الضفة الغربية أن الشرطة قد أبلغت بوقوع ١٤٥ حادثة قذف حجارة في الأراضي على مدى الأسبوعين السابقين وادعى قادة المستوطنات أن عدد الحوادث كان أكبر من ذلك بكثير وأن معظم الحوادث قد ذهبت دون الإبلاغ عنها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأشار إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٦ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أُلقت الشرطة القبض على عشرات الفلسطينيين من الأراضي كانوا قد بقوا داخل الخط الأخضر دون عمل أو إذن بالإقامة. (هآرتس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٧ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أطلقت شرطة دان النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٧ عاما وأصابته إصابة خطيرة لأنه حاول الفرار أثناء فحص وثائقه عند حاجز للطرق بالقرب من مفترق موراها. وأخذ أربعة فلسطينيين آخرين بغرض الاستجواب. وذكر رئيس الشرطة أنه حسب التحقيق الأولي للحدث فقد تصرفت الشرطة طبقا للتعليمات. بيد أنه أشار إلى أن الحادث، شأنه شأن جميع الحوادث التي تشمل إطلاق النار من جانب رجال الشرطة، سيجري التحقيق فيه وستنظر فيه شعبة التحقيقات المتعلقة بالشرطة بوزارة العدل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٨ - في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر احتفل أنصار منظمة الجهاد الإسلامي بإقامة مظاهرات ومسيرات في بيرزيت والشيخ رضوان وغزة بمناسبة ذكرى اغتيال زعيمهم فتحي الشقاقي الذي قتل في مألطة في السنة السابقة. وكان السيد الشقاقي قد تعرض لإطلاق النار من رجلين خارج الفندق الذي كان يقيم فيه بمألطة عندما كان في طريقه من الجماهيرية العربية الليبية إلى دمشق. وفي الوقت الذي كان يعتقد فيه على نطاق واسع أن الموساد هي المسؤولة عن القتل فإن الحكومة الإسرائيلية لم تعترف بالاشتراك في حادث الاغتيال. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٨٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر أطلق أحد المستوطنين من الخليل عدة أعيرة في الهواء بعد أن أُلقيت الحجارة عليه في وسط المدينة ولم ترد تقارير بوقوع إصابات ولكن بعض الممتلكات قد تضررت. وذكرت المصادر الفلسطينية أن المستوطن قد احتجز من قبل الجنود الذين دعوا إلى مكان الحادث. (هآرتس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٩٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر تعرض صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات للضرب حتى الموت على يد أحد المستوطنين في قرية حوسان بالقرب من بيت لحم. وأُلقي القبض بعد الحادثة على المستوطن وهو ناحوم كورمان وهو ضابط أمن هدار بيتار من مستوطنة عفرات. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر قام الشباب الفلسطينيون الذين كانوا يحضرون دفن الصبي الذي قتله أحد المستوطنين قبل يومين بقذف الحجارة على الجنود الاسرائيليين من تل قريب. وهجمت القوات الاسرائيلية على الموقع مستخدمة الذخيرة الحية ورصاص المطاط والغاز المسيل للدموع. وتمت معالجة أحد الصبيان من جرح أصابه في الرأس من جراء قنبلة مسيلة للدموع. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر اصطدم عشرات من الشبان الفلسطينيين مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في قرية حوسان إثر دفن صبي فلسطيني ذكر أنه قد تعرض للضرب حتى الموت على يد مستوطن يهودي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ورد الجنود باستعمال الغاز المسيل للدموع مما ألحق الإصابة بأحد الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٩٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أطلق رجال الشرطة الفلسطينية أعيرة تحذيرية باتجاه مركبة لشرطة الحدود عبرت إلى داخل منطقة تخضع للسلطة الفلسطينية جنوب قبة راحيل. وتراجعت المركبة الإسرائيلية ولم ترد تقارير بحدوث أضرار أو إصابات. (هآرتس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت حادثتان من حوادث إلقاء الحجارة على عربات إسرائيلية في منطقة رام الله دون التسبب في حدوث أي أضرار أو إصابات. وألقيت أيضا الحجارة على عربات إسرائيلية وعسكرية في منطقة بيت لحم، دون أن يسبب ذلك أي أضرار أو إصابات. ومن التطورات الأخرى ذات الصلة، أن المصادر في قيادة المنطقة الوسطى أفادت أن هناك زيادة طفيفة في عدد حوادث إلقاء الحجارة خلال الأيام القليلة السابقة. (هآرتس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٥ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، داهم جيش الدفاع الاسرائيلي حي السامريين في جبل جرزيم في نابلس وألقى القبض على أربعة رجال. وتم العثور على ثلاثة مسدسات وحوالي ٤٠٠ طلقة في منازلهم. (جروسالم بوست، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قنبلة صغيرة أمام فرع وزارة الداخلية في القدس الشرقية. وأصيب أربعة أشخاص بجراح طفيفة. ولم يبلغ عن حدوث أي أضرار مادية. واشتبه السكان الفلسطينيون بأن المسؤولين عن الحادث هم متطرفون يهود. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قنبلة صغيرة بالقرب من مدخل مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية مما تسبب في إصابة أربع فلسطينيات ورضيع بجروح طفيفة. وكان عشرات من الفلسطينيين ينتظرون دورهم خارج المكتب عندما انفجرت القنبلة. وذكر ناطق باسم شرطة القدس ان الشرطة تحقق في جميع الإمكانيات بما في ذلك احتمال إلقاء القنبلة بدافع إجرامي، أو أن متطرفين يهود أو فلسطينيين ألقوا القنبلة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فتح جيش الدفاع الاسرائيلي النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر ١٨ سنة حاول أن يعبر إلى إسرائيل من قطاع غزة وتجاهل الأوامر الصادرة له بالوقوف فأصيب بجراح طفيفة. (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٩٩ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فتح جنود اسراييليون النار على عضو في لجنة الدفاع عن الأرض من قرية نعلين خلال احتجاج سلمي فأردوه قتيلا (انظر القائمة) وكان المجني عليه يشارك في احتجاج نظمته ست قرى في منطقة رام الله ضد مصادرة الأراضي لتوسيع مستوطنة كريات سيفر. وفي حدث منفصل، وقعت اشتباكات في الخليل عندما واجه مستوطنون يهود جمهورا كبيرا من الفلسطينيين ومتظاهرين اسراييليين تجمعوا للمطالبة بإعادة انتشار فوري للجيش الاسرائيلي. واصطف جيش الدفاع الاسرائيلي والشرطة مع المستوطنين وهاجموا المتظاهرين. (جروسالم تايمز، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل حركي معروف من حماس (انظر القائمة) في قرية بالقرب من جنين، وذلك على ما يبدو عندما كان يعد قبله. وفي حادثة أخرى، أصيب صبي إسرائيلي يبلغ من العمر ١٠ سنوات بشرخ في جمجمته عندما أصيبت السيارة التي كان يسافر فيها بالقرب من قرية أوتسارين في الضفة الغربية بحجر. وبدأ أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي بتفتيش المنطقة واحتجزوا ثلاثة من السكان الفلسطينيين المشتبه بإلقاء الحجارة على السيارات لاستجوابهم. (هآرتس، ١٧ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠١ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت قوات الأمن القبض على ١٠ فلسطينيين للاشتباه بأنهم ينتمون إلى الجهاد الإسلامي. وقد أُلقي القبض عليهم أثناء عملية تفتيش واسعة النطاق في منطقة الخليل. (هآرتس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٢ - وفي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على أكثر من ٢٠ من حركيي الجهاد الإسلامي وحماس في الضفة الغربية. وأفادت المصادر الفلسطينية أن أكثر من ١٠٠ جندي اشتركوا في عملية واحدة بالقرب من مستشفى عالية في الخليل. وأفادت المصادر أيضا أن قوات جيش الدفاع الاسرائيلي داهمت عنابر نوم الطلاب في جامعة وكلية هندسة المدينة، وألقوا القبض على تسعة طلاب للاشتباه بأنهم ينتمون إلى الجهاد الإسلامي. (هآرتس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٣ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، توفي شاب فلسطيني على إثر جراحه، في مستشفى في غزة وكان قد أصيب بجروح أثناء اشتباكات عنيفة وقعت في الأراضي في أيلول/سبتمبر (انظر القائمة) فبلغ بذلك عدد الفلسطينيين الذين توفوا ٧٠. وفي نابلس، تجمع آلاف من طلاب جامعة النجاح في مسيرة تكريما لأرواح الفلسطينيين الذين قتلوا في ساحة الحرم الشريف في الاشتباكات التي وقعت مع قوات الأمن التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في أيلول/سبتمبر (هآرتس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٤ - وفي ٢١ أو ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، توفي صبيان فلسطينيان (انظر القائمة) من جراء انفجار لغم قديم في قرية عنزه، بالقرب من جنين. وكما تبين من التحقيق في الحادث الذي أجراه جيش الدفاع الاسرائيلي، فإن الألغام كان الجيش الأردني قد استخدمها قبل عام ١٩٦٧. وعلى حد قول القرويين، فقد أجرى جيش الدفاع الاسرائيلي مناورات في المنطقة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وادعوا أن هناك علاقة بين الانفجار والمناورة العسكرية. واشتكى القرويون من أن الجنود الذين يقومون بأعمال التدريب في المنطقة تصرفوا بطريقة غير لائقة وخلفوا وراءهم متفجرات. وحسبما ذكرت المصادر الفلسطينية، فإن السكان قالوا إنهم وجدوا لغماً آخر مزروعا تحت شجرة زيتون في المنطقة نفسها، وأفادت التقارير أن من الممكن أن يكون قد زرع للغمين يهود متطرفون أو منظمات يهودية متطرفة. وفي حادثة أخرى، فتح جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي النار على رجل فلسطيني هرب من أحد حواجز الطرق أثناء عملية تفتيش روتينية فأصيب بجراح طفيفة إلى معتدلة. وكان الجنود قد أوقفوا الرجل عند حاجز طريق خارج رام الله. وعندما طلبوا منه أن يبرز التصريح بدخول اسرائيل، قفز خارج سيارته وهرب على قدميه. فأمره الجنود بالتوقف وأطلقوا النار عليه فأصابوه في ساقه من الخلف فوق الركبة عندما لم يتوقف. (هآرتس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، جروسالم بوست، ٢٢ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٥ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أن أربعة شباب فلسطينيين هجموا على شرطيين من شرطة الحدود أوقفاهم عند نقطة تفتيش غيلو. وأصيب الشرطيان بجراح طفيفة. وقد تم ارسال تعزيزات من شرطة الحدود وقوات الشرطة إلى المكان وتم احتجاز الفلسطينيين. (هآرتس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٦ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب فلسطيني بجراح طفيفة عند نقطة تفتيش عسكرية عند المدخل الجنوبي لرام الله عندما فتح جندي إسرائيلي النار عليه. وعلى حد قول جيش الدفاع الإسرائيلي، فإن الرجل لم يوقف سيارته عندما طلب منه ذلك الجنود. وقال المصدر إن الرجل هرب من سيارته مما دفع الجنود إلى فتح النار. ووقعت الحادثة في الوقت الذي ازداد فيه العنف الذي تمارسه الشرطة والجيش عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٧ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب جنديان بجراح طفيفة عندما ألقيت قنبلتان بتروليتان على سيارة دورية في قرية تفوح بالقرب من الخليل. وذكر الجيش أنه تم إجلاء الجنديين لمعالجتهما وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بأعمال تفتيش للبحث عن الذين قاموا بالهجوم. (جروسالم بوست، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٨ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع عدد من الحوادث في الأراضي. وأخبرت المصادر العسكرية عن وقوع حادثتين من حوادث القاء الحجارة على سيارات اسرائيلية في منطقة رام الله. وأصيب مستوطن بجراح طفيفة في حادث من الحادثين. ووقعت ثلاثة أحداث أخرى لإلقاء الحجارة في منطقة الخليل. (هآرتس، ١ كانون الأول/ديسمبر)

١٠٩ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض على امرأة فلسطينية وفي حوزتها سكين عند حاجز للشرطة في منطقة الخليل. وأثناء استجوابها، ذكرت أنها كانت تنوي طعن أحد المستوطنين. وتم القبض على شاب فلسطيني مسلح عند حاجز على الطريق في الخليج في حادث مماثل. (هآرتس، ٣ كانون الأول/ديسمبر)

١١٠ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أفادت المصادر الفلسطينية أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ألقت القبض على سبعة من حركيي حماس بالقرب من رام الله. (هآرتس، ٩ كانون الأول/ديسمبر)

١١١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وقعت حادثتان من حوادث إلقاء الحجارة على دوريات شرطة الحدود على مقربة من مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي)؛ ولم يبلغ عن حدوث أي ضرر أو إصابة. ووقع مزيد من حوادث إلقاء الحجارة على المستوطنين بالقرب من الموقع ولم تحدث أيضا إصابات. وفي حدث آخر، أفيد بأن حوالي عشرة من حركيي الجهاد الإسلامي وحماس قد قبض عليهم في منطقة الخليل، وفي رام الله، وفي القرى المجاورة. وتم القبض على جميع الحركيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الأمن الإسرائيلي. (هآرتس، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

١١٢ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، قتل "إرهابيون" مستوطنة من بيت إيل وابنها البالغ من العمر ١٢ سنة، عندما فتحوا النار على السيارة التي كانا يستقلانها بالقرب من المستوطنة. وأصيب زوج المرأة والأطفال الأربعة الذين تراوحت أعمارهم بين ٤ و ١٧ سنة بجراح في الهجوم. وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن الحادث، في بيان أصدرته في دمشق قالت فيه إن المنظمة ستواصل نضالها ما دام الاحتلال مستمرا والمستوطنات قائمة. وعقب الحادث، دخلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية رام الله، وهي مدينة واقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، للبحث عن المهاجمين. وذكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن كل شخص يعتقد أنه يستطيع استئصال شعب إسرائيل من أرضه ومن قلب أرضه بارتكاب أعمال إرهابية عليه أن يعرف أن إسرائيل ستستأصله. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

١١٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، فتح مزارع إسرائيلي النار على عمال فلسطينيين فمات عامل يبلغ من العمر ٤٠ سنة من مخيم جباليا للاجئين (انظر القائمة) وأصيب أربعة من رفاقه بجراح. وقال الإسرائيلي للشرطة إنه في البداية كان يعتقد أن الفلسطينيين لص، ولكنه ادعى فيما بعد أنه اشتبه بأنه "إرهابي" في طريقه للقيام بعملية هجومية. غير أن أفراد أسرة الضحية قالوا إن القتل كان يهدف إلى الثأر من "الإرهابيين" الذين قتلوا المستوطنة وابنها بالقرب من بيت إيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وأفاد العميد زياد أطرش، أحد كبار ضباط الشرطة الفلسطينية في غزة، أن المعلومات المتوفرة لديه تستبعد إمكانية أن يكون الفلسطيني قد قتل بسبب الاشتباه بأنه لص. وأدان رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات القتل بوصفه جريمة خطيرة ارتكبت ضد العامل الفلسطيني الذي ذهب طلبا للرزق، وأضاف أن إسرائيل لم تظهر أية نية صادقة في استئصال "الإرهاب" الموجه ضد الفلسطينيين. وذكرت مصادر الشرطة أن من المحتمل

أن توجه إلى المزارع الإسرائيلي تهمة القتل بسبب الإهمال لأنه أطلق النار قبل أن يتأكد تماما من الوضع. وفي حادثة أخرى، اكتشفت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ذخائر خفيفة فضلا عن خراطيش فارغة وقذائف مدافع عند معبر كارني. ووقعت عدة حوادث إلقاء حجارة في الأراضي. فألقيت الحجارة على سيارة من سيارات شرطة الحدود في منطقة الخليل. ووقعت حوادث إلقاء حجارة أخرى بالقرب من مغارة الأولياء وعلى طرق التفافية. وعزز جيش الدفاع الإسرائيلي دورياته في كل أنحاء الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر؛ والأحداث المذكورة أيضا في جروسالم تايمز، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٤ - وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، ألقت وحدة تابعة لشرطة الحدود يرتدي أفرادها الملابس المدنية في منطقة بيت لحم القبض على خمسة أعضاء في خلية تابعة لحماس يعتقد أنهم كانوا في طريقهم لشن هجوم في إسرائيل. وفي حدث آخر، حاول عشرات من رجال الشرطة الفلسطينيين سد الطريق المؤدي إلى نتساريم أمام جيش الدفاع الإسرائيلي، في محاولة لمنع الجيش من إقامة مخفر حدود جديد غربي المستوطنة. وقد غادر رجال الشرطة الفلسطينيون الموقع إثر تهديد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن يستخدم ضدهم "جميع الوسائل الموجودة تحت تصرفه". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٥ - وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، انفجرت قنبلة يدوية الصنع في مقلب للقمامة غربي المعبر الحدودي عند كارني. ولم يتسبب الانفجار في أي إصابات أو أضرار. وفي حادثة أخرى، أُلقيت زجاجة حارقة على بيت هداسا في الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، وقعت ثلاثة حوادث جرى فيها رشق مركبات إسرائيلية عسكرية وغير عسكرية بالحجارة في منطقة الخليل دون إحداث أي أذى أو إصابات. ووردت تقارير عن حادثين إضافيين من حوادث الرشق بالحجارة في طريق رام الله الالتفافي. وانفجرت قنبلة يدوية الصنع عند نقطة لاستيقاف السيارات طلبا للركوب بالقرب من مستوطنة آلون شفوت. وتسبب الانفجار في أضرار واسعة بنقطة استيقاف السيارات، بيد أنه لم تحدث أي إصابات في الأشخاص. وألقيت زجاجتان حارقتان على مخافر حدودية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل. وأفادت المصادر الفلسطينية عن وقوع عشرات الاعتقالات فيما يتصل بهذا الحادث. وألقيت زجاجة حارقة أخرى بالقرب من بيت هداسا. وفي حادث آخر، انفجر جهاز متفجر صغير متصل باسطوانة غاز في طريق غزة الالتفافي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٧ - وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، أفيد بأن أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة قد اعتقلوا عددا من الشباب من منطقة الخليل للاشتباه بأنهم ألقوا زجاجات حارقة على الجنود، وشرطة الحدود والمستوطنين في الخليل. وقد أصيبت بنت في العاشرة من عمرها من إحدى المستوطنات في منطقة الخليل بإصابات طفيفة من جراء حجر أُلقي على مركبة كانت تقلها بالقرب من حلحول. ووقع حادثان آخران

جرى فيهما إلقاء حجارة على مركبات لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة رام الله. وأصيب أحد رجال شرطة الحدود بإصابات طفيفة في أحد هذين الحادثين. (هآرتس، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٨ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أُلقيت ثلاث قنابل حارقة على مستوطنين وجنود في الخليل، دون أن تحدث أي أذى أو إصابات. وأُلقي القبض على خمسة فلسطينيين فيما يتصل بهذا الحادث. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

١١٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أُلقيت زجاجة حارقة على بيت حسون، في الخليل. وانفجرت الزجاجة على الطريق دون إحداث أي أذى أو إصابات. واقتيد للاستجواب ستة شبان فلسطينيين يشتبه في اشتراكهم في الحادث. (هآرتس، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر)

باء - إقامة العدل بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة

١ - السكان الفلسطينيون

١٢٠ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر، رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمه أحد المعتقلين الفلسطينيين من أجل الإفراج عنه قبل انتهاء مدة العقوبة كي يتمكن من السفر إلى هولندا للدراسة. وكان المعتقل، الذي احتجز للاشتباه في تورطه مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد وضع رهن الاحتجاز الإداري قبل عشرة أشهر. وصدر الأمر باعتقاله لمدة ستة أشهر، ولكن جرى تمديده لاحقاً لمدة أربعة أشهر أخرى، حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، "لأسباب أمنية". وادعى ممثل لقوات الأمن أثناء النظر في الاستئناف أن إقامة المعتقل في هولندا لن تقلل من الخطر الذي يشكله على الأمن وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أن قائد القيادة المركزية عوزي دايان قد قرر تمديد احتجازه الإداري لمدة ستة أشهر أخرى حتى نيسان/أبريل ١٩٩٧. واستناداً إلى المعلومات السرية المقدمة، حكم القضاة بأن رفض قوات الأمن السماح للمتهم بالسفر إلى الخارج يستند إلى الدوافع نفسها التي تبرر احتجازه إدارياً، ومن ثم، فليس لدى المحكمة سبب للتدخل. (هآرتس، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٢١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدر حاكم صلح تل أبيب حكماً بأن وفاة أحد الفلسطينيين المقيمين بالأراضي من جراء رصاص أطلقه جنود على سيارته كان "حادث سيارة". وأفادت التقارير أن الفلسطيني وهو جمال جودت عبد الكريم، لقي حتفه برصاصة في جبينه أطلقت عليه في مخيم الفارعة للاجئين عام ١٩٨٨ أثناء الاضطرابات والمصادمات التي وقعت بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي والشبان الفلسطينيين. ونظراً لأن الحادث اعتبر "حادث سيارة"، فقد رفضت دعوى المطالبة بتعويض من الدولة. (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٢ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت محكمة العدل العليا التماسا مقدما من رابطة ضحايا الإرهاب وعضو الكنيست عن حزب الليكود ديفيد مينا بإسقاط قرار الحكومة السابقة بمنح أسر ضحايا مجزرة كهف الأولياء (الحرم الإبراهيمي) تعويضا استثنائيا. وإلا، فإنهم طلبوا إلى المحكمة العليا دفع هذه التعويضات أيضا لضحايا الإرهاب الإسرائيليين. وادعى المحامي شلومو رافلسكي في الالتماس أن قرار منح تعويضات للأسر الفلسطينية الذي ادعى أنه يدوس مبادئ حكم القانون بالأقدام، إنما هو تمييز ضد ضحايا الإرهاب الإسرائيليين. (هآرتس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٣ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة اللد العسكرية حكما بالسجن لمدة تسع سنوات ونصف على أحد سكان غزة عمره ٢٣ سنة، لمحاولته تهريب المتفجرات إلى داخل إسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٤ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أمرت محكمة الصلح في حيفا دولة إسرائيل بدفع ٢٧٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد تعويضا لشاب فلسطيني كان ضحية لاعتداء جنسي من جانب جندي احتياط بمرفق احتجاج طولكرم عام ١٩٩٢. وحكمت محكمة عسكرية على جندي الاحتياط في أيار/مايو ١٩٩٤ بالسجن لمدة ٨ سنوات. (هآرتس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٢٥ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن محكمة الصلح في بئر السبع قد قبلت طعنا مرفوعا من شاب فلسطيني في السادسة عشرة من عمره بشأن قسوة العقوبة المحكوم عليه بها لدخوله إسرائيل بطريقة غير قانونية، وهي الحبس ١٥ شهرا، تسعة منها أضيفت من عقوبة سابقة كانت موقوفة التنفيذ. وأصدر القضاة حكما بآلا تزيد فترة سجنه عن ستة أشهر. وذكر محامو الشباب في الطعن أن محكمة الصلح قد أخطأت في معاملة الشاب في حكمه معاملة البالغين دون أن تطلب إلى أحد الضباط المسؤولين عن مراقبة السلوك تقديم تقرير عنه، ودون أن تدعو أبويه لحضور جلسة المحاكمة. وفيما يتصل بقسوة العقوبة، ادعى المحامون أن العقوبة السابقة الموقوفة التنفيذ كانت تتعلق بجرائم ممتلكات، ولا أساس لتطبيقها على جريمة دخول إسرائيل بطريقة غير قانونية. (هآرتس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٦ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية حكما بالسجن لمدة أربعة أشهر إضافة إلى ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ سنة ونصف ضبط على الجانب الإسرائيلي من السور الأمني المحيط بقطاع غزة. وقد ضبط الصبي، وهو من مخيم جباليا لللاجئين، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ذلك بيومين أودعت مذكرة اتهام ضده. ولم تقم السلطات في مرفق احتجاج إريتر حيث كان الصبي محتجزا حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بإبلاغ أسرته بأمر القبض عليه. وخيّر القاضي الصبي بين أمرين: إما أن يحاكم في اليوم نفسه دون أي تمثيل قانوني، أو أن يحاكم في موعد لاحق بعد تعيين محام للدفاع عنه. واختار الصبي أن يحاكم على الفور ومن ثم لم يكن هناك محام لتمثيله. ووفقا لسجل المحاكمة، أخبر الصبي المحكمة أنه لم يكن في نيته دخول إسرائيل. وذكر أنه عبر السور دون سبب أثناء لعبه مع أصدقائه بالقرب منه. وقامت شاحنة مدنية كانت تمر من هناك بتسليمه

إلى الجيش. وأضاف الصبي أنه يرغب في العودة إلى منزله، وأنه تلميذ وأن أسرته تبحث عنه. وذكر المحامي تمار بيلغ الذي لم يسمح له بالتحدث مع الصبي هاتفيا إلا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك رابطة حقوق الطفل أنهما سيستأنفان الحكم. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت محكمة الاستئناف العسكرية بإريتز بالإفراج فورا عن الصبي. (هآرتس، ١١ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٧ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير عن أن المحكمة العليا الإسرائيلية اباحت استخدام التعذيب ضد المعتقل الفلسطيني محمد حمدان. ويشتهر في أن حمدان، وهو من قرية بيت سيرا، عضو في منظمة عسكرية فلسطينية. وذكرت المحكمة العليا في الحكم أنها تعتقد أن التعذيب البدني يجبر الحركيين على الكشف عن معلومات قد تقود الشرطة الى منع وقوع عمل عسكري في إسرائيل. وأباحت المحكمة نفسها بصورة غير مباشرة حالة تعذيب أخرى عندما رفضت استئنافا قدمه محامي المعتقل خضر مبارك، وهو من حلحول بالقرب من الخليل. وكان يمكن أن يمنع الاستئناف المحققين الإسرائيليين من تعذيب مبارك. ومبارك مثله مثل حمدان، يشتهر في أنه عضو في جماعة عسكرية. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٨ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة الصلح في الناصرة حكما بالسجن مدى الحياة على فلسطيني من مخيم للاجئين بالقرب من جنين يبلغ من العمر ٢٦ عاما بتهمة قتل مزارع إسرائيلي من موشاف مايتاف عام ١٩٩٢. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، حسب ما أفادت التقارير الواردة، تأمر الفلسطيني وابن عم له على قتل يهودي لدوافع وطنية. واتهما بطعن المزارع ٣١ طعنة وقد كان يعمل وحده في حقله وتجاهلا توسلاته طلبا للرحمة. ولم يقبل القضاة ادعاء المدعى عليه بأن جهاز الأمن العام انتزع منه اعترافا كتبه بنفسه من جراء التعذيب. (جروسالم بوست، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة دوتان العسكرية حكما على أحد حركيي حماس بالسجن مدى الحياة بالإضافة إلى ١٠ سنوات لطعنه جنديا إسرائيليا حتى الموت في قاعدة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة جنين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. (هآرتس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

١٣٠ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن محكمة عسكرية فلسطينية أدانت ثلاثة فلسطينيين لفتحهم النار على سيارة إسرائيلية بالقرب من رام الله في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مما تسبب في قتل مستوطنين إسرائيليين وإصابة ثلاثة آخرين. وحكم على عبد الناصر القيسي، وعمره ٢٥ سنة، وهو من بيت جالا، وإبراهيم صالح علقم، وعمره ٢٤ سنة، وهو من رام الله، بالسجن مدى الحياة. وحكم على إبراهيم مسعد هاني، وعمره ٢٥ سنة، وهو من رام الله، بالسجن لمدة ١٥ عاما. وهم جميعا أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (جروسالم تايمز، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

١٣١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، حكمت محكمة اللد العسكرية على فلسطينيين اثنين بالسجن مدى الحياة لصلوعهما في تفجير حافلتين في تل أبيب وعسقلان عام ١٩٩٥. (هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢ - الإسرائيليون

١٣٢ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أقرت محكمة العدل العليا، فيما يشكل سابقة حكما صدر بأغلبية ٥ أصوات مقابل ٢، بإدانة حاخام بتهم إثارة العنصرية. وقد نشر الحاخام، الذي يعمل مدرسا في الخليل مقالا بعنوان "بحث في قوانين غير اليهود" ووزعه على طلابه في عام ١٩٩٤، بعد شهرين من قيام باروخ غولدستين بقتل ٢٩ عربيا في كهف الأولياء (الحرم الإبراهيمي). وذهب المقال إلى أن التوراة لا تحرم قتل غير اليهود. وأنه رغم صدور تحريمات متنوعة من الحاخامات ضد قتل غير اليهود، فإنه لا توجد عقوبة على مخالفة هذه التحريمات. وقد أدين الحاخام في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بتهمة إثارة العنصرية ومحاولة صنع وحيارة أسلحة غير مشروعة وعرقلة سير العدالة، ومحاولة دخول منطقة عسكرية مغلقة. وحكم عليه بالسجن لمدة عامين، ولكن أفرج عنه في ١٩٩٦ قبل انتهاء المدة، بعد أن قضى ثلث عقوبته التي خفضت لحسن السلوك. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٣٣ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن عضوا بارزا في حركة "كاخ" المحظورة قد أُلقي القبض عليه بسبب إرساله رسالة مثيرة إلى إذاعة إسرائيل. بيد أنه أفرج عنه بكفالة بعد استجوابه. (جروسالم بوست، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٣٤ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأنه قد طرأ هبوط شديد في عدد الأوامر التقييدية التي تحظر على حركتي جناح اليمين اليهود دخول أماكن مختلفة من الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى، حدثت زيادة في عدد الأوامر التي تحظر على الحركيين المتطرفين اليمينيين دخول ساحة الحرم الشريف وحسب الأرقام الرسمية المنشورة في هآرتس، فإن قائد المنطقة الوسطى، الجنرال عوزي دايان قد وقع ٢٣ أمرا تقييديا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تحظر على الإسرائيليين دخول جميع مناطق الضفة الغربية أو بعض أجزائها. ولم يبق ساريا من هذه الأوامر حاليا سوى ستة أوامر. وارتفع عدد الأوامر التي تحظر على اليهود دخول ساحة الحرم الشريف من ٩ في ١ كانون الثاني/يناير إلى العدد الحالي وهو ١٢. (هآرتس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٣٥ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة عسكرية في اللد حكما على أربعة جنود من وحدة دوفديغان التي يرتدي أفرادها الملابس المدنية بالحبس لمدة ساعة وغرامة قدرها أغورة واحدة (بنسا واحدا) لقتلهم فلسطينيا "مخالفين المبادئ التوجيهية لإطلاق النار" وأفادت التقارير أن الجنود المرتدين للملابس المدنية عقدوا ترتيب إقرار بتهمة أخف مقابل حصولهم على حكم مخفف. وذكر أن الحادث وقع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حين أطلق الجنود النار على سيارة لم تقف عند حاجز طريق بالقرب من سلفيت، فقتلوا أحد ركبائها، وهو إياد بدران، البالغ من العمر ١٨ عاما. وذكر السائق أنه لم ير حاجز الطريق، وإنما شاهد ضوءا ومضيا وإشارات ضوئية أفقدته الرؤية. وأنه توقف مع ذلك، ثم أطلق الجنود النار فاصابوا بدران. وذكر المدعي العسكري أنه سيقدم استئنافا لدى محكمة الاستئناف العسكرية ضد التساهل في الحكم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٣٦ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة يافا العسكرية حكماً بتغريم أربعة مخبرين إسرائيليين مرتدين الملابس المدنية لإهمالهم الذي أفضى إلى وفاة إياد عوض. وبلغت الغرامة المفروضة على كل منهم أغورة واحدة. وقد قتل عوض عند نقطة تفتيش أثناء قيادته السيارة قادماً من سلبيت بمنطقة نابلس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٣٧ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة الصلح في القدس حكماً بتحديد إقامة جنديين من شرطة الحدود التقط فيلم لهما وهما يضربان فلسطينيين. ولم توافق المحكمة على طلب النائب العام للقدس بتوقيف الشرطيين ريثما تتخذ الإجراءات في حقهما. وأفرج عنهما بكفالة قدرها ١٥ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد. ومن بين القيود المفروضة عليهما قطع الخطوط التليفونية عن منزليهما ومنعهما من الالتقاء بأي شخص. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٣٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة الصلح في القدس حكماً بتبرئة ناعوم فيدرمان، المتحدث السابق باسم كاخ، من تهمة إلقاء مفرقات نارية على فلسطينيين عام ١٩٩٣. وكشف محامي فيدرمان النقاب عن أن سبب الإفراج عنه هو أن الشرطة قامت بتدمير الأدلة (وهي المفرقات النارية). قبل أن يتمكن القاضي من فحصها. (جروسالم بوست، ٤ كانون الأول/ديسمبر)

جيم - معاملة المدنيين

١ - التطورات العامة

(أ) المضايقة والإيذاء البدني

١٣٩ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتهم شابان فلسطينيان جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بإكراههما على شرب البول بعد احتجاجهما لاستجوابهما في الخليل في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقال الشابان أنهما احتجزا مع ٢٨ فلسطينياً آخرين عند حاجز طريق في وسط الخليل عندما كان حظر التجول مفروضاً على المدينة. وعندما طلبا ماء جاءهما الجنود بزجاجات تحتوي على "سائل أصفر كريه الرائحة". وعندما تحققا من أن الزجاجات تحتوي على بول رفضا الشرب، ولكن الجنود ضربوهما وأمروهما بالشرب من الزجاجات. وقال المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن هذا التقرير موضع تحقيق. (هآرتس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٠ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حكم على مظلي من جيش الدفاع الإسرائيلي بالحبس الانفرادي مدة ١٤ يوماً، وعلى قائده بالإقامة الجبرية في الثكنات مدة ٢٨ يوماً "بسبب السلوك غير اللائق" أثناء حادثة وقعت في الخليل. وقد وقعت الحادثة، التي صورها على شريط فريق من هيئة الإذاعة البريطانية، عندما ألقيت حجارة وأشياء متنوعة على جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا ينفذون عمليات ميدانية في الخليل. وقد تعقب الجنود قاذفي الحجارة، وقلبوا محتويات أكشاك ومواقف بيع الفواكه والخضروات في السوق، وساموا الفلسطينيين الذين وجدوا في الموقع معاملة وحشية. وفي فيلم أذيع في جميع أنحاء العالم،

شهود الجنود الإسرائيليون وهم يضربون الفلسطينيين - بمن فيهم الأطفال - أمام أسرهم، ويدمرون الممتلكات الفلسطينية. (هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤١ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل عن قلقها إزاء تكرار وقوع الحوادث التي يجري فيها استخدام العنف الخطير ضد السكان الفلسطينيين. وقد صدر بيان الرابطة في أعقاب وفاة صبي فلسطيني في العاشرة من عمره، أدعي بأنه تعرض للضرب على يد ضابط أمن مستوطنة بيتار. وأعربت الرابطة عن مخاوفها من أن هذه الظاهرة الخطيرة ترجع إلى حد بعيد إلى الموقف المتساهل الذي ينعكس في عدم تطبيق القانون، وفي الأحكام الخفيفة التي تصدر على المواطنين الإسرائيليين الذين يدانون في جرائم بالغة الخطورة من ارتكاب العنف وسوء المعاملة ضد السكان الفلسطينيين. ودعت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل السلطات المعنية إلى تطبيق القانون بشكل صارم، وحثت السلطات القضائية على إصدار أحكام مشددة وتطبيق معايير واحدة عند الحكم على اليهود والعرب الذين يدانون في حالات ارتكاب العنف والإيذاء البدني دون داع وكذلك إتلاف الممتلكات. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٢ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقف وزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهالان عن العمل حارسي الحدود اللذين عرضت صورتهم في قناة التليفزيون الأولى وهما يضربان ويركلان عدة فلسطينيين كانا قد اعتقلاهم قرب تقاطع الرام شمالي القدس. وقد صور الفيلم فلسطيني شهد الحادث، وهو يرى أيضا حارسي الحدود جالسين فوق أحد العمال وهما يرغمانه على رفع جسمه بذراعيه وهما جالسان فوق ظهره. وظهر في الفيلم أيضا فلسطيني اقترب من حارسي الحدود، كي يسألهم فيما يبدو عن سبب سوء معاملتهما للرجل، فضربه بدوره أحدهما. وقد حددت هوية الفلسطينيين بأنهم عمال كانوا يحاولون دخول إسرائيل بصورة غير مشروعة. ونقل عن مصادر فلسطينية أن هذا النوع من سوء المعاملة على يد شرطة الحدود أمر شائع. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٣ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعت سيدة في الثلاثين من عمرها - هي عفاف أبو ميالة، وهي زوجة شرطي من القوة ١٧ (إحدى وحدات قوات الأمن الفلسطينية) - أن شرطية أمرتها، أثناء عملية بحث عن الأسلحة في بيتها في الخليل، بخلع ملابسها، وقيدتها، ثم ضربتها وركلتها، وشاركها في ذلك شرطي آخر. وكانت السيدة عفاف حاملا في الشهر الثالث وقت الحادث، ونقلت وهي فاقدة الوعي إلى مستشفى عالية في الخليل. وقد قالت إن الشرطية أمسكت بها من شعرها وقيدتها، ثم أغلقت الأبواب والنوافذ وأمرتها بخلع ملابسها. وعندما رفضت، جردتها الشرطية من ثيابها كلها، وضربتها بسلاحها في بطنها وجميع أجزاء جسمها. ومضت تقول إن شرطيا آخر، تعرف عليه أفراد الأسرة بأن اسمه "يارون"، دخل الغرفة آنئذ وقال للشرطية أن تواصل ضربها، ثم مدداها عارية على الأرض وأخذا يركلانه ويهينانه بنابي الألفاظ والسباب. وبعد ذلك سمحا لها بأن ترتدي ملابسها وقاداها إلى المطبخ. وقال زوجها عيسى أبو ميالة إنه أراد الاتصال بالمستشفى لأن زوجته كانت في حالة هستيرية ولكن رجال الشرطة منعه من الاتصال الهاتفي بل وقطعوا الاتصال الهاتفي عنه. وصرح السيد أبو ميالة أنه عندما أخبر يارون أن زوجته حامل ومعرضة

للموت، رد الشرطي بعنف قائلا: "ليتها تموت هي والذي في رحمها". وكما قال السيد أبو ميالة، فإن يارون لم يسمح له بأخذ زوجته إلى المستشفى إلا عندما رأى أنها قد فقدت الوعي. وقد تلقت السيدة عطف العلاج في مستشفى عالية، وأرسلت إلى بيتها بعد ثلاث ساعات، على أن تعود إلى المستشفى يوميا لفحص حالة الجنين. وقد صدر بيان عن متحدث باسم الشرطة نفى فيه تهمة الإهانة والاعتداء على السيدة وزوجها. ولم ينكر المتحدث باسم الشرطة أن الشرطة من الممكن أن تكون قد أمرت السيدة المعنية بخلع ملابسها، ولكنه وصف الضرب ودخول الشرطي الذكر إلى غرفة نومها بأنه كذبة كبيرة. وقال المتحدث إنه لما كانت السيدة المذكورة قد قاومت التدابير القانونية المتبعة، كان من الضروري استخدام "قدر معقول من القوة" لتقييدها. وصرح باسم عيد، مدير الجماعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، أنه يعتبر الأعمال المدعى بها المذكورة أسوأ مما صوره الفيلم الذي يسجل اعتداء شرطة الحدود على العمال الفلسطينيين الذين حاولوا دخول إسرائيل بشكل غير قانوني. وأضاف أن هذه الحادثة، في مدينة الخليل المحافظة المتدنية، كان يمكن أن تنتهي إلى القتل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٤٤ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، حمل إلى مركز سوروكا الطبي بائع فلسطيني متجول من الظاهرية مصاب بإصابات في جميع أجزاء جسمه. وكما قال شاهد عيان، فإن أحد مفتشي بلدية بئر السبع هو الذي اعتدى بالضرب على هذا البائع، الذي اعتقلته الشرطة بعد أن تلقى العلاج الطبي، وذلك بدعوى الاشتباه في وجوده في إسرائيل بصورة غير قانونية. وذكر أحد شهود العيان أن الحادثة وقعت عندما وصل مفتشو البلدية إلى سوق البلدة. فبينما كان البائع يجمع بضاعته، أمسك به أحد المفتشين من الخلف، وألقاه على قضيب حديدي وركله، فظل البائع ممددا على الأرض وهو يصيح أن ساقه قد كسرت. وقد وصلت سيارة دورية إلى مكان الواقعة بعد نصف ساعة فقط. وقرر شاهد عيان آخر أن المفتش هاجم البائع الفلسطيني وركله في جميع أجزاء جسمه. إلا أن بلدية بئر السبع تصور الحادثة في صورة مختلفة عن ذلك كلية. فقد قال متحدث باسم البلدية أنه كجزء من الجهود المبذولة للقضاء على نشاط الباعة المتجولين في جوار سوق البلدية، أراد إثنان من المفتشين مصادرة بضاعة البائع، فاعتدى بالضرب على المفتشين وانضم إليه عشرات من الباعة المتجولين الآخرين الذين حاولوا بدورهم مهاجمة المفتشين. وعندما وصلت الشرطة إلى مكان الواقعة، كان معظم الباعة المتجولين قد هربوا. أما البائع الذي يدعي أنه ضرب فقد أصيب عندما سقط في حفرة أثناء فراره من الشرطة. وختم المتحدث بيانه مؤكدا أن مفتشي البلدية لم يرفعا أيديهما على الإطلاق. (هآرتس، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر).

١٤٥ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكر أنه قبل ذلك بأسبوع، اعتدى ثلاثة من شرطة الحدود بالضرب المبرح على خمسة فلسطينيين حاولوا دخول إسرائيل بطريقة غير مشروعة، وأعيد الفلسطينيون بعد ذلك إلى منطقة الحكم الذاتي. وكان بعضهم في حاجة إلى علاج طبي. وقد فتح قسم تحقيقات الشرطة بوزارة العدل تحقيقا جنائيا ضد رجال الشرطة الثلاثة هؤلاء، الذين نقلوا في خلال ذلك إلى كيريات شمونا، بعيدا عن مراكز تجمع السكان العرب. وذكرت التقارير أن رجال الشرطة برروا تصرفهم بما وصفوه بأنه شعورهم بالإحباط إزاء عدم القدرة على معالجة أمر العدد المتزايد من الفلسطينيين الذين يحاولون دخول إسرائيل بطريقة غير مشروعة. (هآرتس، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٤٦ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، اعترف قائد شرطة الحدود يسرائيل سادان بحدوث زيادة في عدد حوادث العنف ضد الفلسطينيين على أيدي شرطة الحدود. وكان سادان يخاطب لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست خلال دورة خاصة كانت تناقش واقعة التصوير الفيلمي لاثنيين من شرطة الحدود وهما يضربان ويهينان ستة من العرب قرب القدس. وكشف سادان أن تلك الواقعة ليست الوحيدة، بل وليست الأخطر، وإنما هي الواقعة الوحيدة التي صورت على شريط دون أن يحاول سادان تبرير الواقعة، وصف صعوبة عمل رجال شرطة الحدود، الذين يتعين عليهم التعامل مع آلاف الفلسطينيين الذين يحاولون دخول إسرائيل بطريقة غير مشروعة. وقال إنه قد طرأت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا على حالات استخدام العنف ضد الفلسطينيين في الفترة بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق. وسأل رئيس لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست، صالح طريف (حزب العمل)، عما إذا كان تغيير الحكومة يمكن أن يكون هو السبب في إيجاد جو لا يمارس فيه رجال الشرطة ضبط النفس. ولكن سادان نفى هذا الاحتمال، مشددا على أن شرطة الحدود لا تعمل لحساب أي حكومة بعينها، وإنما هي في خدمة الدولة؛ وقال إن الزيادة في العنف تجلت بوجه خاص بعد موجة حوادث تفجير القنابل في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس. وكشف رئيس شعبة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل، إيران شندار، أيضا عن حدوث زيادة في الشكاوى من قسوة الشرطة، وخاصة عند نقاط التفتيش حول القدس. وأضاف أنه كان هناك أيضا عدد من الشكاوى الخطيرة من حالات من المضايقة والإهانة التي لا تشمل العنف البدني. وحسبما ذكر السيد شندار، فإن هناك مشكلة تتعلق بالتقارير غير المنظمة وبحقيقة أن بعض الملفات تغلق بسبب نقص الشكاوى المقدمة بصورة صحيحة. وقال إن الشاكين لا يريدون التعاون مع تحقيقات الشرطة. وذكر أن حوالي ٢٥ في المائة من الحالات قد استعصت على التحقيق الصحيح، وأن حوالي ٣٠ في المائة أخرى من الملفات قد أغلقت لأسباب أخرى. وأثناء اجتماع اللجنة، صرح عضو الكنيست أفراهام بوراز أن صورة أعمال المضايقة والاعتداء التي يرتكبها رجال شرطة الحدود صورة قاتمة. وأعرب عن أسفه لأن العديدين من رجال شرطة الحدود المذنبين بارتكاب هذه الأعمال حوكموا أمام محاكم تأديبية أصدرت عليهم أحكاما غير رادعة. وفي رأيه أن كثيرين من الفلسطينيين لا يتقدمون بشكاواهم لأن الأحكام لا يمكن اعتبارها رادعة. وقال عضو الكنيست توفيق الكاتب إن شعبة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل لا مصداقية لها لدى الفلسطينيين، وبالتالي فإنهم يعزفون عن الشكاوى من سوء معاملة رجال الشرطة ومن سلوكهم العنيف. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٤٧ - وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، وجهت محكمة الصلح في القدس لائحة اتهام في حق أربعة آخرين من رجال شرطة الحدود بارتكاب الاعتداء الجسيم وسوء استغلال السلطة وذلك باعتدائهم بالضرب على أحد السكان الفلسطينيين في الخليل. وقد اتهم رجال شرطة الحدود الأربعة بأنهم أثناء قيامهم بدورية في مستعمرة راموت في القدس في شهر حزيران/ يونيو، أوقفوا الفلسطيني ثم اعتدوا عليه بالضرب عندما لم يبرز أي تصريح دخول إلى إسرائيل. وحسبما ورد في مذكرة الاتهام، فإن رجال الشرطة أمروا الفلسطيني بركوب سيارتهم الجيب واتجهوا به إلى بستان قريب وهم يركلونه طول الوقت. وعندما وصلوا إلى البستان، جروه من السيارة وضربوه مرة أخرى. وذكر في مذكرة الاتهام أن المتهم رقم ٢ ضرب الشاكي بهراوته، وأن المتهمين رقم ٣ و ٤ أمرا الشاكي بفتح ساقيه ثم ركلاه في ملتقى الفخذين. وقد سقط الشاكي على الأرض

وواصل المتهمون ٢ و ٣ و ٤ ضربه، بينما أخذ المتهم رقم ١ هراوته وضرب الشاكي بها على رأسه. وواصلت مذكرة الاتهام السرد ذاكراً أن أحد المتهمين الأربعة ضرب الفلسطيني بهراوته بعنف أدى إلى كسرها وإلى أن فقد الشاكي وعيه. ثم ترك أفراد الشرطة الفلسطيني وقد أصيب بالرضوض وآثار الضرب ملقى على الأرض، حيث عثر عليه أحد المارة وطلب النجدة. (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٤٨ - وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ادعى فلسطيني من قرية دورا، كان قد قبض عليه في بئر السبع بسبب الاشتباه في وجوده في إسرائيل بصورة غير مشروعة، بأنه بعد احتجازه ساعات طويلة في مكان احتجاز مؤقت أقيم في نقطة الشرطة المحلية، اعتدى عليه أحد أفراد شرطة الحدود بالضرب لأنه طلب قليلاً من الماء. وقد وصف الفلسطيني - الذي كانت بوجهه علامات حمراء من أثر الضرب - الحادثة لصحفيين كانوا قد جاءوا إلى نقطة شرطة بئر السبع لمتابعة واقعة القبض على حوالي ١٠٠ فلسطيني موجودين في إسرائيل بصورة غير مشروعة. وعندما سمع الشرطي أن المحتجز قد اشتكى للصحفيين مما أصابه على يد الشرطي، أمره بمصاحبته إلى داخل نقطة الشرطة. وبعد ساعة، خرج الفلسطيني وقد بدت في وجهه علامات واضحة من أثر العنف. وفي رده على أسئلة الصحفيين عن العلامات التي في وجهه، قال: "إنني خائف، لم يحدث شيء، لم يضربني أحد، أتركوني وشأني". وبعد ذلك تحدث الفلسطيني بالعربية مع المحتجزين الآخرين وقال إنه قد قيل له إنه إذا اشتكى مرة أخرى فسيؤخذ إلى مكان منعزل وتجري "تصفيته". وقد عينت لجنة داخلية من شرطة الحدود لتحقيق الواقعة. (هآرتس، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٤٩ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أفادت التقارير أن التلفزيون الإسرائيلي أذاع قبل أيام قلائل فيلم فيديو التقطه بعض الهواة، يصور جنوداً إسرائيليين يضربون فلسطينيين عند إحدى نقاط التفتيش في القدس. وقد بين الفيلم جنديين إسرائيليين وهما يعتديان بالضرب المبرح والإهانة الجسيمة على ستة فلسطينيين عند نقطة تفتيش الرام. وشوهد الجنديان وهما يكرران صفع الرجال، والجلوس على رؤوسهم، وركلهم في خصيّهم. وقد التقط الفيلم الذي مدته ٤٥ دقيقة بمحض الصدفة، إذ التقطه فلسطيني تصادف وجوده في الناحية. وقد أعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، أفغدور كاهلاني، أن الجنديين قد أوقفنا عن العمل وأنهما سيحاكمان أما محكمة جنائية. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

١٥٠ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بعث النائب العام مايكل بن يائير رسالة إلى وزير الأمن الداخلي أفغدور كاهلاني يعلن فيها أن أعمال العنف التي تقوم بها شرطة الحدود ضد العرب هي القاعدة وليست الاستثناء. وقد استند بن يائير في استنتاجه إلى معلومات وردت من شعبة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل وإلى محادثة مع كبار الموظفين من وزارة العدل والشرطة وشرطة الحدود. وكتب يقول "أنا مقتنع أن هذه ظاهرة خطيرة ومتفشية. وتبين التجربة التراكمية للمحققين والمحامين بأننا نتحدث هنا عن ظاهرة وليس عن حالات استثنائية". ولاحظ بن يائير أن ٣٢٤ شكوى قدمت ضد رجال شرطة الحدود لأعمال عنف ارتكبوها في عام ١٩٩٥، و ٢٦٤ شكوى في عام ١٩٩٦. وأسفر ٢١ منها توجيه لوائح اتهام جنائية في عام ١٩٩٥ و ٢١ في عام ١٩٩٦. وأدى ما مجموعه ٢٩٠ قضية في عام ١٩٩٥ و ١٤ قضية في عام ١٩٩٦

الى توجيه تهمة تأديبية. وقد وجد أن التهم في ٤٤ قضية في عام ١٩٩٥ و ٢٥ قضية في عام ١٩٩٦ لا أساس لها. غير أنه تم إقتال الأكثرية الساحقة من القضايا بسبب الصعوبات في جمع الأدلة. وفي كثير من الأحيان، لم يكن الضحايا هم الذين قاموا بتقديم الشكاوى، ويعود هذا الى حد ما الى حقيقة أن العديد من عرب الأراضي المحتلة لم يتمكنوا من دخول إسرائيل. وفي أحيان كثيرة لم يكن بالإمكان إيجاد المجني عليهم ولا التعرف على رجال الشرطة. وأضاف بن يائير قائلا إن التغير في النسب بين التهم التأديبية والتهم الجنائية هو من وجهة نظر مهنية، دلالة على ازدياد سوء مستوى العنف. ولاحظ بن يائير أن "هذا كله يرسم صورة حزينة ومؤسفة عن تقليد متأصل من العنف ضد العرب، لمجرد كونهم عربا. وهناك من يقول إن هذه الظاهرة موجودة، ولو بدرجة أقل، في إدارات أمنية أخرى". (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن فريقا من حرس الحدود قام بإيقاف المصور الهاوي عزام مرقعة لمدة ٤٨ ساعة. وقد نُقل مرقعة، الذي صور الحادثة التي يُسيء فيها الجنود معاملة الفلسطينيين، الى المسكوبيه للاستجواب. وهاجم حرس الحدود إخوة عزام الذين حاولوا التدخل، مما سبب كسورا عظمية في جسم أحد الإخوة. وفي حدث آخر، كشف تحقيق جرى في محكمة محلية في القدس عن أن أربعة آخرين من حرس الحدود قاموا بضرب فادي شاور، وهو عامل فلسطيني، بالهراوات الى أن أغمي عليه، وتركوه دون وعي في غابة في شمال القدس. ولم يكن لدى شاور إذن بالعمل في إسرائيل. وقد وقعت الحادثة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكشفت تحقيقات إضافية عن أن حرس الحدود هؤلاء ينتمون الى الوحدة نفسها التي قام أفراد منها بضرب العامل الفلسطيني عند حاجز الرام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥٢ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، نشرت منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان "المضايقة الجنسية باسم القانون". وقد تضمن التقرير تفاصيل سبع حالات أخيرة حصلت في الخليل حيث أمرت فيها شرطيات إسرائيليات نساء وفتيات فلسطينيات بخلع ملابسهن في بيوتهن لتفتيشهن عاريات بحثا عن السلاح. وفي إحدى الحالات، دخل شرطي غرفة نوم كانت تجلس فيها إحدى النساء عارية. وفي حالات أخرى، ضربت الشرطيات الإسرائيليات النساء اللواتي رفضن التفتيش. وفي حالتين من هذه الحالات، أجبرت النساء على خلع ملابسهن أمام أطفالهن. ولم يحصل في أي من الحالات أن أمر الرجال بخلع ثيابهم، مما يشير أسئلة عن غرض التفتيش أصلا، وأثناء عمليات التفتيش، تم إتلاف الممتلكات وتحطيم الأثاث وإلقاء الطعام على الأرض وتمزيق الفرش والثياب. وفي عدة حالات، صاحبت التفتيش تهديدات ضد الفلسطينيين. وفي الواقع، لم يتم احتجاج أحد من الذين جرى تفتيشهم ولم يعثر إلا على القليل من الأسلحة. (هآرتس، ٢ كانون الأول/ديسمبر؛ جروسالم بوست، ٣ كانون الأول/ديسمبر)

١٥٣ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كشف المحامي إيران شندار، رئيس شعبة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل، أنه وقعت في غضون عام ١٩٩٦ حالات سوء معاملة للفلسطينيين على أيد شرطة الحدود أكثر خطورة من القضايا التي بُثت على التلفزيون مؤخرا. وأكد المحامي شندار أن حالات العنف هذه

التي قامت بها شرطة الحدود ضد الفلسطينيين ليست مجرد استثناءات. وقال شندار، إنه تم منذ بداية العام فتح ٢٦٤ ملفا ضد شرطة الحدود على استعمال القوة أثناء عملهم الرسمي. وقد تقرر محاكمة ٣٥ شرطيا (تم إيداع مذكرات اتهام جنائية ضد ٢١ شرطيا بينما حُوكم الباقون في محاكم تأديبية). وصرح شندار قائلا "ليس لدي" أي شك في أنه لو رأى نفس رجال شرطة الحدود، الذين أساءوا معاملة الفلسطينيين، مخالفا يهوديا لما عاملوه بالطريقة نفسها". وأعرب شندار عن اعتقاده بأن تصرفات شرطة الحدود تجاه الفلسطينيين هي نتيجة شعورهم بأن "من المسموح به سفك دم العرب". (هآرتس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

١٥٤ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان تقريراً ثانياً عن تفتيش النساء الفلسطينيات وهن عراة في الخليل. ويتهم التقرير، الذي دفع الى كتابته استمرار هذا النوع من التفتيش، قوات الأمن في الخليل بإخضاع ١٥ امرأة للتفتيش وهن عاريات تماما في الأسابيع الثلاثة الماضية، أمام أولادهن في بعض الأحيان، مما يبدو وكأنه إذلال متعمد للنساء الفلسطينيات وأسرهن. وقد جرت أعمال التفتيش هذه، في الظاهر، بحثا عن الأسلحة، بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر، وتراوحت أعمار النساء المعنيات بين ٢٠ و ٦٩ سنة. وكذلك تم إخضاع ١٣ طفلا وولدا للتفتيش وهم عراة. وكان شرطي إسرائيلي حاضرا أثناء التفتيش في حالتين من هذه الحالات. وكان يرافق الأمر بالتعرية في أكثر من مرة صياح وسباب وتهديدات. وقالت امرأة فلسطينية عمرها ٤٦ سنة وحامل لسبعة أشهر إن شرطية إسرائيلية أمرتها بخلع ملابسها بينما صوبت شرطة أخرى مسدسها على المرأة. وجرى تفتيش التعرية أمام شقيقتي المرأة وشقيقتي زوجها وابنتها البالغة من العمر ١٤ سنة. وتمت بعد ذلك أيضا تعرية النساء الأخريات. وفي نهاية التفتيش ألقى أفراد الشرطة جميع محتويات الخزانات على الأرض. وأورد رد الشرطة على تقرير منظمة بتسيلم ذكر عدة حالات قام فيها ضباط الشرطة وقوات الأمن بتفتيش منازل للفلسطينيين في الخليل وباستعمال القوة وإحداث الأضرار، لكن الرد لم يتطرق الى حالات تفتيش التعرية. ووصف المتحدث باسم شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تقرير منظمة بتسيلم الأول بأنه "أكاذيب". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

١٥٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتهمت منظمة بتسيلم الشرطة بتفتيش ثلاث نساء أخريات في الخليل وهن عاريات. وقد أجبرت أربع شرطيات النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين ١٧ و ٤٩ سنة وأولادهن على خلع الملابس كل في حضور الآخر. وفي إحدى الحالات، صُفعت امرأة مضمدة اليد على وجهها حين رفضت أن تخلع ملابسها. وأجبرت المرأة أيضا على نزع ضمادها. وقالت المرأة نفسها إن أربعة شرطيين دفعوا أباهما فألقوه على الأرض وضربوه. وقد أنكرت الشرطة تهمة تفتيش تعرية واحدة وأهملت باقي التهم. وأحالت الشرطة الشكاوى الى شعبة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل. (جروسالم بوست، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر؛ هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

(ب) العقاب الجماعي

'١' المنازل أو الغرف التي دمرت أو شُمتعت

١٥٦ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس بلدية القدس، إيهود أولمرت، أن بلديته ستواصل هدم المنازل التي تم بناؤها بصورة غير مشروعة في القدس الشرقية بالرغم مما أثارته مثل هذه الأعمال من احتجاج دولي شديد في الماضي. وقد ذكر السيد أولمرت على وجه التحديد في حديثه للمراسلين، خلال جولة في المدينة كان يقوم بها برفقة رئيس الأركان العامة، بأن البلدية لديها وثائق بآلاف من مثل هذه المنازل، وأشار إلى أنه حالما تكتمل الإجراءات القانونية ضد الذين بنوا منازلهم بصورة غير مشروعة، ستواصل البلدية هدمها للبيوت. وفي واحد من التطورات ذات الصلة، كشف مخططوا المدينة بأن بناء الطريق المطوقة للقدس الشرقية المقترحة، والتي ما زالت البلدية تحت على بنائها منذ عدة سنوات، يستلزم هدم حوالي ٤٠ منزلا فلسطينيا. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٧ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، التمس خمسة من سكان حلحول (منطقة الخليل) الفلسطينيين من محكمة العدل العليا أن تمنع قوات الأمن من هدم منازلهم. وطلب مقدمو الالتماس أيضا من المحكمة إصدار أمر موقت بمنع تدمير منازلهم ريثما تتم المداوالات النهائية بشأن استئنائهم. وكانت قد صدرت أوامر هدم البيوت على أساس أن هذه البيوت تقع في منطقة الطريق ٦٠ حيث يحظر البناء، بيد أن المنازل، حسبما ورد في الالتماس، كانت قد بنيت قبل رصف الطريق. ويدعي الالتماس أن هدم البيوت يترك هذه العائلات، التي لديها العديد من الأطفال، دون مأوى. وأشار محام من الرابطة الفلسطينية من أجل حقوق الإنسان والبيئة يمثل السكان إلى أن هذه الأسر لا تملك أي عقار آخر وأنها تمر بصعوبات مالية شديدة بسبب الإغلاق. وأشار المحامي كذلك إلى أنه بموجب القوانين الأردنية التي كانت سارية المفعول في المنطقة، لا يسمح للسلطات بهدم أي منزل إلا إذا كان بناؤه يخالف مخططا رئيسيا منفصلا. ولم يكن مثل هذا المخطط موجودا للمنطقة المعنية. وأضاف المحامي قائلا إن المنطقة التي تقع فيها المنازل كانت قد خصصت سابقا للسكن. غير أن الحكومة العسكرية أعدت في عام ١٩٨٢ مخططا رئيسيا جديدا لبلدة حلحول صغرت حدود البلدية بمقدار ٤٥ في المائة. والأرض التي يملكها مقدمو الالتماس الخمسة هي من بين الأراضي التي اقتطعت من البلدة. وخصصت الأرض كم منطقة زراعية يحظر البناء فيها. ومع ذلك، يقول المحامي، إن رخص بناء قد صدرت لجميع المستوطنات اليهودية التي تقع في المنطقة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، ادعى المحامي أن الطريق ٦٠ كانت قد بنيت لمنفعة المستوطنين فقط. واختتم المحامي دفعه قائلا إن أوامر هدم المنازل التي هي بمحاذاة الطريق تهدف إلى منع بلدة حلحول من التوسع وإلى إبقاء أراضيها للمستوطنين. (هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٧ فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها

١٥٨ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تظاهر مئات من الفلسطينيين أمام مدخل سوق الجملة في الخليل مطالبين بإعادة فتح السوق للتجارة بعد إغلاقه إثر مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤. وقاد المتظاهرين رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، وحنان عشراوي وزيرة التعليم العالي في السلطة الفلسطينية، ومفتي منطقة الخليل. ووصل عشرات المستوطنين أيضا إلى مكان المظاهرة وراحوا يرمون الحجارة على المتظاهرين الذين حاولوا دخول السوق لكن منعتهم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من ذلك. وتم احتجاز أربعة فلسطينيين بتهمة رشق الحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٥٩ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قامت مجموعة من ٢٥ عضوا من حركتي منظمة السلام الآن بمظاهرة عند مدخل طريق القدس - غوش أتسيون الجديد احتجاجا على إغلاق الطريق للسير أمام الفلسطينيين. وحمل المتظاهرون لافتات كتبت عليها عبارتا "طريق الفصل العنصري" و "لا سلام في نهاية النفق". (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٦٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، فرض إغلاق الأراضي المحتلة عقب اصطدامات عنيفة متعددة بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وفلسطينيين كانوا يحتجون على فتح نفق هاشموني في القدس. (هآرتس، ٢٦ أيلول/سبتمبر؛ جروسالم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٦١ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تظاهر عشرات الفلسطينيين عند مفترق نيتساريم احتجاجا على إغلاق طريق غزة - خان يونس وتصادموا أيضا مع الجنود. (هآرتس، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

١٦٢ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، فرض حظر التجول على الخليل في أعقاب اصطدامات عنيفة بين السكان وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وفرض حظر التجول كذلك على عدة بلدات أخرى في الضفة الغربية، كما تم عزل عدة قرى. (هآرتس، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٦٣ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، فرض حظر تجول مشدد على مدينة الخليل. ومنع الفلسطينيون أيضا من مغادرة مدنهم وقراهم. (جروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٤ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي، إغلاقا على جميع مدن الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فرض حظر التجول على مخيم الفوار للاجئين وعلى قرية بيت أمر. (هآرتس، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

١٦٥ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قيل إن جيش الدفاع الإسرائيلي قام، بالإضافة إلى الإغلاق الكامل للأراضي، بشن عملية أسماها "عملية حقل الشوك"، تم خلالها عزل جميع المدن التي تخضع للسيطرة الفلسطينية وفرض حظر التجول على القرى العربية الواقعة ضمن المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وقام الجيش، كجزء من العملية، بتعزيز قواته في الأراضي حيث نشر القناصة والدبابات والأسلحة الثقيلة وطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز كوبرا وذلك من أجل الحيلولة دون وقوع مزيد من الاضطرابات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

١٦٦ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، خرق عشرات الشباب الفلسطينيين حظر التجول المفروض على الخليل في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وأقاموا الحواجز في الشوارع وألقوا الحجارة. وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بتفريقهم واحتجزوا أحد الشباب. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

١٦٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عشرات الفلسطينيين الذين كانوا قد تجاهلوا حظر التجول في الخليل. وقد جرت الاعتقالات فيما حول أبناء المستوطنين الشوارع المهجورة للبلدة إلى ملعب. وأفاد فلسطيني عمره ٦٠ عاماً أن ابنه البالغ من العمر ١٥ سنة اعتقل عندما تخطى عتبة داره إلى الحديقة الأمامية. وقال الفلسطيني لأحد مراسلي رويتر أن الاعتقال كان استفزازاً وأن السكان يعيشون في معسكر اعتقال بينما يستطيع المستوطنون أن يسيروا بحرية في الشوارع الفلسطينية في الوقت الذي يحظر فيه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على الفلسطينيين حتى النظر من نوافذهم. وذكر أن الفلسطينيين تدفقوا إلى أسواق الفاكهة والخضروات في البلدة خلال فترة تعليق الحظر للتجول العسكري لمدة أربع ساعات وذلك من أجل شراء اللوازم في حال استمرار الحظر. وذكر أن الخليل كانت المدينة الفلسطينية الوحيدة الخاضعة لحظر تجول شامل، باستثناء فترة أربع ساعات تمتد من الفجر وحتى الساعة ٨ صباحاً. وفيما عدا بعض المحلات التي فتحت أبوابها خلال تلك الساعات، فقد كانت الأعمال التجارية مغلقة ولم يذهب الأطفال إلى المدارس. وفي أماكن أخرى من الأراضي، كان معظم السكان أيضاً حبيسي المناطق التي كانوا يعيشون فيها بينما خلق صفان من نقاط التفتيش التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وللفلسطينيين منطقة حرام على أطراف البلدات الرئيسية حيث كانت دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي تتمركز على أهبة الاستعداد. ووقفت الشرطة الفلسطينية، في بعض البلدات وراء استحكامات تطل على المواقع الإسرائيلية، بينما تمركز جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في أبراج حراسة جديدة تطل على البلدات. وفي طولكرم، ذكر أن سلطات الأمن بدأت بنصب أسيجة مرتفعة ومراكز قيادة متقدمة كانت تشبه، كما قال ضابط جيش برتبة عالية، المراكز القائمة في لبنان. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، رفعت سلطات الأمن "الإغلاقات الداخلية" التي فرضت على الأراضي. كما رفع حظر التجول المفروض على قريتي قلنديا وحزما في قضاء رام الله. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر تخفيض عدة قيود مفروضة على استيراد الإمدادات الغذائية والطبية إلى الأراضي وعلى دخول المرضى إلى إسرائيل للمعالجة. (هآرتس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، توقفت حركة المرور في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس دقائق للتعبير عن التأييد للسلطة الفلسطينية واحتجاجا على الإغلاق. (جروسالم بوست، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٠ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد وزير الدفاع إسحق مردخاي اجتماعا لكبار قادة الأمن من أجل تقييم الحالة في الأراضي. وقرر أن يخفف بالتدريج الإغلاق الذي أبقي قرابة مليون فلسطيني حبيسي بلداتهم وقراهم. وأمر في البدء بانسحاب الدبابات من أطراف البلدات الفلسطينية والعودة إلى القواعد القريبة. كما قام أيضا بتخفيف حدة الإغلاق الداخلي المفروض على قضاء بيت لحم. وأفادت مصادر في وزارة الدفاع أن السيد مردخاي كان يريد أن يفتح المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية بالتدريج وأن يسمح باستيراد وتصدير المزيد من السلع إلى منطقة الحكم الذاتي. وأكدت المصادر أن جميع التحركات سوف تتم مع مراعاة الاعتبارات الأمنية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام نحو ٥٠ من أعضاء حركة السلام الآن، ومن الكتاب والمثقفين بزيارة الخليل للاحتجاج على حظر التجول المفروض لمدة ١٠ أيام والذي سرى مفعوله في المدينة منذ اندلاع أحداث العنف الأخيرة في الأراضي. واتهمت حركة السلام الآن، التي نظمت الزيارة بدعوة من رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشه، أن حظر التجول لم يمدد إلا من أجل المحافظة على سلامة المستوطنين اليهود والزائرين. وأفاد الروائي ديفيد غروسمان أن المجموعة جاءت للتعبير عن تضامنها مع الفلسطينيين الذين يسري عليهم الحظر. وقال السيد غروسمان للسكان الفلسطينيين إنه يشعر بالخجل لأنهم مسجونون في ديارهم كي يتمكن المستوطنون من الاحتفال في الخارج. (جروسالم بوست، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٢ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، خفف الجيش الإغلاق الداخلي المفروض على قضائي جنين وبيت لحم. كما رفع لعدة ساعات حظر التجول المفروض على الخليل وقرى بيت أمر، والعروب وعورتا لتمكين السكان من التمتع بالغذاء. بيد أن الإغلاق الداخلي للمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة كان لا يزال ساري المفعول ويمنع أكثر من مليوني فلسطيني من دخول إسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٣ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت سلطات الأمن برفع الإغلاق الداخلي المفروض على الخليل وأريحا والقرى الواقعة في منطقتي جنين وطولكرم. وابلغ عن رفع جميع الإغلاقات الداخلية التي كانت قد فرضت قبل ١١ يوما رفعا تاما. ومن التطورات ذات الصلة، أن جيش الدفاع الإسرائيلي سمح بدخول المواد الغذائية قطاع غزة عن طريق نقطة تفتيش كارني. (هآرتس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٤ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، رفع الإغلاق الداخلي المفروض على طولكرم وقلقيلية. (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٥ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قام عشرات من أعضاء حركة ميريتس ومن الفلسطينيين بمسيرة مشتركة جابت شوارع بيت لحم، رغم أن المدينة كانت لا تزال "منطقة عسكرية مغلقة". وحمل المشاركون لافتة كبيرة رسم عليها العلمان الإسرائيلي والفلسطيني وكتب عليها "دولتان، شعبان - ومستقبل واحد". وأفاد رئيس بلدية بيت لحم أن الشعبين ليس أمامهما سوى خيار التعايش، وأعرب عن احتجاجه على سياسة الإغلاق التي تمنع السكان من الوصول إلى القدس. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٦ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن دخول حصار مدينة نابلس أسبوعه الثالث. (جروسالم تايمز، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٧ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت سلطات الأمن برفع الإغلاق الداخلي المفروض على نابلس بعد عشرين يوما. وكان الإغلاق الداخلي للمدينة آخر إغلاق سار في الأراضي. (هآرتس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأشار إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ذكر أن منظمة بتسيلم طالبت قائد المنطقة الوسطى الجنرال أوزي دايان بإزالة الحواجز الأسمنتية من على مدخل أحد أحياء بيت جالا. فهذه الحواجز التي نصبته قبل ١٢ يوما كانت تمنع المركبات من دخول الحي الذي يعيش فيه ١٥٠ من عرب إسرائيل والسكان الأجانب والفلسطينيين من الأراضي. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك إمكانية لجمع القمامة ولم يكن باستطاعة السكان الحصول على إمدادات الغاز وعلى السلع أو الإفادة من أية خدمات أخرى وبالإضافة إلى ذلك، شكوا السكان الذين كانوا يضطرون للسير نحو كيلومتر من أجل الوصول إلى الطريق الرئيسي، من أن الحواجز كانت تمنع فرق الإسعاف من دخول الحي في حالات الطوارئ. (هآرتس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٩ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، فرضت إسرائيل إغلاقا إلى أجل غير مسمى على الضفة الغربية وقطاع غزة بأكملهما. ووضعت قواتها الأمنية في حالة تأهب عالية بصفة خاصة، وذلك في وسط إنذارات بأن الجهاد الإسلامي كانت تنوي القيام بهجوم انتحاري بنهاية الشهر إحياء للذكرى السنوية لاغتيال زعيمها فتحي الشقاقي. وخلال فترة الإغلاق إلى أجل غير مسمى، منع جميع الفلسطينيين من دخول إسرائيل. بيد أنه سمح للزعماء الفلسطينيين، و ٢٧٠ من الطواقم الطبية العاملة في القدس الشرقية وللحالات الإنسانية الاضطرارية من دخول إسرائيل، شريطة الحصول على موافقة المنسق الحكومي للأنشطة في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٨٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن الإغلاق الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة حتى إشعار آخر. (جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

١٨١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول على قرية حدسان في أعقاب الاشتباكات التي جرت بين الجنود والشباب الذين كانوا يحتجون على قيام مستوطن يهودي بضرب صبي فلسطيني حتى الموت. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٨٢ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي برفع الإغلاق الذي كان قد فرضه على جنين وأريحا في أعقاب حوادث الشغب التي اندلعت في الأراضي في شهر أيلول/سبتمبر. (هآرتس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٨٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سيسمح لـ ٣٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني متزوج ممن تجاوزوا سن ٣٠ عاما بدخول إسرائيل اعتباراً من اليوم التالي. وأفاد المتحدث أن ٢٠ ٠٠٠ من العمال سيكونون من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة. وأعلن المتحدث أيضاً أن معبر كارني بين إسرائيل وقطاع غزة سيفتح أمام الواردات والصادرات دون قيود كما سيسمح بنقل البضائع من غزة إلى الأردن. (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٨٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي تخفيف حدة إغلاق الأراضي وذلك من خلال زيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين بنسبة ١٥ ٠٠٠ تصريح عمل آخر (٨ ٠٠٠ عامل من الضفة الغربية و ٧ ٠٠٠ من قطاع غزة). وبهذا بلغ مجموع العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل ١٥ ٠٠٠ عامل. وعلاوة على ذلك، سمح لـ ٥٠٠ تاجر فلسطيني إضافي بدخول إسرائيل لأغراض العمل التجاري، وبهذا بلغ عدد التجار الفلسطينيين المسموح لهم بدخول البلد يومياً ٢ ٢٥٠ تاجراً. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٨٥ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فرض حظر التجول على عدة قرى في منطقة الخليل وذلك خلال عملية تفتيش واسعة النطاق في المنطقة. (هآرتس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٨٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفرض إغلاق داخلي على رام الله والمنطقة المحيطة بها حتى إشعار آخر وذلك في أعقاب هجوم "إرهابي" قتلت فيه مستوطنة وإبناها بقرب بيت إيل. ورفع الإغلاق في ١٧ كانون الأول/ديسمبر (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛ وأشار إلي ذلك أيضاً في جروسالم تايمز، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

١٨٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفرض حظر للتجول على وسط مدينة الخليل إثر إلقاء ثلاث زجاجات حارقة على أهداف إسرائيلية في المنطقة. وقد رفع الحظر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. (هآرتس، ٢٥ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر؛ جروسالم بوست، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

١٨٨ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفرض حظر التجول على وسط مدينة الخليل إثر حادث ألقيت فيه ثلاث قنابل حارقة على المستوطنين والجنود. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

١٨٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفتح طريق نيتساريم أمام حركة المرور الفلسطينية. ولم يقيم المستوطنون بأي اضطرابات أو مظاهرات نتيجة لفتح الطريق. (هآرتس، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر)

١٩٠ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفرض حظر التجول على منطقة بيت هداسا في الخليل إثر إلقاء زجاجة حارقة هناك. وأمر الجيش أيضا التجار في المنطقة بإغلاق محالهم. وأعرب التجار عن إحباطهم جراء الإغلاق اليومي لأعمالهم التجارية. (هآرتس، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر)

٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى

١٩١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أوامر للتجار في منطقة السوق في الخليل بإغلاق محالهم عقب وقوع حادثة ألقيت فيها زجاجة حارقة على موقع تابع للجيش قرب بيت هداسا. (هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

(ج) عمليات الطرد

١٩٢ - لا تتوفر معلومات في هذا الشأن.

(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٩٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، حدث إضراب تجاري في القدس، استجابة لدعوة من السلطة الفلسطينية إلى الاحتجاج على فتح نفق قرب المسجد الأقصى. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

١٩٤ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بدأت تعاني من نقص الوقود والغاز ومنتجات الألبان من جراء استمرار حظر التجول الذي تفرضه إسرائيل. وذكر أن الاحتياطي من الأغذية الأساسية من المتوقع أن ينفد قبل نهاية الأسبوع. (جروسالم تايمز، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٥ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، سمحت إسرائيل لخمسين شاحنة فارغة بعبور نقطة تفتيش ايرتيز لتحميل إمدادات غذائية في إسرائيل والعودة بها إلى قطاع غزة (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٦ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن الإغلاق التام لا يزال سارياً في قطاع غزة منذ ٣١ أيلول/سبتمبر حيث تحظر إسرائيل استيراد الإمدادات الغذائية عن طريق معابر كارني ورفح وإيرتيز (٩٠ في المائة من الإمدادات الغذائية والمواد الأولية تستورد إلى قطاع غزة من إسرائيل أو عن طريقها). وقد بدأ بالفعل الإحساس بنقص منتجات الألبان الطازجة، كما أن أرصدة الفواكه والخضر المثلجة أوشكت على النفاد. وقد أوقف تماماً استيراد المواد الأولية من إسرائيل وميناء أسدود، وكذلك توريد الوقود والغاز المنزلي. وأفاد المقاولون بحدوث نقص في الأسمنت والحصباء. أما تصدير منتجات غزة، وبخاصة المنتجات الزراعية التي يتجه معظمها إلى الضفة الغربية، فهو محظور لمدة أسبوع. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، سمحت إسرائيل للمزارعين بتصدير حمولة عدة شاحنات من ثمار الجوافة. غير أن مصادر فلسطينية أفادت بأن الشاحنات تعرضت للتأخير لفترة طويلة عند الحاجز المنصوب على الطريق مما اضطرها إلى العودة من حيث جاءت لأن الفاكهة صارت غير صالحة للتصدير. وسمحت السلطات الإسرائيلية لخمسين شاحنة بالمغادرة إلى ميناء أسدود. بيد أنه وفقاً لما تفيد به مصادر فلسطينية، لم يرد إعلان هذا الإذن إلا في وقت متأخر من الليل، مما منع العديد من التجار والسائقين من تنسيق مشترياتهم. وأدى فقدان الدخل الذي حاق بـ ١٩ ٠٠٠ عامل كانوا يشتغلون في إسرائيل إلى حدوث ركود ملموس في الأنشطة الاقتصادية في غزة. وداخل قطاع غزة، فرض إغلاق داخلي على منطقة المغازي، وهي منطقة زراعية تقع في غرب خان يونس حيث توجد مستوطنات غوش قطيف. وحظر على السكان الفلسطينيين، وحتى المرضى منهم، استعمال الطريق المباشر إلى خان يونس، التي لا تبعد سوى مسيرة خمس دقائق بالسيارة. ولا يُسمح لهم بالعبود وتصدير المنتجات إلى الأسواق المحلية إلا عن طريق رفح، مما يطيل عليهم أمد الرحلة بفترة كبيرة. كما منع رئيس بلدية خان يونس ومحافظها من دخول منطقة المغازي عبر حاجز الطريق الذي ينصبه جيش الدفاع الإسرائيلي عند مدخل خان يونس بالقرب من مستوطنة نيفيه ديكاليم. وبالإضافة إلى ذلك، سُمح لست أطباء واثنتين من المساعدين الطبيين فقط بدخول المنطقة لمدة لم تتجاوز ساعة ونصف الساعة لفحص المرضى. وحيل بين ٣٠٠ تلميذ من خان يونس وبين حضور دراستهم لمدة أسبوع. أما الدخول إلى إسرائيل، فلم يُسمح به إلا للمرضى الذين يعانون مشاكل طبية عاجلة كحالات مرضى القلب والسرطان. أما المرضى الآخرون الذين كانت لديهم مواعيد محددة للعلاج في إسرائيل أو القدس الشرقية فلم يُسمح لهم بالمغادرة، كما لم يُسمح لأسر المرضى نزلاء المستشفيات خارج قطاع غزة بزيارة أقربائهم. (هآرتس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اتهم رئيس بلدية بيت لحم ووزير السياحة في السلطة الفلسطينية، إلياس فريج، إسرائيل بإلحاق ضرر جسيم بصناعة السياحة الفلسطينية. ودعا السيد فريج إلى عقد اجتماع مع نظيره الإسرائيلي لمناقشة مشكلة السياح والحجاج المسيحيين الذين يرغبون في زيارة المدينة وكذلك مناقشة الأزمة العامة المتعلقة بالسياحة. وقبل ذلك بأسبوع ونصف، كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد أعلن اعتبار بيت لحم والمدن الأخرى الخاضعة للسلطة الفلسطينية بالضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة". وأصبح السياح الراغبون في زيارة بيت لحم يضطرون إلى مغادرة حافلاتهم قبل حاجز جيلو عند المدخل الشمالي للمدينة والسير على الأقدام عدة مئات من الأمتار إلى الجانب الآخر من الحاجز حيث تأخذهم

الحافلات الفلسطينية. وزعم السيد فريج والمرشدون السياحيون الإسرائيليون أن الترتيبات الجديدة تؤثر تأثيراً بالغ السوء على السياحة في المنطقة. (هآرتس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٨ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان أرسلت معدات للإسعاف والطوارئ إلى مستشفى محمد على المحتسب للأطفال في الخليل وإلى اتحاد لجان العاملين الصحيين في بيت ساحور. وقد مولت هذه الشحنة، التي تبلغ قيمتها آلاف الشواقل بتبرعات خاصة من إسرائيل، وشملت أدوية للحقن ومضادات حيوية ومطهرات. وتعكف الرابطة أيضاً على تجهيز شحنة من مسحوق اللبن لإرسالها إلى منطقة الخليل عقب ورود تقرير يفيد بوجود عجز شديد في الألبان. وذكرت الرابطة، في تقرير صدر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أن الإغلاق الداخلي المفروض على الضفة الغربية يلحق أضراراً شديدة لا بالمرضى ذوي الحالات الخطيرة الذين يحتجزون عند حواجز الطرق فحسب، بل أيضاً بالمرضى الذين يتلقون علاجاً طويل الأمد أو وقائياً في عيادات القرى وفي مستشفيات القدس الشرقية وفي المعاهد الطبية بوجه عام. وأفاد مدير مستشفى القديس يوحنا لطب العيون في القدس الشرقية بأنه منذ أن نشبت أعمال العنف في الأراضي في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عالج المستشفى ثمان حالات إصابة في العينين ناجمة عن الطلقات المطاطية والهرافات. ولم تأت من خارج القدس من هذه الحالات الثماني سوى حالة واحدة. وذكرت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان أنه بالنظر إلى عدد الإصابات الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدو أن هناك عديداً من الأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى علاج عاجل أو متقدم لأعينهم حيل بينهم وبين الوصول إلى هذا المستشفى، الوحيد في نوعه داخل الأراضي. (هآرتس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٩ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه نتيجة للإغلاق، توقف عدد من المنشآت التجارية عن العمل، وتم وقف جميع الصادرات من المنسوجات. وبالإضافة إلى ذلك، احتُسبت في ميناءي أسدود وحيفا ٨٠٠ حاوية بها مواد أولية متنوعة وبضائع مستوردة لعدم صدور الإذن بجلبها إلى مناطق الحكم الذاتي. (هآرتس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٠ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه استمر عزل مدينة نابلس تماماً عن بقية الضفة الغربية للأسبوع الثالث على التوالي. ومنع الطلبة من الوصول إلى جامعة النجاح. كما تعطل النشاط التجاري في نابلس على نحو خطير. (جروسالم تايمز، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠١ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى وزير العمل في السلطة الفلسطينية ٨١٤ ٣ تصريح عمل جديد من السلطات الإسرائيلية، فبلغ العدد الكلي للتصاريح التي وردت حتى ذلك الوقت للعمال من الأراضي الفلسطينية العاملين داخل الخط الأخضر ٢٨٢ ٨ تصريحاً. (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه قد أصبح واضحاً أنه عند رفع الإغلاق في كل حالة من حالات الإغلاق المتتالية، يلاحظ ازدياد في أعداد أصحاب العمل الإسرائيليين الذين يقررون التوقف عن استئجار الفلسطينيين بسبب تواتر حالات تغييبهم عن العمل بصورة غير متوقعة. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، كشف تقرير صادر عن وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" عن أنه في حين أن إسرائيل أعلنت أنها أصدرت ٣٥ ٠٠٠ تصريح عمل للفلسطينيين الذين يريدون العمل في إسرائيل، لم يعبر الحدود منهم عند نقطة واحدة سوى ٣ ٠٠٠ عامل وذهب ٢ ٠٠٠ غيرهم للعمل في منطقة إيرتيز الصناعية. وذكر التقرير أن حصار غزة رفع جزئياً للسماح بانتقال بعض السلع والأشخاص بين غزة وإسرائيل. وفي تطور مستقل عن ذلك، اشتكى عدة عمال من أنه رغم أنهم يحملون تصاريح بالعمل في إسرائيل، فإن الجنود يعمدون إما إلى تمزيق تصاريحهم أو منعهم من دخول إسرائيل. أما من يتمكن منهم من الوصول إلى مكان عمله داخل إسرائيل، فإنه يتعرض للمضايقة من جانب الشرطة بتهمة الدخول إلى إسرائيل دون تصريح. وتفيد التقارير أن الجيش يتدخل معرقلاً الحياة اليومية في عدة مدن من مدن الضفة الغربية ويمنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم لجني محاصيلهم. (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٤ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة بياناً من غزة ادعى فيه أن الدخل القومي الحقيقي للضفة الغربية وقطاع غزة يُقدر أنه قد انخفض بحوالي ٢٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وزاد متوسط البطالة خلال الفترة نفسها من أقل من ١٠ في المائة إلى معدله الحالي الذي يُقارب ٣٠ في المائة. وانخفض الأجر الحقيقي للعامل الفلسطيني المتوسط بحوالي ٢٠ في المائة منذ أواخر عام ١٩٩٥. وأدى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور إلى انخفاض متوسط استهلاك الأسرة المعيشية بنحو ١٠ في المائة منذ نهاية عام ١٩٩٥. وتعوض الأسر المعيشية هذا الانخفاض بزيادة النشاط في سوق العمل وتقليص المدخرات وزيادة الاقتراض. ويفيد البيان بأن حالات إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة التي تمنع الفلسطينيين من الالتحاق بوظائفهم في إسرائيل كان لها دور كبير في إحداث التدهور في الحالة الاقتصادية. وأوضح التقرير أن حالات الإغلاق كانت عاملاً مهماً محدداً لتنقل الأيدي العاملة والسلع ولمعدلات النمو الاقتصادي والأحوال السائدة في سوق الأيدي العاملة، ومحدداً بالتالي لمستويات معيشة الأسر. (جروسالم بوست، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٠٥ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أخبر رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات رئيس الهستدروت (الاتحاد العام لعمال إسرائيل) أمير بيريز، أن السلطة الفلسطينية تتكبد يومياً خسارة متوسطها ٩ ملايين دولار من جراء الإغلاق. وذكر السيد بيريز أن معدل البطالة البالغ ٦٠ في المائة في قطاع غزة ومناطق الحكم الذاتي له أثر سيء على المنطقة بأسرها وليس على الفلسطينيين وحدهم. ونبه إلى أن الاتفاق السياسي يمكن أن يوقف القذائف والدبابات ولكنه لا يمكن أن يوقف رجلاً جائعاً. (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٠٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، التمسست رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان من محكمة العدل العليا أن تأمر جيش الدفاع الإسرائيلي بسن ونشر قواعد إلزامية بشأن دخول المرضى الفلسطينيين من الأراضي إلى إسرائيل، وطلبت الرابطة أن يكون كل رد على أي طلب للدخول مبررا تبريرا خطيا وأن تحدد إجراءات نظامية للطعن. وقالت الرابطة إن عدم قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بسن قواعد من هذا القبيل يتعارض مع اتفاقية لاهاي التي تقضي بوجوب أن تسمح الدولة القائمة بالاحتلال للمرضى من الأرض المحتلة بتلقي العلاج الطبي العاجل في المناطق الأخرى. وأشارت الرابطة إلى أنها منذ فرض الإغلاق الدائم على الأراضي في عام ١٩٩٣، نظرت في آلاف من الطلبات المقدمة من المرضى المحتاجين لدخول إسرائيل من أجل العلاج الطبي. وذكرت الرابطة أنه لا أحد يعرف ما هي القواعد التي تحدد بها إسرائيل أن الطلبات عاجلة. ويضاف إلى ذلك، أن قرارات منح التصاريح كثيرا ما تكون تعسفية وعرضية. واستشهدت الرابطة كمثال على ذلك بحالة فتاة من غزة عمرها ١٦ عاما رفض طلبها دخول إسرائيل لإجراء جراحة عاجلة بالقلب. ولم يقترن بالرفض أي تعليل معقول. ولم يُسمح للفتاة بدخول البلد إلا بعد تدخل الرابطة نيابة عنها. وهناك حالة مماثلة، هي حالة طفل عمره ثلاث سنوات من قطاع غزة كان محتاجا أيضا لجراحة عاجلة في القلب في إسرائيل ولكن لم يُسمح له بدخول البلد إلا بعد أن تدخلت الرابطة. وادعت الرابطة أن تحديد قواعد واضحة بهذا الشأن كان يمكن أن يحول دون وفاة الرضع الذين يتوفون عند حواجز الطرق ويمنع تأخير المرضى من قطاع غزة عن تلقي ما يحتاجونه من علاج لتنقية الدم ومن الأشعة السينية. (هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٠٧ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مناخ الاحتفال بعيد الميلاد في بيت لحم كان مختلفا جدا عن جو الابتهاج الذي كان قد ساد المدينة في عام ١٩٩٥ بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. وأفيد بأن السلطات تعاني من أزمة نقدية مما يعني أنه يتعسر عليها تدبير الأموال اللازمة لإقامة الألعاب النارية والزينات وأعمال التنظيف وإصلاح الطرق وتدبير آلاف المصابيح الكهربائية الملونة اللازمة لتزيين المدينة من أجل احتفالات قداس منتصف الليل التي تقام بمناسبة عيد الميلاد. (جروسالم بوست، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر)

٢٠٨ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدير وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، الدكتور عماد الطراوية، أبلغ رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان بأن هناك صدعا يفصل بين وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية ووزارة الصحة الإسرائيلية منذ أن تغيرت الحكومة في إسرائيل. وشكا الدكتور الطراوية من أنه بدلا من مناقشة مشاريع مشتركة مع إسرائيل، يجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى مناقشة مسألة تصاريح الدخول للمرضى. وأفاد الدكتور نجار، الممثل الفلسطيني لدى لجان الطعون المشتركة، عما يواجه من صعوبات خاصة في نقل المرضى من غزة إلى المستشفيات في القدس الشرقية. وذكر على سبيل المثال، أن مرضى العيون المحتاجين للعلاج في مستشفى القديس يوحنا للعيون في القدس الشرقية، لم تعط لهم أي تصاريح لدخول إسرائيل طوال الأشهر الستة الماضية. ووفقا للأرقام المقدمة إلى رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان، فإنه من مجموع الطلبات المقدمة في أيلول/سبتمبر للحصول على تصاريح للدخول، وهو ٤٠٠ طلب، لم يوافق إلا على ٢٥٠ طلبا، بالمقارنة بـ ٢٧٦ طلبا تمت الموافقة عليها من بين ٢٨٦ طلبا

في تشرين الأول/أكتوبر. وهذا معناه أن نحو ثلث الفلسطينيين المحالين من اللجان الصحية الفلسطينية لا يتمكنون من الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل. (هآرتس، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر)

(هـ) التطورات الأخرى

٢٠٩ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ورد في الأنباء أن الجنرال أوزي دايان قائد المنطقة الوسطى وقع خمسة أوامر بإغلاق مكاتب منظمين خيريتين في الخليل لمدة ستة أشهر بحجة أنهما تابعتان لحماس. (هآرتس، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

٢١٠ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت منظمة بتسليم الاسرائيلية لحقوق الانسان الشرطة الاسرائيلية بإطلاق الذخيرة الحية على المصلين بالمسجد الأقصى أثناء أدائهم لصلاة الجمعة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأكدت التحريات التي أجرتها بتسليم أن أيا من رجال الشرطة لم يكن معرضا للخطر عندما فتحت النيران. ويتضمن التقرير المفصل إفادات شهود العيان والمصابين. ووجد أن شظية أخرجت من جسم أحد المصابين واسمه عمان صيام، ٢٣ سنة، كان مصدرها رصاصة حية. وأضافت منظمة بتسليم أن الشرطة أطلقت الرصاص المطاطي أيضا من مدى قريب. وأصيب عدد كبير من الجرحى في الرأس والصدر من مسافة تقل عن ٤٠ ياردة مما يعتبر انتهاكا للأحكام المتعلقة باستخدام الرصاص المطاطي. وقتل فلسطيني اسمه جواد بظلميط عندما أصابته رصاصة مطاطية في الرأس واخترقت جمجمته، وذكرت منظمة بتسليم أيضا أن السلطات الاسرائيلية منعت الأفرقة الطبية وسيارات الاسعاف الفلسطينية من دخول ساحة الحرم الشريف. وقد أجبرت على الانتظار لأكثر من ساعة ونصف قبل أن يسمح لها بدخول ساحة الحرم الشريف. (جروسالم تايمز، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١١ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر قام عشرات من أعضاء حزب ميرتس بمسيرة مع عدد كبير من سكان رام الله اتجهت من طريق القدس - رام الله الى بلدية البيرة. وعقد ١٢٠ من المشتركين مؤتمرا صحفيا في البلدية اشترك فيه ممثلون للمجلس الفلسطيني من رام الله ورئيس فتح في الأراضي ورئيس الأمن في منطقة رام الله. وأخبر عضو الكنيست ديدي زوكر الذي اشترك في المسيرة أيضا، الحاضرين بأن وفد ميرتس أراد أن يبدي تضامنه مع سكان البيرة ورام الله بالانضمام الى احتجاجهم ضد التأخير المستمر في تنفيذ عملية السلام. (جروسالم بوست، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٢ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أفادت التقارير أن المنازل في منطقة بيت لحم تتعرض لخطر الغمر بالطين بسبب قرار اتخذه السلطات الاسرائيلية لشق طريق دائري جديد في منطقة بير عونة الى الشمال من بيت جالا. وقامت السلطات الاسرائيلية بتكويم التراب الى ارتفاع يفوق ارتفاع المنازل. (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٣ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أفادت التقارير أن ٤٢ من الفلسطينيين الذين أصيبوا في الحوادث الأخيرة لا يزالون يتلقون العلاج في مستشفيات غزة والضفة الغربية. وذكر وزير الصحة في السلطة

الفلسطينية الدكتور رياض الزعنون أن ثلاثة من المصابين لا يزالون في حالات خطيرة. وانتقد الوزير السياسة الاسرائيلية ووصفها بأنها غير انسانية وهي السياسة المتمثلة في تأخير اصدار التصاريح للمرضى المحالين الى المستشفيات في اسرائيل وفي القدس الشرقية وفي الأردن. (جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٤ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أفادت مصادر فلسطينية غير رسمية أن جيش الدفاع الاسرائيلي زرع ألغاماً حول الموقع الأممي لجيش الدفاع الاسرائيلي عند تقاطع نيتزاريم (قطاع غزة). وذكر متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي تعليقا على ذلك الاتهام أن جيش الدفاع الاسرائيلي لا يبوح بمعلومات عن نشر قواته أو أسلحته. وفي رد له على سؤال يتعلق عما اذا كانت هناك أي لافتات تحذير في المنطقة قال إن الموقع الأممي محاط بعدد من السياجات وأن الشخص الذي لا يعبر هذه السياجات لا يكون معرضاً لأي خطر. (هآرتس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٥ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ادعى مفتي القدس وفلسطين في خطبة له بالمسجد الأقصى أن الأطباء الاسرائيليين يشجعون النساء الفلسطينيات الحوامل على الاجهاض. وكما قال سماحة المفتي فإن الأطباء وخاصة المتدينين منهم، يخبرون النساء الفلسطينيات الحوامل من القدس الشرقية بأن الأجنة الموجودة في أرحامهن تعاني من الأمراض أو أنها مشوهة، وبذا فإنهم "يدخلون الخوف والشك في قلوبهن". وقد اتضح في وقت لاحق عدم صحة تلك التصريحات. وذكر سماحة المفتي أن مثل هذا السلوك يهدف الى خفض عدد السكان الفلسطينيين، ودعا المصلين الى عدم الاستماع الى نصائح الأطباء الاسرائيليين وتفادي الاجهاض إلا في الحالات التي تتعرض فيها حياة الأم للخطر. (هآرتس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٦ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر أفادت التقارير أن المسؤولين في الوقف الاسلامي في القدس احتجوا بشدة على الخطوة الاسرائيلية الجديدة في قرية سلوان حيث قامت منظمة جديدة تدعى شركة تنمية القدس الشرقية بجمع رسوم دخول من السياح الذين يزورون بركة سلوان. وقال المسؤولون في الوقف إن للشركة صلة ببلدية القدس الغربية، وذكرت ادارة الوقف أن البركة التي يقال إن المسيح قد أبرأ فيها الأكمة والأبرص هي من الممتلكات الاسلامية منذ سنوات الاسلام الأولى. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٧ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ذكر تقرير نشرته منظمة الحق لحقوق الإنسان أن الجنود الاسرائيليين قاموا بتدمير ومصادرة ممتلكات تعود لعائلي الكعابنة واليطاوي وقاموا باجلاء العائلتين بالقوة من المنطقة التي كانتا تعيشان فيها لأكثر من عقدين. وتلقت العائلتان البدويتان اخطارات تأمرهما بإخلاء المنطقة الواقعة بالقرب من قرية رمون بقضاء رام الله بحجة أنهما تقيمان في منطقة قريبة من منطقة عسكرية مغلقة. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٨ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وافقت السلطة الفلسطينية على أن تسمح لاسرائيل بوضع بيتين متنقلين على عجالات بالقرب من قبر النبي يوسف في نابلس بدلا من البناء الذي أحرقه المتظاهرون الفلسطينيون أثناء اشتباكات أيلول/سبتمبر. (جروسالم تايمز، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٩ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر قامت الشرطة بإغلاق مكاتب لمنظمتي إغاثة في أم الفحم والناصرة اشتبهتا بتقديم مساعدة لأسر بعض حركيي حماس يعتقد أنهم اشتركوا في تخطيط أو تنفيذ هجمات "إرهابية". وتم إغلاق مكتبي رابطة المعونة الانسانية في أم الفحم ومكتب آخر في الناصرة بناء على أوامر أصدرها اللواء أميرام لفين قائد القيادة الشمالية. وكانت منظمتا الإغاثة قد سجلتا رسميا بوصفهما رابطتين لا تهدفان للربح كانتا تجمعان الأموال لمساعدة الأسر المحتاجة في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٢٠ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر أفادت التقارير أن القنصل العام للولايات المتحدة في القدس اتهم اسرائيل باتباع سياسة تمييزية ضد الأمريكيين الذين هم من أصل فلسطيني والذين يقيمون في القدس. وقالوا "أنهم أجبروا على أن يختاروا إما حق الإقامة في المدينة أو الاحتفاظ بجنسيتهم الأمريكية. وأشار القنصل العام الى أنه على علم بستين حالة من هذا القبيل. وأضاف أن عدة أشخاص هم في هذا الوضع قد ترددوا في الذهاب الى الولايات المتحدة وذلك، في بعض الحالات، لزيارة أقربائهم المحتضرين، خوفا من أن يفقدوا حقهم في العودة. (جروسالم تايمز، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٢١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر رفضت وزارة الداخلية الاسرائيلية تجديد تصاريح الإقامة لنساء من القدس الشرقية أزواجهن مواطنون اردنيون. وتم أيضا إلغاء التأشيرات الصادرة للأزواج الأردنيين. وأشار مسؤولو الوزارة الى أن الأزواج الذين رفضت طلباتهم لجمع شمل الأسر يجب أن يغادروا المدينة خلال ١٥ يوما. (جروسالم تايمز، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

٢٢٢ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر تعهدت وزارة الداخلية أمام محكمة العدل العليا، بأن تستحدث أثناء فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر، إجراء جديدا يتعلق بطلبات السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية لتلقي بطاقات هوية جديدة بدلا من البطاقات التي فقدوها. وأحاط القضاة علما ببيان ممثل وزارة الداخلية بأنه، ريثما يتم استحداث الاجراء الجديد، لن يطلب الى السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين يرغبون في الحصول على بطاقات هوية جديدة إبراز شهادة من أحد القضاة تبين أن بطاقاتهم قد فقدت أو سُرقت، وأن الوزارة سوف تقبل بدلا من ذلك تصريحات يدلى بها أمام أحد موظفي الوزارة. (هآرتس، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر)

٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية

(أ) حرية التنقل

٢٢٣ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لم يسمح لسته من مرضى السرطان ومريضين بالقلب كانوا في حاجة الى علاج عاجل ولا لطفلين كانا في حاجة الى عملية تنقية الدم بالعبور من غزة الى اسرائيل، الأمر الذي

يعتبر انتهاكا لتعهد سابق قطعته سلطات الأمن بأن مرضى السرطان والمرضى الآخرين الذين يحتاجون إلى عملية تنقية الدم سيسمح لهم بدخول البلاد. وتم إيقاف عربتي الاسعاف اللتين كانتا ستقلان المرضى إلى القدس الشرقية وإلى إسرائيل للعلاج العاجل عند نقطة تفتيش إيريز. ولم يستجب لنداءات مسؤولي الصحة الفلسطينيين بمكتب الاتصال في غزة. وقالت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان إن المرضى قد بقوا مدة شهر تقريبا دون أن يسمح لهم بالعبور إلى إسرائيل كنتيجة للسياسة المستقلة التي يتبعها مكتب الاتصال في غزة. وفي حدث ذي صلة، ذكر أن المؤسسات الطبية في الضفة الغربية اضطرت لأن تعمل بعدد أقل من الموظفين بسبب الإغلاق الداخلي. وناشدت الرابطة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية طالبة اليها السماح للأفرقة الطبية بالتنقل بحرية داخل الضفة الغربية. وأعربت الرابطة عن مخاوفها بأن أثر الإغلاق الحالي سيكون مماثلا لأثر الإغلاق السابق الذي فرض في آذار/مارس حيث لم يستطع ٦٠ في المائة من عمال الصحة الوصول إلى أماكن عملهم وتعرضت نسبة ٧٠ في المائة من جهاز الخدمات الصحية للشلل كما تم إغلاق ٢٤٥ عيادة قروية، حسب أرقام وزارة صحة السلطة الفلسطينية. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٢٤ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر منع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي امرأة فلسطينية كانت في حالة مخاض من السفر إلى أحد المستشفيات في نابلس. واضطرت المرأة وهي من قرية بورين بالقرب من نابلس للوضع عند أحد حواجز الطرق في هواره. وذكر المتحدث باسم مكتب التنسيق والاتصال أن التصاريح لعبور حواجز الطرق قد تصدر في بعض الحالات عندما تطلبها السلطة الفلسطينية. وأن المرضى الذين يصلون إلى حواجز الطرق دون تنسيق مسبق أو طلب من السلطة الفلسطينية لا يسمح لهم بالعبور. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٢٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر أفادت التقارير أن سيارات الاسعاف الفلسطينية قد أصبحت في حكم الممنوعة من دخول إسرائيل بسبب ما زعم من أنها حاولت تهريب أشخاص من غير المرضى إلى البلاد. وشكت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان أن المرضى الحقيقيين المحتاجين للعلاج قد منعوا أيضا من دخول البلاد. (جروسالم بوست، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢٦ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر سمح للمرضى بمغادرة الأراضي للعلاج في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، سمح لمسؤولين فلسطينيين بالعبور من غزة إلى الضفة الغربية وبالعكس. بيد أن إسرائيل منعت الفلسطينيين من عبور جسر النبي (الملك حسين) إثر رفضهم تقديم طلبات لتصاريح خاصة بالسفر للإدارة المدنية. وذكر أن لزوم طلب هذه التصاريح يعتبر جزءا من التدابير المفروضة في الأراضي بعد الاضطرابات التي حدثت هناك. (هآرتس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر قرر اسحاق مردخاي وزير الدفاع السماح للمرضى بمغادرة الأراضي والذهاب الى المستشفيات في اسرائيل. (هآرتس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢٨ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر سمح لآلني عامل فلسطيني بالعبور الى اسرائيل عند نقطة تفتيش إيريز. (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢٩ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر سمح ل ٧٠٠ من عمال جني الزيتون من الأراضي بعبور حواجز الطرق من أجل الوصول الى أماكن عملهم. وبالإضافة الى ذلك، منحت السلطات الاسرائيلية لممثلي السلطة الفلسطينية تصاريح مغادرة لخمسين من أصحاب المحلات التجارية من مجموع ٣ ٠٠٠ صاحب محل تجاري مسجل في قطاع غزة. (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٠ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر سمحت سلطات الأمن لعشرة آلاف عامل من الأراضي بدخول اسرائيل. وبالإضافة الى ذلك، تمت إعادة فتح محطة كارني لشحن البضائع واستطاعت الشاحنات المحملة بالأغذية الدخول الى قطاع غزة. وقررت سلطات الأمن الإبقاء على حالة الطوارئ التي أعلنتها في الأراضي السيد مردخاي قبل ١٢ يوم تقريبا إثر الاضطرابات التي حدثت هناك. وقالت مصادر عسكرية رفيعة أن عددا كبيرا من أفراد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي والشرطة وشرطة الحدود ظلوا منتشرين في الأراضي. (هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر مسؤولون من وزارة الدفاع أنه قد اتفق من ناحية المبدأ على السماح ل ٢٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني بدخول إسرائيل. بيد أن استيفاء المتطلبات الورقية لم يسمح إلا بدخول أقل من نصف هذا العدد. وفي قطاع غزة، قدمت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى نقطة تفتيش إيريز على أمل الحصول على تصاريح. إلا أن فرع المكتب في غزة المسؤول عن إصدار التصاريح لم يتمكن إلا من تجهيز حوالي ٣ ٠٠٠ تصريح يوميا، مما أجبر كثيرا من السكان على العودة إلى ديارهم خالي الوفاض. وأشار المتكلم باسم المنسق الحكومي للأنشطة في الأراضي، إلى أن المكاتب الموجودة في الضفة الغربية أكبر حجما من مكتب قطاع غزة ويمكنها طبع مزيد من التصاريح. ومن بين ٢٥ ٠٠٠ تصريح كان يتوقع إصدارها، يخص ٢٥ ٠٠٠ منها الضفة الغربية. وقال المتكلم إنه لم يعرف مجموع عدد الفلسطينيين الذين عبروا من أجل العمل. وأشار إلى أن ١٣ ٠٠٠ عامل توجهوا إلى أعمالهم في المناطق الصناعية التي تسيطر عليها إسرائيل في الأراضي، بالإضافة إلى بضع مئات ما زالوا حائزين لتصاريح سارية المفعول، كما هو الحال بالنسبة للموظفين الطبيين، والتجار، والصحفيين. وفي النهاية، أكد المتكلم أنه ليس كل من تقدم بطلب للحصول على تصريح قد حصل عليه. فقد تعين أن يكون طالبو التصاريح متزوجين ويبلغون من العمر ثلاثين عاما أو أكثر، وأن تكون لهم أسر وسجل أمني نظيف. ومن بين ٣ ٠٠٠ من أصحاب الأعمال المسجلين كان هناك ٥٠ شخصا فقط حائزين على تصاريح دخول. واشتكى أحد أصحاب الأعمال من شدة ضالة عدد التصاريح الصادرة، وقدر أن إسرائيل منحت تصاريح كثيرة للعمال لما فيه منفعتها بينما صدرت لأصحاب الأعمال تصاريح أقل عددا نظرا لأن أعمالهم تدر دخلا للسلطة الفلسطينية. وفي حدث ذي صلة بالموضوع

استؤنف تشغيل معبر كارني كما كان قبل فرض الإغلاق العام. وتم شحن وتفريغ بضائع مائتي شاحنة، ظهرا لظهر، وسمح لما مجموعه ١٥٠ شاحنة فلسطينية بدخول إسرائيل في عشر قوافل تحت الحراسة، كل يوم. وسمح لحوالي ٧٠٠ ٢ من شاحنات غزة، بدخول إسرائيل قبل إنشاء السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، حدد عدد الشاحنات المسموح لها بنقل البلاط من قطاع غزة إلى إسرائيل بسبع في اليوم وإن ادعى أصحاب المصانع أن الأمر يقتضي مغادرة ٢٥ شاحنة كل يوم إذا كانوا ليضوا بالطلبات المقدمة إليهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٢ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأنه قد تم صدور ٢٠ ٠٠٠ تصريح عمل لعمال من الضفة الغربية لدخول إسرائيل. وفي قطاع غزة، فمن بين ١٥ ٠٠٠ من التصاريح التي تمت الموافقة عليها صدر ١٠ ٠٠٠ تصريح حتى الآن. وذكر مصدر أمني أن الحالة في الأراضي لا تزال هادئة، وأن عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل سيزداد ليصبح ٥٠ ٠٠٠ في اليوم. (هآرتس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٣ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، دخل إسرائيل بقصد العمل ١٤ ٠٠٠ عامل من قطاع غزة و ١٥ ٠٠٠ عامل من الضفة الغربية. (هآرتس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٤ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقا تاما للضفة الغربية وقطاع غزة لأسباب أمنية. ويدعى أن الأمن الإسرائيلي تلقى تقارير تضيد بأن جماعات فلسطينية متشددة تستعد لشن هجمات عسكرية ضد إسرائيل. ولم يسمح لأي فلسطيني بدخول إسرائيل، ولا للسلع الفلسطينية بأن تغادر الضفة الغربية أو قطاع غزة إلى الموانئ الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٥ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن عشرات من الشاحنات المحملة بالأغذية، لم تتمكن من دخول قطاع غزة بسبب إغلاق معبر كارني. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٦ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، التمس شوقي العيسى مدير الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، ومركزها شفعاط، من محكمة العدل العليا، أن تأمر وزير الدفاع مردخاي بالسماح له بمغادرة بيت لحم، والتوجه إلى مطار بن غوريون ليتسنى له السفر إلى الولايات المتحدة من أجل الزواج. وادعى السيد العيسى، أن التصريح الممنوح له لدخول إسرائيل ألغي نظرا للإغلاق، وأن مكتب التنسيق والاتصال رفض قبول تفسيره بأن حالته تبرر منحه التصريح. وادعى محامي السيد العيسى في الالتماس الذي وجه أن رفض منح التصريح لموكله هو عمل تعسفي ولا يستند إلى اعتبارات أمنية، ذلك أنه كانت قد أصدرت له عشرات التصاريح لدخول إسرائيل على مدى السنوات الأربع السابقة، مما يثبت أن السلطات الإسرائيلية لم تعتبره خطرا على الأمن. (هآرتس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، منع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وزير الاعلام في السلطة الفلسطينية من تنظيم جولة في الجزء القديم من مدينة الخليل، لعدة دبلوماسيين وصحفيين أجانب. وذكر وزير اعلام السلطة الفلسطينية، أن القصد من ذلك التدبير كان إخفاء الاجراءات التي يقوم بها المستوطنون في المدينة، بينما اشار رئيس بلدية الخليل إلى أن التدبير كان يرمي إلى حماية الدبلوماسيين من تحرشات المستوطنين. (هآرتس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٣٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الدكتور اياد السراج، وهو حركي بارز في مجال حقوق الإنسان من غزة، أنه منع من السفر لحضور مؤتمر في أوسلو لأن السلطات الإسرائيلية، كما قيل، اعتبرت أنه يشكل خطراً على الأمن. والسيد السراج، طبيب نفسي يرأس برنامج الصحة العقلية لمجتمع غزة المحلي، كما أنه مفوض عام في اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. والسيد السراج، وهو يحمل أيضاً الجنسية البريطانية، كان سيخطب في مؤتمر يعقد في جامعة أوسلو عن موضوع "المواطنة والدولة في الشرق الأوسط". (جروسالم بوست، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٣٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير بأن إسرائيل منعت فلسطينيين في قطاع غزة من التنقل على الطريق الموصلة بين ملتقى الطرق عند نتساريم والشاطئ. ورفضت إسرائيل أيضاً السماح لشاحنات وزارة الأشغال في السلطة الفلسطينية بتوصيل المواد اللازمة لإصلاح الطرق على الطريق السريع المؤدية من نتساريم إلى مدخل غزة وإلى الطريق الساحلية الواقعة إلى الجنوب من دير البلج. وأوضحت السلطات الإسرائيلية أنها أغلقت الطريق لأسباب أمنية. (جروسالم تايمز، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٤٠ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأنه بناء على تعليمات من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، منح حوالي ١٢٠ صحفياً فلسطينياً تصاريح لدخول إسرائيل بشرط أن يتم تنسيق دخولهم مع مكتب الاتصال. وفي حدث آخر، أفادت تقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قرر السماح لثلاثمائة من العائلات المسيحية من الضفة الغربية بزيارة ذويها في إسرائيل والقدس الشرقية. (هآرتس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

(ب) حرية التعليم

٢٤١ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن أوزي دايان قائد المنطقة الوسطى، وقع أمر إغلاق لمدة ٨ أيام لمعهد الفنون التقنية في الخليل. وذكرت حنان عشاوي وزيرة التعليم العالي للسلطة الفلسطينية أن قرار إغلاق المؤسسات التعليمية له بواعث سياسية، ولا علاقة له بالاعتبارات الأمنية. وأشارت السيدة عشاوي إلى أن جامعة الخليل والمعهد من المؤسسات التعليمية الفلسطينية العليا وليستا مؤسساتين إسلاميتين كما ادعت إسرائيل. وأشارت إلى أن الإغلاق كان جزءاً من سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني. (هآرتس، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

٢٤٢ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن طلاب جامعة بيت لحم الذين كانوا يحملون بطاقات هوية صادرة من القدس، منعتهم السلطات الإسرائيلية من دخول جامعتهم. وقد هدد الطلاب بالاعتقال فعادوا على أعقابهم. (جروسالم تايمز، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٤٣ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، تحدى مئات من الطلاب الفلسطينيين أوامر إغلاق جامعة الخليل، واقتحموا حرم الجامعة من أجل استئناف الدراسة في فصولهم التي علقت الدراسة فيها منذ آذار/مارس، في أعقاب موجة القنابل الانتحارية. وقد حال إغلاق الجامعة بين حوالي ٥٠٠ ١ طالب ومواصلة تعليمهم العالي. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٤ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، نظم طلاب فلسطينيون اعتصامًا للاحتجاج على مواصلة إغلاق جامعة الخليل، التي ظلت مغلقة منذ آذار/مارس. (جروسالم تايمز، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اشتبك جنود جيش الدفاع الإسرائيلي مع طلاب فلسطينيين خارج الجامعة الإسلامية في الخليل، بعد يوم من احتلال الطلاب لحرم الجامعة احتجاجًا على إغلاقها من قبل الجيش في آذار/مارس، زعمًا بأن الجامعة مركز للنزعة المتشددة لحماس. وكان الطلاب الذين احتشدوا خارج الحرم، غاضبين بسبب إنكار الجيش أنه وافق على عقد محادثات بشأن فتح الجامعة في غضون أسبوع. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ألغي في اللحظة الأخيرة أول اجتماع من نوعه كان مقررا عقده بين ممثلي اتحاد الطلاب في إسرائيل، وممثلي الطلاب من غزة، بسبب رفض السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح للممثلين الفلسطينيين بدخول تل أبيب. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة محنة حوالي ٢٠٠ ١ من الطلاب من غزة لم تمنح لهم تصاريح لمدة أكثر من تسعة أشهر، للتوجه من غزة إلى المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية. (هآرتس، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٧ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، منع مئات من الطلاب من رام الله من المسجلين في جامعة بير زيت، من الوصول إلى مباني الجامعة، نظرا للإغلاق المفروض على رام الله في أعقاب الهجوم الذي قتلت فيه مستوطنة وابنها. وحسبما ذكرت مصادر في مكتب محافظ قضاء الرملة، تأثرت المؤسسات التعليمية بصفة خاصة بسبب ذلك التدبير نظرا لأن الأغلبية الكبرى من الأنشطة الثقافية والأكاديمية في الضفة الغربية تتركز في رام الله، التي تعتبر عاصمة الضفة الغربية. (هآرتس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٨ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، فتح جيش الدفاع الإسرائيلي مبنيين في معهد الفنون التقنية في الخليل، كجزء من قرار بفتح المعهد تدريجيا. وسمح جيش الدفاع الإسرائيلي بهذا الفتح بعد أن تعهد مديرو المعهد بالمحافظة على القانون والنظام في المباني. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٩ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، خرج الطلاب الفلسطينيون إلى الشوارع لليوم الخامس على التوالي للاحتجاج على مواصلة إغلاق جامعة الخليل. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي الشارع الهادئ خارج الجامعة منطقة عسكرية مغلقة، فاضطر الطلاب إلى السير في تقاطع أكثر ازدحاما حيث أسفر احتجاجهم عن توقف حركة المرور لفترة وجيزة، وأدى إلى اجتذاب اهتمام الجمهور. وعندما تجاهل حوالي ١٥٠ طالبا أمرا بالتفرق، قبض الجنود على اثنين منهم وحاولوا دفعهما إلى داخل سيارة الجيب العسكرية. وتدخل طلاب آخرون وموظفون إداريون عندما أُنذرت الأمور بأن تصبح أكثر عنفا وأطلق سراح الطالبين. كما عقد الطلاب والمحاضرون أيضا فصولا في الهواء الطلق، كجزء من احتجاجهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٥٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية مجمع جامعة الخليل منطقة عسكرية مغلقة في أعقاب الاحتجاجات التي قام بها المدرسون والطلاب في الأسبوع السابق من أجل إعادة فتح الجامعة. (جروسالم تايمز، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٥١ - وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، ذكر رئيس مجلس أمناء جامعة الخليل أنه تقرر استئناف الدراسة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر. (جروسالم تايمز، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٥٢ - وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر، أعيد فتح جامعة الخليل، بعد أن أغلقت لمدة ١٠ أشهر، في أعقاب سلسلة من التفجيرات الانتحارية في آذار/مارس. وقد أعتبر مديرو المعهد الذي يضم ٦٠٠ طالب، الإغلاق عملا جائرا، وذكروا أنه كان يستند بصورة كبيرة إلى تصور إسرائيل بأن جامعة الخليل مركز لنزعة التشدد الإسلامية. (جروسالم بوست، ٢٥-٢٩ كانون الأول/ ديسمبر)

(ج) حرية العبادة

٢٥٣ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أفيد أن قائد المنطقة الوسطى أذن بإغلاق مغارة الأولياء (الحرم الابراهيمي) أمام المسلمين في يوم الغفران. (هآرتس، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

٢٥٤ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أغلق رئيس شرطة القدس أريي أميت ساحة الحرم الشريف أمام المصلين المسلمين بعد المظاهرات التي تم تنظيمها احتجاجا على فتح نفق هاشموني. (هآرتس، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٢٥٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، لم يأت إلى المسجد الأقصى للصلاة سوى عدد يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ من المصلين، مقارنة بحوالي ٢٠ ٠٠٠ كانوا يأتون عادة لحضور صلاة الجمعة. واشتكى المصلون الذين وصلوا إلى المسجد من مضايقات الشرطة وادعوا أن الحواجز التي وضعتها الشرطة على الطريق حالت دون وصول كثير من المسلمين. (جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

٢٥٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت السلطة الفلسطينية السلطات الإسرائيلية بسحب خدمة الانترنت من المناطق الفلسطينية. وكان قد تم استئجار جميع الخطوط من شركة الاتصالات الإسرائيلية، بيزيك. وادعى المسؤولون في بيزيك أن الخدمة قد قطعت بسبب مشكلة فنية لم يستطيعوا حلها لأسباب أمنية. (جروسالم تايمز، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٥٧ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن زعماء المسلمين في القدس أغلقوا بصورة مؤقتة ساحة الحرم الشريف أمام الجميع باستثناء المصلين المسلمين بحجة أن الموقع لا ينبغي أن يفتح للجمهور ولما تنقضى إلا فترة قصيرة على قيام الشرطة، كما ادعى، بقتل ثلاثة فلسطينيين أثناء الاضطرابات التي وقعت قبل أسبوعين. وذكر المسؤولون في إدارة الأوقاف أيضا أنه تعين اتخاذ هذا القرار خشية أن يدخل حركيو اليمين المتطرف، متكرين كسياح ساحة الحرم للهجوم على المسجد. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٥٨ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، فتحت إدارة الأوقاف ساحة الحرم الشريف الهيكل للزوار بعد أسبوعين من إغلاقه. ومن التطورات الأخرى ذات الصلة، أن مدير الأوقاف عدنان الحسيني صرح بأن نفق هاشميين (أو ما يسمى بالحائط الغربي) يشكل خطرا على المباني الإسلامية فوقه. وكما قال السيد الحسيني، فإن إسرائيل استخدمت مواد كيميائية أثناء الحفريات انتهاكا للقانون الدولي. وقال أيضا إن السياح الذين يمرون في النفق يتعرضون لما وصفه بدعاية مناهضة للمسلمين والمسيحيين. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٥٩ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر استأنفت السلطات الإسرائيلية العمل في قبة راحيل في بيت لحم. وأشار مدير الأوقاف الإسلامية في المدينة إلى أن هناك خططا لبناء طابق ثان فوق مسجد بلال بن رباح، فضلا عن بناء حائط، لفصل القبر عن الطريق الرئيسي. وأضاف المدير أن أعمال الحفر التي أجرتها الجرافات الإسرائيلية تؤثر في المباني بالقرب من قبة راحيل وكذلك المقبرة الإسلامية (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦٠ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن المسيحيين الفلسطينيين قد أდანوا بشدة خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتنياهو لفتح موقع عماد السيد المسيح في نهر الأردن للسياح. والموقع، الواقع بالقرب من دير القديس يوحنا شرقي أريحا، يقع على أراض تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. وصرح الأب جورج أبو خازن بأن المسيحيين لم يتمكنوا من الوصول إلى موقع عماد السيد المسيح على مدى سنوات منذ أن أعلنت المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. واتهم الأب أبو خازن إسرائيل بالتدخل في المواقع المقدسة المسيحية (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن الفلسطينيين احتجوا احتجاجا شديدا على بيان أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية دعت فيه الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس الغربية إلى زيادة مراقبتها لمنطقة

الحرم الشريف في مدينة القدس القديمة. ودعا البيان أيضا إلى تطبيق القانون الإسرائيلي. وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بيانا بعد أسبوع من رفضها طلبا قدمته مجموعات دينية إسرائيلية لإغلاق جزء من المسجد الأقصى يطلق عليه اسم الجامع المرواني. وتقدمت أيضا مجموعة دينية إسرائيلية اسمها حراس جبل الهيكل، بطلبها إلى المحكمة العليا منذ أسبوعين لتطبيق قوانين البناء الإسرائيلية على الحرم الشريف. (جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية السماح لوزارة الدفاع بالقيام بحفريات في مقبرة إسلامية في القدس لإخراج جثث عشرة جنود يدعى بأنهم دفنوا في هذا المكان خلال حرب عام ١٩٤٨. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٦٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وصل ١٧ طالبا من طلاب اليشيفا حاملين رشاشات إلى مزار النبي يوسف في نابلس على متن عربة عسكرية ترافقهم دورية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة. وقدمت السلطة الفلسطينية احتجاجا رسميا على إعادة فتح اليشيفا (مدرسة دينية يهودية) في المزار، وحجتها في ذلك أن اتفاقات السلام تسمح لليهود بالصلاة في المزار، ولكن لا تسمح لهم بإنشاء مركز لاهوتي فيه. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٦٤ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، دحض مصدر رسمي من وزارة الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية مزاعم صادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية اتهمت فيها الأوقاف الإسلامية بالتخطيط لتدمير مهد المسيح الواقع في قبو الجامع المرواني تحت المسجد الأقصى. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٦٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن سلطات الأمن قررت، كجزء من التدابير الرامية إلى تخفيف أثر الإغلاق، السماح لـ ٢٠٠ من رجال الدين بالدخول إلى القدس تحضيراً للأعياد المسيحية، بالإضافة إلى ٤٠٠ من رجال الدين كان قد ووفق على دخولهم من قبل. (هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

(د) حرية التعبير

٢٦٦ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه، حسبما جاء على لسان منظمة المراسلين بلا حدود، وهي منظمة تدافع عن حقوق المراسلين ومقرها باريس، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على ١١ صحفياً، ثلاثة منهم بصورة متعمدة، خلال يومين وقعت فيهما اضطرابات في الأراضي في أيلول/سبتمبر. ولاحظت المنظمة أن جميع الذين جرحوا في ٢٥ أيلول/سبتمبر على أيدي الجنود الإسرائيليين قد أصابتهم عيارات مطاطية، أما الذين أصيبوا في اليوم التالي فكانت أصابتهم نتيجة لاستعمال ذخائر حية. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦٧ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، منعت الشرطة انعقاد مؤتمر كان من المقرر أن يعقد في القدس الشرقية تحت رعاية السلطة الفلسطينية. وجرى منع المؤتمر الذي كان من المقرر أن يعقد بمناسبة يوم

المعلم، قبل ساعة ونصف الساعة من موعد بدئه بناء على أوامر من وزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهالاني. (هآرتس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر)

٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين

٢٦٨ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفيد بأن مستوطنين مسلحين يتصرفون تصرف الميليشيات هجموا على أصحاب المنازل ومنعوا الموظفين العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملهم في الخليل. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٢٦٩ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن مستوطنين يهودا اقتحموا بيتا في حي سلوان في القدس وطرّدوا منه سكانه الفلسطينيين، مدعين أنهم اشتروا المنزل وفي حوزتهم سند الملكية. وأصيب ابن صاحب البيت، أمين خليل محمد عوده المالحى بصدمة في رأسه عندما هاجمه المستوطنون. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٢٧٠ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، صرح قائد المنطقة الجنوبية، الجنرال شلومو ياناي أن قيادته تحقق في اشتراك المستوطنين في إطلاق النار في كفار داروم قبل أسبوعين. وذكر ياناي أن الجيش يعتبر الأحداث خطيرة جدا وأضاف أن من الواضح للجميع أن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤول عن الأمن ومن غير المسموح للمستوطنين بإطلاق النار. (هآرتس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن مركز حماية الفرد الذي يوجد مقره في القدس ناشد رئيس شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية التحقيق في إساءة معاملة المستوطنين للسكان الفلسطينيين في منطقة نابلس. وقدمت الرابطة شكوى تضمنت شهادة خطية بتقسيم من أحد سكان مخيم قلنديا للاجئين أعلن فيه بعد أن أقسم اليمين أن ثلاثة مستوطنين مسلحين أوقفوه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما كان يقود سيارته من قلنديا إلى سوق نابلس المركزي، وكان المستوطنون واقفين في الطريق الرئيسي بالقرب من مستوطنة شيلو. وأمره المستوطنون بعد أن هددوه بمسدس بالوقوف، وأخرجوه من سيارته، ومزقوا أوراقه، بما في ذلك هويته، ورخصة قيادة السيارة، وأوراق تأمين السيارة، وسرقوا منه مبلغ ٨٥٠ ١ شاقلا إسرائيلي جديدا، و ٢٠٠ دينار أردني. وأرغمه المستوطنون، بعد تفتيش سيارته أن يخلع حذائه، وملابسه كلها، وأمره بالعودة من حيث أتى. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٢ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، كاد مستوطنون يهود من كريات أربع أن يتشاجروا بالأيدي مع السكان الفلسطينيين بعد أن حاولت مجموعة من المستوطنين نصب سياج من الأسلاك الشائكة حول قطعة أرض مهمة تتاخم المستوطنة. وفصل الجنود بين الطرفين بعد أن أصدرت الإدارة المدنية أمرا بوقف العمل، وبذا

منع المستوطنون من بناء السياج. وذكر رئيس المجلس المحلي لكريات أربع أن الهدف من السياج هو منع الفلسطينيين من الاستيلاء على أرض المستوطنة. (جروسالم بوست، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٣ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أفاد شهود عيان فلسطينيون بوقوع اشتباكات بالقرب من نابلس بين المستوطنين وحوالي ١٠٠ من السكان الفلسطينيين من قرية دير الحطب. وحسبما ذكرت المصادر، احتج المزارعون من القرية على هجوم مستوطنين من مستوطنة آلون موريه على المزارعين الفلسطينيين، فقد حاول المستوطنون منع المزارعين من جني الزيتون من حقولهم. وأفادت المصادر أن الاشتباكات وقعت بين الفلسطينيين من ناحية والمستوطنين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي من ناحية أخرى. وأصيب اثنان من السكان الفلسطينيين بجراح طفيفة. (هآرتس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٤ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تسببت مجموعة مؤلفة من ١١ مستوطنا متكرين كسياح فرنسيين وتسللوا إلى أريحا للصلاة في كنيس شالوم الإسرائيلي، في وقوع اضطرابات عندما دخلوا مطعما يملكه فلسطيني وبدأوا الصلاة فيه. وأفلح المستوطنون الذين قيل إنهم من أوفرا، في تجاوز نقاط التفتيش على الطريق المؤدية إلى المدينة. وبعد اكتشاف أن المعبد مغلق، دخل المطعم أحد أفراد المجموعة الذي ادعى أنه دليل سياحي، وسأل صاحبه هل يمكن للمجموعة أن تأكل فيه. فوافق صاحب المطعم، غير أن المجموعة بعد أن دخلت المطعم لبس أفرادها أوشحة الصلاة وبدأوا يتلون الصلوات. واستدعى صاحب المطعم المذهول الشرطة الفلسطينية، التي استدعت ضابط الاتصال الإسرائيلي في منطقة أريحا وشرطة الحدود. وطلبت قوات الأمن من المستوطنين مغادرة المكان ولكنهم رفضوا. فاضطرت القوات الإسرائيلية إلى جرحهم جرا. واحتجز جيش الدفاع الإسرائيلي المجموعة في مكتب التنسيق الإسرائيلي - الفلسطيني لقضاء أريحا حتى نهاية السبت. وذكر ناطق باسم شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أنه تم استجواب المجموعة، وسيتم اتخاذ فيما بعد قرار بشأن التدابير التي ستتخذ ضدهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٥ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، جرح صبي فلسطيني يبلغ من العمر عشر سنوات جرحا خطيرا بالقرب من بيت لحم عندما أصيب بحجر، ألقاه على ما يبدو مستوطن من هادار بيتار، وتم القبض على ضابط الأمن في المستوطنة فيما يتصل بهذا الحادث. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٦ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ادعى بأن أحد المستوطنين من هادار بيتار ضرب حتى الموت (انظر القائمة) صبيا فلسطينيا عمره ١١ سنة. وحسبما جاء في مذكرة الاتهام، فإن المستوطن قبض على الصبي أثناء تعقبه لقاذه في الأحجار في قرية حدسان، ثم لكمه وضربه على رأسه. وحين سقط الصبي على الأرض، داس على رقبته وضربه على رأسه بقاعدة بندقيته. وقد حمل الصبي فاقد الوعي إلى مستشفى هداسا الجامعي في القدس، حيث أعلنت وفاته في اليوم التالي. وتبين من تشريح الجثة في المعهد الوطني للطب الشرعي في أبوكبير أن الصبي توفي من ضربة في الجانب الأيسر من رقبته أدت إلى حدوث جلطة دموية في المخ. وقد اشترك في تشييع جثمان الصبي آلاف من الأشخاص، وقال سكان القرية إنهم يرقبون كيفية

تعامل العدالة الإسرائيلية مع هذه الحالة. وقال شاب إنه لو كان عربي قد فعل ذلك بطفل يهودي لحكم عليه بالسجن مدى الحياة ولتهدم بيت أسرته. وذكر الشاب أن الإسرائيليين سوف يزعمون أن المستعمر مجنون ويحكمون بسجنه ثلاثة أشهر. وأصدرت مجموعة حداث بيانا أعربت فيه عن الصدمة والاشمئزاز من جريمة القتل هذه، وحملت الحكومة مسؤولية خلق جو يمارس فيه اليمين المتطرف أعمال العنف. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٧ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أشعل المستعمرون النار في بيت فلسطيني يقع خارج مستعمرة كريات أربع مباشرة. وقد لحق البيت تلف شديد، وأصيب خمسة من أفراد الأسرة إصابات خفيفة بسبب استنشاق الدخان. وقال رب الأسرة نعمان الدنا إن بيته مستهدف من المستعمرين منذ سنوات، وإنهم كانوا يلحقون به أضراراً في مناسبات عديدة على سبيل الانتقام لهجمات كانت تحدث، ومن أمثلة ذلك إطلاق النار على ألواح التسخين الشمسية، وإلقاء الحجارة وقنابل البترول في البيت. وقد اضطر في عام ١٩٩٢ إلى سد ثلاثة نوافذ بالطوب للحيلولة دون قيام المستوطنين بإلقاء أمثال هذه الأشياء داخل البيت. وفي عام ١٩٩٥ أزال الطوب من النوافذ ظناً منه أن عهد السلام قد بدأ. وقال السيد الدنا إن أفعال المستوطنين هذه تستهدف إخراجهم من بيته. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٧٨ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت عملية إحراق متعمد خطيرة ضد منزل فلسطيني يقع على مسافة أمتار قليلة من مستوطنة كريات أربع في الخليل. وكما قال شهود عيان، فقد شوهد مستوطنون يهود في الجوار في حدود الوقت الذي اشتعل فيه الحريق. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٧٩ - وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفد على الخليل آلاف من اليهود من كافة أنحاء إسرائيل، إظهاراً لتأييدهم لتوطين اليهود فيها. واحتشد الزوار - الذين نام بعضهم في الخيام - للصلاة في مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي)، التي كانت مفتوحة لليهود فقط. ووصل إلى الخليل أيضاً ملء ثلاث حافلات من مؤيدي حركة حداث للقيام بمظاهرة تطالب بإعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على الفور في المدينة، وبتقسيم القدس. وقد اصطدمت هذه الجماعة - وغالبيتها من العرب الإسرائيليين - باليهود وبالشرطة. وعندما حاولت الشرطة تفريق المتظاهرين أخذوا يقذفونها بالأحجار، وسرعان ما شارك في الاصطدامات فلسطينيون آخرون، واعتقل ١٤ شخصاً. وتلقى أحد الفلسطينيين تهديدات من اليهود عندما حاول دخول مستوطنة كريات أربع كي يقدم شكوى إلى الشرطة بشأن الاصطدامات، وقال هذا الفلسطيني إنه خلال المواجهات أصيب بجرح قذفه به أحد المستوطنين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٠ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصاب طلق ناري امرأة فلسطينية عمرها ٥٠ سنة في ساقها بالقرب من الخليل، فيما وصفه أفراد أسرته بأنه هجوم من سيارة مارة قتل مستوطنين. وقال موظفو مستشفى عالية في الخليل إن حالة السيدة مرضية. ويدعى أن الحادثة وقعت عندما وصلت السيدة وزوجها واثنان من أفراد الأسرة للعمل في حقل يملكونه قرب قرية يطة. وعندما نزلوا من مركبتهم، اقتربت فجأة سيارة تحمل أرقاماً إسرائيلية وأطلق ركبها ١٠ عيارات نارية، وقد تبين لأفراد الأسرة بأنهم من

المستوطنين استنادا إلى لحاهم الطويلة وأغطية رؤوسهم. إلا أن شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) صرحت بأن هذا الهجوم لم يقع بالمرة. وقالت مصادر الشرطة إن مكتب الاتصال بمنطقة الخليل حقق في الأمر وانتهى إلى أن رواية الأسرة عن الحادث لا أساس لها. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨١ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن سكان قرية عزون (بالضفة الغربية) شكوا من أن المستوطنين قد سدوا طريق الوصول إلى قريتهم. وقرر السكان أن الحاجز الذي اقيم على الطريق يمنعهم من الوصول إلى حقولهم الواقعة على الجانب الآخر منه، ويضطرهم إلى اتخاذ طريق آخر طويل غير مباشر، كما أنه يعوق الاتصالات مع القرى الأخرى التي يتلقى أطفالها تعليمهم في عزون. وبعد أن قدمت بلدية القرية طلبات عديدة في هذا الصدد، أصدرت الإدارة المدنية أمرها مرتين بفتح الطريق، ولكن المستوطنين كانوا يعودون إلى سده في كل مرة. (هآرتس، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تمنع عمال البناء الذين استأجرتهم لجنة تعمير مدينة الخليل القديمة من مواصلة تجديد بيت فلسطيني قرب مستوطنة أفراهام أفينو، وذلك بسبب تجدد المجابهة مع المستوطنين الذين يعارضون أنشطة اللجنة التي تستهدف إعادة السكان إلى البيوت الفلسطينية المهجورة في مدينة الخليل القديمة. وورد في التقارير - أن العمل في التجديد أن أوقف في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن قذف المستوطنون العمال بالحجارة والفاكهة والبيض. وقال المتحدث باسم شرطة المنطقة، تعليقا على الحادث إن مسألة مشروعية أعمال التجديد ليست هي أهم ما في الأمر، مشيرا إلى أن هذه الأعمال أوقفت خوفا من أن تؤدي إلى انفجارات لا داعي لها في المنطقة بأكملها. أما عن كون الشرطة لم تتخذ أية خطوات ضد المستوطنين الذين قاموا بقذف الحجارة، فقد قال إنه لا يوجد دليل يثبت أن هناك حجارة قد ألقيت. (هآرتس، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام عشرات من السكان الفلسطينيين في يطه بمظاهرة للاحتجاج على محاولات المستوطنين من ماوون منعهم من العمل في أرضهم، التي تقع جنوب يطه وتبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم. وتلك الأرض هي مصدر رزق ٢٥٠ أسرة تقريبا. وقد حاول المستوطنون على مدى ثلاثة أيام منع السكان من العمل في أرضهم بحجة أنها ملك للدولة وليس للفلسطينيين حق فيها. وشكا السكان من أن المستوطنين يمنعونهم من إحضار جراراتهم إلى أرضهم الزراعية، ويقتلعون اسيحتهم، بل ويدمرون محاصيلهم. وقال المتحدث باسم الإدارة المدنية أنه عقب صدام حدث في الموقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وسببه محاولة المستوطنين منع السكان من العمل في أرضهم، قررت الإدارة المدنية فحص دعوى الفلسطينيين، ووجدت أن الأرض مملوكة بالفعل ملكية خاصة للفلسطينيين. وأضاف المتحدث أن محافظ الخليل ذهب إلى المنطقة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وأبلغ المستوطنين بأن الفلسطينيين مسموح لهم بمواصلة العمل في أرضهم. (هآرتس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٤ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أعضاء في لجنة الأراضي والاستيطان التابعة للمجلس الفلسطيني بجولة في منطقة يطه عقب صدام وقع حول أرض زراعية بين سكان القرية والمستوطنين من ماوون. وزار أعضاء المجلس خلة العذراء حيث كان المستوطنون يحاولون وضع يدهم على أرض يملكها فلسطيني ومنع مالكيها من دخولها. وقد أبلغت الإدارة المدنية المستوطنين بأن الأرض يملكها فلسطينيون، وأنهم غير مسموح لهم بأن يمنعوا ملاكها الشرعيين من دخولها. إلا أن المحامي موسى معامره، العضو في لجنة حماية الأرض في منطقة الخليل، قال إن هذا الإبلاغ ليس له أي وزن وادعى أن المستوطنين في المنطقة يتجاهلون القانون بصورة مستمرة ويغتصبون السيطرة على الأراضي المجاورة لمستوطناتهم. وزار أعضاء المجلس الفلسطيني أيضا موقعا مساحته ٢٠٠ دونم يسمى أم العريسة ويقع جنوب مستوطنة سوسية. وادعى صاحب هذه الأرض، وهو من قرية يطه، أن المستوطنين اقتلعوا مؤخرا أشجار زيتون كان قد غرسها. وصرح السيد موسى معامرة بأن الإدارة المدنية قامت في هذه الحالة أيضا بإبلاغ المالك بأن من حقه العمل في أرضه؛ إلا أنه لا يزال ممنوعا من دخولها ويخشى أنه إذا اقتلع أشجارا غرسها المستوطنون فيها فسوف تقدم ضده شكوى إلى الشرطة. وأخبر مزارعون فلسطينيون آخرون أعضاء اللجنة أن أحد المستوطنين من سوسية يرفع أغنامه وماعزه على أرضهم وأن الماشية تأكل محاصيلهم والبذور التي يفرسونها، ولكن الشرطة وجيش الدفاع الإسرائيلي لا يطبقان القانون على هذا المستوطن. وزار أعضاء اللجنة كذلك مبنى بلدية يطه، حيث تجمع مئات من الأهالي كي يخبروهم عن الصعوبات التي تعترضهم كلما أرادوا العمل في الأراضي التي يملكونها وتقع قرب مستوطنات. وادعى رئيس بلدية يطه، خليل يونس، أن مستعمرات ماوون، وكرم، وبيت ياتير، وإيتانيل، وسوسية التي أقيمت على أراضي القرية توسع من أراضيها بين وقت وآخر على حساب الأراضي التي يملكها أهالي يطه. (هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع عشرات من المستوطنين من شيلو وعاليه وسدوا طريق رام الله - نابلس للاحتجاج على زيادة عدد حوادث قذف الحجارة من قبل الفلسطينيين قرب مستوطناتهم. وقد وصلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بعد ذلك إلى الموقع وقامت بتفريق المستوطنين. وكانت قد حدثت قبل ذلك بأسبوع واقعة مشابهة سد فيها المستوطنون طريق رام الله - جيفعات زعيث. وأفادت التقارير عن وقوع عشرات من حوادث قذف الحجارة في جميع أنحاء الضفة الغربية كل يوم. (هآرتس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بقصد الاستجواب أربعة فلسطينيين وخمسة مستوطنين من الخليل، بشبهة اشتراكهم في مصادمة عنيفة في المدينة. وقد أطلق سراح المستوطنين بعد ذلك في اليوم نفسه، بينما وضع الفلسطينيون رهن الاحتجاز. وعلى حد قول المستوطنين، فإن عددا من شباب اليهود تعرضوا للهجوم من جانب خمسة فلسطينيين قذفوهم بالحجارة، وأهانوهم بالسباب، وحاولوا الاقتراب من الفتيات. وجاء عشرات من المستوطنين إلى مكان الواقعة لمساعدة الشباب. واصطدموا بالفلسطينيين. أما الفلسطينيون فيقولون إن المستوطنين بدأوا بالاستفزاز، دون أن يكون هناك أي احتكاك بينهم وبين مجموعة شباب اليهود. (هآرتس، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٢٨٧ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن بعض المستوطنين اليهود رشوا بالمواد الكيميائية ثمانية دونمات من أرض فلسطينية مزروعة بأشجار الزيتون في قلقيلية، مما أدى إلى تلفها كلها تقريباً. وبعد أيام قلائل، اقتلع المستعمرون ١٣٠ شجرة زيتون في المنطقة نفسها. وفي حادثة أخرى منفصلة، بدأ مستوطنون من مستوطنة راشيل توسيع مستوطنتهم على حساب أرض خاصة يملكها العرب في قريتي قريوت وجالود قرب نابلس. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٨٨ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، ألقت شرطة الحدود القبض على المتحدث باسم المستوطنين في الخليل، في المسجد الإبراهيمي (مغارة الأولياء)، بعد أن حاول إزالة لافتة لإدارة الأوقاف من الموقع. (هآرتس، ٨ كانون الأول/ديسمبر)

٢٨٩ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، نقل إلى مستشفى عالية في الخليل مؤذن خربة الحرائق (الواقعة على الأطراف الجنوبية للخليل قرب مستوطنة بيت هاغاي) وهو فاقد الوعي وقد أصيب برضوض خطيرة في رأسه وذراعه اليمنى وكتفه الأيسر. وجاء في الإفادة التي أدلى بها لمنظمة بتسيلم لحقوق الإنسان، أن مواطنين إسرائيليين مسلحين ويرتديان غطاء الرأس المميز (الكيبوت) ويقولان إنهما من أعضاء قوات الأمن، جاءاه في بيته وطلبا منه مرافقتهم إلى المسجد، وهناك اعتديا عليه بالضرب ومعهما ستة أو سبعة رجال آخرين مسلحين ويشبهونهما في المظهر. ويقول المؤذن إن أولئك الرجال هم من المستوطنين. (هآرتس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٠ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، قام مستوطنون من الخليل بقذف وفد فلسطيني من ٤٠ عضوا يرأسه رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة بالحجارة والبيض وبتوجيه الشتائم له. وقال السيد النتشة إن الجنود لم يتدخلوا. وعقب هذا الحادث اصطدم شباب فلسطينيون بجنود جيش الدفاع الإسرائيلي وقذفوا المستوطنين بالحجارة. وقد احتجز فلسطيني واحد. وشكا السيد النتشة أيضاً من حادثة أخرى وقعت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قذف فيها مستوطنون بالحجارة عمالاً فلسطينيين يقومون بتجديد المباني في المدينة القديمة، علماً بأن الشرطة امتنعت في هذه الحالة أيضاً عن التدخل، وقامت بدلاً من ذلك بالقبض على بعض العمال الفلسطينيين. (هآرتس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩١ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تعرض ثلاثة مصوري تليفزيون فلسطينيين يعملون لدى وكالات أنباء أجنبية للاعتداء بالسب والضرب من قبل مستوطنين قاموا أيضاً بتكسير أجهزة التصوير التي معهم. وقد حدثت الواقعة عندما وصل المصورون إلى بيت هداسا بعد إلقاء زجاجة حارقة فيه. وحسب أقوال أحد المصورين، فإن الجنود الذين كانوا واقفين قريباً لم يتدخلوا لحمايتهم. وفي واقعة أخرى في الخليل، هاجم مستوطنون عداً من الفلسطينيين وهم في طريقهم إلى إدارة الأوقاف لتسجيل أنفسهم من أجل القيام بأداء فريضة الحج. وفي حادثة ثالثة، أفادت المصادر الفلسطينية أن المستوطنين هاجموا فلسطينياً يركب دراجة قرب مجمع أفراهام أفينو. وذكر الأهالي الفلسطينيون أن مجابهات أخرى نشبت في المدينة عندما بدأ المستوطنون يقذفون التلميذات الفلسطينيات بالحجارة قرب بيت هداسا. ورد الفلسطينيون الذين تجمعوا

في الموقع بقذف المستوطنين بالحجارة، واستمر التراشق بالحجارة بين الجانبين إلى أن وصلت الشرطة وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي وقاموا بتفريق الفلسطينيين. وجاء على لسان شهود عيان فلسطينيين، أن فلسطينيا أصيب بجروح خفيفة في وجهه عندما ضربه الجنود. (هآرتس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٢ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد الزعماء اليهود في الخليل اجتماعا يستهدف وضع استراتيجية لمكافحة قيام الفلسطينيين بتجديد البيوت المهجورة في وسط المدينة وقرب بيت رومانو، بحجة أن هذا التجديد يشكل "تهديدا أمنيا" واضحا لاستقرار اليهود في المدينة. ومن التطورات الأخرى ذات الصلة، ذكر زعيم المستوطنين في الخليل، نعوم عرنون، أن جيش الدفاع الإسرائيلي أوقف عمل الفلسطينيين الذين كانوا قد بدأوا تجديد بيت قريب جدا من بيت رومانو. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٣ - وفي ٢٥ كانون الثاني/ديسمبر، أخرجت الشرطة زهاء ٣٠ من المستوطنين من مبنيين يمتلكهما الفلسطينيون في وسط مدينة الخليل، حيث حاول المستوطنون أن يسكنوهما. وقد أفرج عن المستوطنين في وقت لاحق من اليوم نفسه. وفي حدث آخر، قبضت الشرطة على ستة عمال فلسطينيين يقومون بأعمال التجديد في بيت فلسطيني يقع قرب مجمع أفراهام أفينو. وقال المتحدث باسم شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إن الشرطة أوقفت العمل وقبضت على العمال خشية أن تؤثر هذه العملية في "الأمن العام". وقد أدان رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشه عملية القبض على العمال ووصفها بأنها استسلام آخر لما يمارسه المستوطنون من ضغوط وعنف ضد العمل المشتغلين بالتجديد، وقال إن من حق سكان المدينة القديمة أن يجددوا بيوتهم، مضيفا أن من غير المقبول أن يتصرف الجيش والشرطة وفق تعليمات المستوطنين وأن يستسلموا لمطالبهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قتل فلسطيني بطلق ناري (انظر القائمة) على يد أحد المستوطنين من كفار داروم في منطقة غوش قاطيف. ويقول المستوطنون إن الرجل قتل بالرصاص بعد أن تسلل إلى المستوطنة وحاول مهاجمة اثنين من المستوطنين. إلا أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دفع بأن الفلسطيني لم يكن مسلحا ولم يدخل المستوطنة، وأنه كان مريضا عقليا، وقتل أثناء سيره في طريق قريب من سياج المستعمرة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر)

دال - معاملة المحتجزين

(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين

٢٩٥ - لا تتوفر معلومات في هذا الشأن.

(ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين

٢٩٦ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر أُضرب عن الطعام ١٦ محتجزا إداريا معتقلين في سجن كفار يونا، مطالبين بنقلهم إلى سجن مجدو حيث يوجد محتجزون إداريون آخرون. واشتكى المحتجزون من أنهم، منذ أن فر

محتجزان فلسطينيان من السجن في ٤ آب/أغسطس، قد حرّموا من جميع الحقوق التي كانت منحتهم إياهم دائرة السجن. وفي رسالة موجهة الى وزير الداخلية، ادعى المحتجزون أنهم يعاملون معاملة سيئة يوميا على أيدي آرمي السجن الذين يقطعون فترات نومهم وأوقات تناولهم وجبات الطعام ولا يحترمون أوقات صلاتهم. وقيل إن غالبية المحتجزين الإداريين في كفار يونا مصابون بأمراض القلب، ويعانون مشاكل ضغط الدم، والقصور الكلوي والسكري. وجرى نقلهم الى السجن التي تديرها دائرة السجن ليتمكنوا من الإقامة في أحوال احتجاز أفضل. بيد أنهم يدعون الآن أن أحوالهم أصبحت أسوأ مما كانت عليه في سجن مجدو. وأنكر متحدث باسم دائرة السجن بشدة الاتهامات قائلا إنه لم يحدث أي تدهور في أحوال الاحتجاز وادعى أنه لا تمارس أي سياسة انتقام ضد المحتجزين. (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٩٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، ادعت المحامية تامار بيلغ أن أحوال المحتجزين الإداريين في سجن أشموريت في كفار يونا قد تدهورت الى حد كبير منذ أن فر محتجزان فلسطينيان من السجن في ٤ آب/أغسطس. وأضرب المحتجزون عن الطعام لليوم الرابع على التوالي احتجاجا على الأحوال التي يحتجزون فيها. وطالبوا بنقلهم الى مرفق الاحتجاز التابع لجيش الدفاع الاسرائيلي في مجدو. وفي رسالة موجهة الى قائد شعبة المساجين التابعة لدائرة السجن، ادعت السيدة بيلغ أن الموظفين في السجن يتعمدون استفزاز المحتجزين الإداريين خلال وجبات الطعام وفترات المشي والزيارات. ومن الأعمال الأخرى التي يقوم بها الموظفون الصياح على المحتجزين، والإساءة لهم شفويا وتهديدهم بالضرب. وادعت المحامية في رسالتها أنه منذ أن فر المحتجزان الفلسطينيان وضع المحتجزون الإداريون في زنزانتين، وخفضت حصصهم من الطعام كما أن نوعية الغذاء أصبحت سيئة جدا. ويقوم آرمو السجن بتفتيش المحتجزين وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وربما تمت عمليات التفتيش في أثناء الصلاة أو أثناء تناول وجبات الطعام أو ساعات النوم. وأشارت المحامية أيضا في رسالتها الى أن فترات المشي خارج الزنزانة قصرت ولم تعد زيارات أفراد الأسرة ممكنة كالعادة. وفضلا عن ذلك، لم يعد مسموحا للسجناء تلقي الصحف العبرية، وأخذت منهم آلات الخياطة. ولم يعد مسموحا للمحتجزين كي ملابسه، كما منع السجناء الذين يعملون في السجن من مواصلة عملهم. وامتنع المتحدث باسم دائرة السجن عن التعليق على الاتهامات الواردة في الرسالة واقتصر على القول إن السجناء يعاملون "وفقا للنظام، والأوامر والاعتبارات الضرورية". (هآرتس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٩٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن المحتجزين الإداريين في سجن مجدو تظاهروا قبل أيام قليلة احتجاجا على تمديد فترة احتجاز بعض المحتجزين ستة أشهر. (هآرتس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٩٩ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت دائرة السجن بنقل ١٨ محتجزا إداريا كانوا مسجونين في سجن أشموريت في كفار يونا الى سجن عسقلان. وجاء هذا الإجراء على إثر إضراب عن الجوع قام به المحتجزون الذين احتجوا على تدهور أحوال احتجازهم وسجنهم مع المحتجزين الجنائيين. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٠٠ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن احتجاز أحمد قطامش، وهو أقدم سجين رهن الاحتجاز الإداري، مدد ستة أشهر أخرى. وتم تمديد احتجاز أحمد قطامش، ٤٦ سنة، وهو من حركي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مدة ثمانية أشهر. وورد في أمر الاحتجاز، الموقع من قبل العقيد ران شاماي، أن تمديد الاحتجاز كان ضروريا لأسباب أمنية وبسبب نشاط المحتجز في الجبهة الشعبية. بيد أنه لم توجه إليه أي اتهامات محددة. وقام المحتجزون الإداريون الفلسطينيون في سجن مجدو بمظاهرة احتجاج بالقرب من بوابة السجن على تمديد احتجاز قطامش ورفعوا لافتات كتب عليها "أوقفوا الاحتجاز الإداري". وقاطع نحو ٢٨٠ محتجزا إداريا في السجن لجنة الطعون لعدة أشهر. ويرى المحتجزون أن اللجنة غير ذات جدوى لأن المحتجزين لم يبلغوا بالاتهامات الموجهة ضدهم ولأنهم يعتقدون بأنه من غير الممكن تطبيق إجراءات قانونية عادلة في لجنة أحد أعضائها رجل عسكري. (هآرتس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٠١ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن أعضاء عدد من المؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان نظموا مسيرة في البيرة تعبيرا عن تضامنهم مع السجناء. وكان السجناء مضربين عن الطعام، مطالبين بإطلاق سراحهم وفقا لاتفاقات أو سلو. (جروسالم تايمز، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٠٢ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، انتقد قاض في محكمة صلح تل أبيب انتقادا شديدا للشرطة بسبب الأحوال المخجلة التي يحتجز فيها اثنان من سكان الأراضي قبض عليهما مقيمين في إسرائيل بصورة غير مشروعة لأغراض العمل. وقال القاضي إنه ينبغي التأكد من شكوى المحتجزين وأن "إسرائيل هي في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وليس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦". وقال محامي الدفاع عن الفلسطينيين أن أحد المحتجزين لم يغير ملابسه منذ ثمانية أيام أي منذ أن تم احتجازه لأن أسرته لم تحصل على تصريح لدخول إسرائيل وبالتالي فإنها لم تتمكن من أن تأتية بملابس بديلة. وكذلك فإن المحتجز لم يتمكن من الذهاب إلى المرحاض الذي هو بمثابة حفرة في الأرض. وذلك لأنه مشلول الساقين ولا يستطيع أن يجلس القرفصاء. وقال المحامي أيضا إن الشرطة لم تنفذ أمرا من المحكمة يسمح للمحتجزين بالتحدث إلى أهلهم يوميا بالهاتف. (هآرتس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٣ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة العليا أمرا مؤقتا يمنع جهاز الأمن العام من استخدام الضغط البدني خلال استجواب المحتجز الإداري مصطفى أبو ناصر ريثما تبت المحكمة في الطعن الذي رفعه. وخلال جلسة الاستماع قال ممثل جهاز الأمن العام إن السيد أبو ناصر قد تتوفر لديه معلومات يمكن أن تستفيد منها قوات الأمن لإفشال الهجمات الجماعية. وأضاف قائلا إن جهاز الأمن العام سوف يطلب، إذا لزم الأمر، إلى المحكمة العليا أن تلغي الأمر المؤقت. وكان قد أُلقي القبض على أبو ناصر، وهو طالب في جامعة بير زيت من سكان مخيم جباليا للاجئين قبل أسبوعين عند حاجز عسكري على الطريق بالقرب من بير زيت وكان لا يزال يجري استجوابه منذ ذلك الوقت. وادعى محاميه، أندريه روزنتال، أنه تعرض للتعذيب بالهز وأنه كان يوضع، بين فترات الاستجواب في وضع "الشبح"، أي أنه يؤمر بالجلوس على كرسي صغير ويدها مقيدتان خلف ظهره، ورجلاه مشدودتان، ويوضع رأسه داخل كيس، وتبث موسيقى صاخبة دون توقف. وفضلا عن ذلك، كان يجبر على القيام بتمارين الجثو مرارا متكررة، والوقوف مع رفع اليدين وأن

يتدلى من يديه على الباب. وفي حدث آخر ذو صلة، أفادت التقارير أن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب قدمت عريضة استئناف إلى المحكمة العليا بالنيابة عن محتجز إداري آخر يدعى وليد حمدان، لتعرضه للتعذيب على أيدي جهاز الأمن العام. وطُلب أيضا إلى المحكمة أن تصدر أمرا إلى جهاز الأمن العام بالسماح للمحامية ليا تزيميل بمقابلة المحتجز بهدف إسداء المشورة القانونية إليه وسماع شكواه. وتضمنت عريضة الاستئناف إدعاء بأن السيد حمدان كان قد أُلقي عليه القبض قبل اسبوعين وأنه يخضع إلى الاستجواب منذ ذلك الحين في المسكوبيه في القدس. ومددت فترة احتجازه بناء على أمر صادر عن محكمة عسكرية منعتة أيضا من مقابلة محاميته. وادعت السيدة تزيميل في عريضة الاستئناف أن التجربة أثبتت أن المحتجزين يمنعون من مقابلة محام يتولى الدفاع عنهم حتى يتمكن جهاز الأمن العام من استعمال طرق الاستجواب العنيفة ضدهم وإخفاء ذلك عن أعين الجمهور. وذكرت كذلك أن مثل هذه الطرق أدت في السابق إلى وفاة المحتجزين بمن فيهم عابد حريزات. (هآرتس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٤ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن رئيس لجنة الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، هشام عبد الرازق، قال إن إسرائيل تواصل انتهاك اتفاقات أوسلو والاتفاقيات الدولية في معاملتها للسجناء الفلسطينيين. وذكر السيد عبد الرازق أنه كانه ينبغي وفقا لاتفاق طابا، الإفراج عن حوالي ٧٠٠ محتجز على ثلاث مراحل. بيد أن غالبية المحتجزين، بمن فيهم النساء المحتجزات، لم يفرج عنهم بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحوال الاحتجاز تدهورت إلى حد كبير. واشتكى السيد عبد الرازق بوجه خاص من منع الزيارات الأسرية لعدة أشهر وأكد أنه على خلاف النظم السابقة، لا يسمح إلا للأقارب الأقربين والأخوة والأخوات دون سن ١٦ سنة أو الذين تفوق أعمارهم ٤٠ سنة بزيارة المحتجزين حاليا. وأخيرا، لاحظ أن اللجنة الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة للإفراج عن السجناء لم تجتمع خلال فترة الإثنى عشر شهرا الماضية وأنه لم يسمح له، هو وزملاؤه بزيارة السجناء منذ الانتخابات الاسرائيلية. (هآرتس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت المحكمة العليا على طلب الدولة بالسماح لجهاز الأمن العام باستخدام "الضغط البدني" في استجواب محتجز فلسطيني يشتبه أن لديه معلومات هامة عن هجوم "إرهابي" وشيك. وكان المحتجز، محمد حمدان، وهو أحد حركيي الجهاد الإسلامي المعروفين، من بين المرحلين إلى لبنان في عام ١٩٩٢. ومنذ عودته قضى معظم الوقت في المعتقل أو الاحتجاز الإداري. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سلم إلى جهاز الأمن العام لاستجوابه. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، التمس من المحكمة العليا إصدار أمر يمنع جهاز الأمن العام من تعذيبه خلال استجوابه. وبعد مضي يوم، وافقت الدولة على ذلك. بيد أن الدولة قدمت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر طلبا عاجلا لإلغاء الأمر المذكور على أساس أنها حصلت على معلومات جديدة تستلزم إجراء استجواب فوري ومكثف. (هآرتس، ١٣ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ و جروسالم بوست، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٦ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن مصادر تابعة لسلطات الأمن ومكتب رئيس الوزراء أعربت عن ارتياحها لقرار المحكمة العليا بالسماح لجهاز الأمن العام باستخدام "الأساليب البدنية"

في استجواب السيد حمدان، ومن جهة أخرى، أصدرت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل إدانة شديدة للهجة لقرار المحكمة العليا. وأعربت اللجنة في بيانها عن شكوكها في الحجة التي تذرع بها جهاز الأمن العام ومؤداها أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بحوزة حمدان معلومات حيوية يمكن، إذا ما تم الحصول عليها فوراً، إنقاذ أرواح ومنع تهديدات خطيرة تتعلق بأي نوع من الاستجواب. وكان قرار المحكمة العليا بإسقاط الأمر المؤقت الذي يمنع جهاز الأمن العام من ممارسة الضغط البدني خلال استجواب السيد حمدان قائماً على أساس ادعاء مكتب المدعي العام بأن قضية السيد حمدان "عبارة عن قنبلة موقوتة". وخلال جلسة الاستماع تحدث القاضي هيشين عن وجود قنبلة مزروعة وتوشك أن تنفجر في أي وقت في منطقة مزدحمة. وقال القاضي إنه لا يمكن أن يتصور، في مثل هذه الحالات منع اكتشاف القنبلة وتعطيل مفعولها، حتى وإن تطلب ذلك ممارسة الضغط البدني. ورفضت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب هذا التفسير الواسع لمفهوم "القنبلة الموقوتة". وترى اللجنة أن حالات "القنبلة الموقوتة" حالات نادرة، ومحدودة في الزمان والمكان وأنه لا يمكن تطبيق هذا المفهوم على عشرات الحالات التي يتوفر فيها "نوع من المعلومات التي يمكن أن تؤدي في مرحلة ما إلى وضع خطة لزرع قنبلة في وقت ما في مكان مجهول". وذكرت اللجنة أن المستجوبين توجد تحت تصرفهم وسائل قانونية عديدة ومختلفة لمواجهة حالات الشك هذه، بما في ذلك عزل المحتجزين لفترات معقولة، وباستخدام مختلف الوسائل الباردة، وفترات الاستجواب الطويلة، الخ. وأكدت اللجنة أن في حالة السيد حمدان بالذات لم يكن معروفاً ولم يتسن معرفة ما إذا كانت تنطبق عليه المعايير المحددة بدقة في حالة "القنبلة الموقوتة". وذكرت اللجنة أنه "حسب المعلومات المتوفرة لدينا حتى الآن"، "ألقي القبض على السيد حمدان قبل أربعة أسابيع وأنه يخضع إلى الاستجواب منذ ذلك الوقت - أي أنه قنبلة ذات فتيل شك طويل بوجه خاص". وفيما يتعلق بالظروف التي تم فيها إلقاء القبض على السيد حمدان، قال والده إنه ألقي القبض على ابنه يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وادعى أن الجنود حاصروا المنزل وكسروا الشبابيك ووقعت حجارة كثيرة في غرفة ينام فيها أطفال السيد حمدان. وقال أيضاً إن أسرته لم تتمكن من زيارته في السجن بسبب الإغلاق. (هآرتس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٧ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت المحكمة العليا عدة أساليب من الأساليب التي يتبعها جهاز الأمن العام في استجواب "إرهابي" مشتبه فيه، ومنها حرمانه من النوم ووضع رأسه داخل كيس. وبت القضاة في عريضة قدمها خضر مبارك الذي كان يخضع للاستجواب منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وادعى اندريه روزنتال محامي السيد مبارك أن ما وصفه جهاز الأمن العام بـ "الأساليب العادية" مثل إبقاء مبارك جاثماً في وضع غير مريح ساعات طويلة ورأسه داخل كيس ويداه مقيدتان بإحكام خلف ظهره، أو حرمانه من النوم، إن هي إلا تعذيب. وبعد سماع القضاة للشهادات السريّة، وافقوا على أن هذه الأساليب لها ما يبررها في حالة السيد مبارك. بيد أنهم قضوا بأنه كان على جهاز الأمن العام أن يتأكد أن قيود المحتجز لم تكن مُحكّمة إلى درجة تؤلمه. ووعدت الدولة بعدم تقييد أيدي السجناء خلف ظهورهم في أوضاع غير مريحة. وقال السيد روزنتال بعد جلسة الاستماع أنه على الرغم مما حققه من كسب ضئيل فإنه أصيب بخيبة أمل من جراء المزيد من الخسائر الكبيرة وذكر أن المحكمة برهنت على عدم رغبتها في معالجة مسألة التعذيب. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٨ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المحتجزون الفلسطينيون في إسرائيل الإضراب عن الطعام لمدة ٢٤ ساعة احتجاجاً على تدهور أحوال احتجازهم. حسبما يقول نادي السجناء الفلسطينيين، وردت تقارير متزايدة عن حدوث تدهور خطير ومستمر في أحوال احتجاز الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. (هآرتس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن الرابطة الدولية لحقوق الطفل قد طالبت دائرة السجون بتطبيق برنامج دراسة منتظم في مرافقها للقصر المعتقلين من الأراضي. وفي رسالة إلى مفوض السجون، أشار محامي الرابطة إلى أن المعتقلين القصر الإسرائيليين يوجد لهم مناهج غني. وكتب المحامي قائلاً إن الحق في الدراسة هو من الحقوق الأساسية للشخص تحت سن ١٨. وهذا الحق معترف به بموجب القانون الدولي وهو حق راسخ في قوانين البلدان المتنورة، بما في ذلك قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل. وردا على هذه الاتهامات، ذكر المتحدث باسم دائرة السجون أن تطبيق برامج دراسة منتظمة للقصر الفلسطينيين غير ممكن لدواعي الأمن. ومع ذلك فإن دائرة السجون تسمح لأي من المعتقلين لأسباب أمنية، بمن فيهم القصر، بالدراسة المستقلة. ففي جملة أمور، في وسع المعتقلين لأسباب أمنية الحصول على الكتب دون أي قيود تقريباً، والدراسة بالمراسلة، والقيود في المدارس التي تعقد امتحانات وفق مناهج التعليم في الأردن ومصر، وذلك بمساعدة موظفي التعليم. (هآرتس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣١٠ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل المحكمة العليا برفضها للترتيب الذي اقترحه مكتب النائب العام والذي يستمر بموجبه عقد جلسات المحاكمة المتعلقة بتمديد احتجاز سكان الأراضي الفلسطينية الذين اعتقلوا في إسرائيل في مرافق الاحتجاز وليس في المحاكم العسكرية. وطالبت الرابطة أيضاً بإعلام محاميي المحتجزين أو أقاربهم بالموعد المتوقع أن تعقد فيه الجلسات، وب عقد الجلسات من أماكن يمكن لأسر المحتجزين الوصول إليها. وتم تقديم الالتماس باسم أربعة محتجزين فلسطينيين في سجن كيشون. وذكر أحد المحتجزين أنه اقتيد دون أي تفسير إلى غرفة الاستجواب مقيداً بالأغلال ورأسه مغطى بجوال. وعند نزاع الجوال، وجد نفسه أمام ضابط أطلعته على أنه قد تم تمديد فترة احتجازه دون السماح له بالدفاع عن نفسه أو سؤاله عما إذا كان يرغب في حضور محام. وإثر تقديم الالتماس، اقترح مكتب النائب العام ترتيباً جديداً يتم بموجبه إعلام أي من محاميي المحتجزين أو أفراد أسرهم بمكان وموعد الجلسة، مع منح المحامين من الأراضي تصاريح لدخول إسرائيل لتمكينهم من تمثيل المحتجزين في إسرائيل وتقديم المشورة القانونية لهم. بيد أن مكتب النائب العام رفض طلب الرابطة المتعلق بعقد جلسات المحاكمة في المحاكم العسكرية. وادعى المكتب أن نقل المحتجزين إلى محكمة لتمديد فترة احتجازهم سيكون له أثر سلبي على الاستجواب وعلى أمن الدولة، بالنظر إلى طبيعة الاشتباهاة، والمنظمات التي ينتمي إليها المعتقلون، وما يشكلونه من أخطار. وردا على ذلك، قال دان ياكير وهو محام في رابطة الحقوق المدنية أنه لم يبذل أي جهد للموازنة بين متطلبات الاستجواب وبين إجراءات المحاكمة النزيهة وحقوق المعتقلين. وذكر أنه يرى، استناداً إلى تصريحات الادعاء، أن إجراءات المحاكمة تبدو وكأنها أمر مزعج يعوق فعالية الاستجواب. وحسبما يقول السيد ياكير، فإن عقد المحاكمات داخل أسوار السجون يؤثر في استقلال السلطة القضائية وثقة المدعى عليه بحياد القاضي. وعلاوة على ذلك،

ادعى السيد ياكير أن الترتيب الذي اقترحه مكتب النائب العام يشكل صعوبات تكاد تجعل حق المحامين والأقارب في زيارة المعتقلين لا قيمة له. وأعرب عن شكه في أن يتمكن أفراد الأسرة من الحصول على تصاريح دخول إسرائيل في الوقت المناسب في ضوء ما يكتنف الأمر من صعوبات بيروقراطية. وأخيراً، أشار إلى عدم توافر مكان في مرفق الاحتجاز في كيشون لجلوس المعتقلين ومحاميهم، وإلى أنهم مضطرون للوقوف أثناء الجلسة بالكامل. ولا يوجد بالحجرة سوى مقعد واحد يسع ثلاثة أشخاص، مما يجعل تصريح النائب العام بأن الجلسات ستكون علنية لا معنى له. (هآرتس، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٣١١ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت رابطة المحامين الفلسطينيين إضراباً احتجاجاً على قرار المحكمة العليا السماح لجهاز الأمن العام بممارسة الضغط البدني أثناء استجواب المحتجزين الفلسطينيين محمد حمدان وخضر مبارك. (هآرتس، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٣١٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تطالب الحكومة الإسرائيلية بأن تقدم إليها فوراً تقريراً خاصاً بشأن الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا والذي تأذن بموجبه للمستجوبين التابعين لجهاز الأمن العام بممارسة الضغط البدني أثناء الاستجوابات. وذكرت رسالة وجهها رئيس اللجنة إلى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة أن "اللجنة ترغب في التذكير بأنه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاقية جنيف، لا يمكن تبرير التعذيب تحت أي ظروف خاصة، ولا حتى في حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو انعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو غير ذلك من المسائل العامة الملحة". وذكر رئيس اللجنة، مشيراً إلى حكم المحكمة العليا، أن "هذه الأساليب لا تتماشى مع اتفاقية جنيف". (هآرتس، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٣١٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كشف تقرير نشرته جمعية السجناء عن أن الأحوال المتردية داخل السجون الإسرائيلية قد دفعت السجناء إلى محاولات للانتحار في سجن نيتزان. وقال التقرير إن الرسائل الصادرة من نيتزان ذكرت أن نحو ٨٨ سجيناً معتقلون في الحبس الانفرادي. (جروسالم تايمز، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٣١٤ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، طالبت المحامية تمار بيلغ، وهي محامية تمثل الرابطة الدولية لحقوق الطفل، بالتدخل الفوري للمحامي العسكري العام من أجل السماح للأسر والأقارب بزيارة المحتجزين من الأراضي المسجونين في السجون في إسرائيل. فالزيارات الأسرية، كما قالت المحامية، قد أوقفت تماماً منذ فرض الإغلاق الأخير في تشرين الأول/أكتوبر، رغم السماح بالفعل للعديد من العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة بدخول البلد. وطالبت المحامية أيضاً، في رسالة موجهة إلى المحامي العام العسكري، بإلغاء المعايير التعسفية التي يتقرر بموجبها السماح أو عدم السماح لأفراد الأسرة بزيارة المعتقلين، وبزيادة كفاءة عملية إصدار التصاريح. وذكرت الرسالة أنه بموجب القواعد التنظيمية الجارية، لا يتسنى إلا للوالدين، والأبناء، والأشقاء تحت سن ١٦ التقدم للحصول على تصاريح. ويمس هذا المعيار أفراد الأسرة الذين لا تشملهم هذه الفئات، وكذلك العديد من المعتقلين غير المتزوجين. وفضلاً عن ذلك، يتعين على

مقدمي الطلبات الانتظار لأسابيع عديدة قبل تلقي إجابة من سلطات الأمن الإسرائيلية. وادعت المحامية أن التجربة قد أثبتت أن عدد الطلبات التي يتم رفضها بصورة تعسفية قد ارتفع. وأن التصاريح التي يحصل عليها أفراد الأسرة تلغى تلقائياً في كل مرة يفرض فيها الإغلاق، وعلى أفراد الأسرة أن ينتظروا عدة أسابيع قبل السماح لهم بإعادة تقديم الطلبات. (هآرتس، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)

٣١٥ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، سمحت المحكمة العليا لجهاز الأمن العام بمواصلة استجواب محتجز فلسطيني دون السماح له باستشارة محاميه. ورفض القضاة مناقشة الخوف الذي أعرب عنه مقدمو الالتماسات من أن جهاز الأمن العام يقوم بتعذيب المعتقل. بيد أنهم قد أحاطوا علماً ببيان ممثل جهاز الأمن العام الذي ذكر أن الاستجواب يسير وفقاً للقانون. وكان المحتجز، أبو سرحان، قد اعتقل قبل ١٢ يوماً لاتهامه بجرائم تتصل بالأمن. ومنذ القبض عليه، صدر أمران يحظران عليه مقابلة محاميه ليا تريميل. وأثناء الجلسة، حاجت السيدة تريميل بأنه لا توجد معايير واضحة تحدد الحالة التي يسمح فيها لجهاز الأمن العام بإصدار مثل هذه الأوامر. فإصدار هذه الأوامر، حسبما قالت السيدة تريميل "يكاد يكون تلقائياً". (هآرتس، ١ كانون الأول/ ديسمبر)

٣١٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، نظم نحو ٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين مسيرة لصالح السجناء الفلسطينيين. وخرج المحتجون من النادي النسائي في الخليل متوجهين إلى نقطة التفتيش التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من قبة راحيل حيث ألقى المتحدث باسم نادي السجناء خطاباً دعا فيه الحكومة إلى تنفيذ اتفاقات السلام وإطلاق سراح الكثير من الفلسطينيين البالغ عددهم ٥ ٠٠٠ شخص الذين ما زالوا في السجون بسبب جرائم تتعلق بالأمن. واندفع المتظاهرون إلى الأمام حاملين لافتات تطالب "بالحرية للسجناء" وإلغاء الإغلاق، بيد أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين أطلقوا غازات مسيلة للدموع قاموا بتفريقهم. وأقيمت مسيرات مشابهة في المدن الفلسطينية الكبرى الأخرى بالضفة الغربية، من بينها رام الله، ونابلس، وجنين، وقلقيلية، والخليل. وذكر مسؤولو فتح أن القرار المتصل بالقيام بمسيرات قد دفعت على اتخاذه رسالة تلقوها من السجناء عن طريق محاميهم تفيد بأن السجناء قرروا القيام بإضراب عن الطعام احتجاجاً على اللامبالاة السائدة تجاه أحوالهم تحت الاعتقال. (جروسالم بوست، ١ كانون الأول/ ديسمبر)

٣١٧ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم محتجز فلسطيني التماساً إلى المحكمة العليا بإصدار أوامرها إلى وزير الدفاع وجهاز الأمن العام بالسماح له بمقابلة محاميه. وطلب إلى المحكمة أيضاً أن تمنع جهاز الأمن العام من تعذيبه. وكان المعتقل، وهو طالب بطلية الهندسة عمره ٢١ عاماً من العيساوية، قد ألقى القبض عليه قبل ثلاثة أسابيع بتهم تتصل بالأمن. وظل رهن الاستجواب منذ ذلك الحين في معتقل المسكوبيه في القدس. ومنذ اعتقاله، أصدر جهاز الأمن العام عدة أوامر بمنعه من الالتقاء بمحاميه. وفي الالتماس الذي قدم عن طريق الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، أعربت شقيقة المعتقل عن الخوف من أن يكون المقصود من وراء هذه الأوامر إخفاء أمر تعذيب جهاز الأمن العام لشقيقها عن الناس. وادعى الالتماس أن أفراد أسرة المعتقل يخشون أن يكون المحققون يستخدمون الإذن الذي أصدرته اللجنة المشتركة

بين الوزارات المعنية بجهاز الأمن العام "بهز" المعتقلين، وإبقائهم في أوضاع مؤلمة لساعات طويلة، وبث موسيقى صاخبة، وحرمانهم من النوم، ومنعهم من تناول الوجبات في ساعات معقولة وتركهم عراة أمام مكيفات الهواء. (هآرتس، ٥ كانون الأول/ديسمبر)

٣١٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن ثلاثة من الفلسطينيين رهن الاحتجاز الإداري قد قدموا التماسا إلى مفوض السجن يطالبون فيه بالمساواة في أحوال الاعتقال مع المحتجزين إداريا من الإسرائيليين الذين احتجزوا في السنوات الماضية في مرافق دائرة السجن. وحسبما ورد في الإفادات الخطية المشفوعة بقسم المقدمة من المعتقلين، جرى احتجاز جميع المحتجزين إداريا الـ ١٦ في سجن شيكما في غرفة حجمها ٣٦ مترا مربعا، بما فيها المرحاض. وكانت نوافذ الزنانة صغيرة وعليها قضبان وغير جيدة التهوية. وكان السجناء يمضون ١٩ ساعة يوميا في الزنانة. ولم يكن بالغرفة سوى خمسة كراسي، ومقعد مستدير صغير، وطاولتين من البلاستيك. وطالب مقدمو الالتماس، كخطوة أولى نحو مساواة أحوال اعتقالهم بأحوال اعتقال الإسرائيليين، ألا يحتجز ما يزيد على ستة معتقلين في زنانة واحدة وأن تكون جيدة التهوية، وتتسع لثلاث طاوولات، وستة كراسي، وطاوله للتلفزيون ومصابيح بالقرب من كل سرير. وطالبوا أيضا بأن يسمح للمعتقلين بالتحرك بحرية بين الزنانات، وبحرية الوصول إلى الفناء الداخلي حيث يمكنهم قضاء اليوم بالكامل، وبأن يسمح لهم بالاحتفاظ بالحواسيب وبالاتصال هاتفيا مع أسرهم ومحاميهم. (هآرتس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

٣١٩ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، منحت المحكمة العليا جهاز الأمن العام الإذن بمواصلة استجواب "الإرهابي" المشتبه به التابع لحماس، حسن سلامة. وأشارت المحكمة إلى أنها سوف تعيد النظر في الالتماس المرفوع من سلامة بشأن استجوابه بعد ٤٥ يوما. (جروسالم بوست، ١١، و ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٢٠ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بأن إضرابا عن الطعام نظمه المحتجزون من الفلسطينيين لأسباب أمنية في مرفق احتجاز كيشون قد دخل يومه الثامن على التوالي. وأبلغ المحتجزون محاميا من الرابطة الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة أنهم سيواصلون إضرابهم حتى يتم فصلهم عن المعتقلين لأسباب جنائية. وزعموا أن احتجازهم مع المعتقلين لأسباب جنائية يعرضهم للمخدرات والعنف. وأعربوا أيضا عن شكواهم من أحوال اعتقالهم. فذكروا أن ١٨ محتجزا يزدحمون في زنانة واحدة. ولا يوجد ما يكفي من الأسرة ويضطر ستة محتجزين إلى افتراش الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، فليس مسموحا لهم بتلقي أي زيارات أسرية، أو الوصول إلى الهاتف، وذلك لا يحدث بالنسبة للمحتجزين الإسرائيليين. (هآرتس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٢١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المحكمة العليا أمرا مؤقتا يحظر على المحققين التابعين لجهاز الأمن العام ممارسة الضغط البدني أثناء استجواب أحد حركيي الجهاد الإسلامي، وهو محمد حمدان الذي وصف جهاز الأمن العام حالته بأنها من قبيل "القنبلة الموقوتة". وقد صدر الأمر المؤقت بموافقة مكتب النائب العام الذي صرح بعدم وجود حاجة، في الوقت الحالي، لاستجواب السيد حمدان باستخدام الوسائل

البدنية. وادعت مصادر قريبة من حمدان بأن استجوابه قد توقف مؤخرا، رغم أنه لم يعترف بالتهم الموجهة ضده. وقالت تلك المصادر إن توقف الاستجواب وتصريح النائب العام يدلان على أن جهاز الأمن العام قد خلص إلى أن حالة حمدان لم تعد من قبيل "القنبلة الموقوتة". وذهبت هذه المصادر إلى أن جهاز الأمن العام قد ضلل المحكمة العليا بما قدمه من معلومات حتى يمكنه استجواب السيد حمدان باستخدام الوسائل البدنية. (هآرتس، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٢٢ - وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، قام ٦٠٠٠ سجين وسجينة من الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية بالإضراب عن الطعام احتجاجا على الأحوال السائدة في السجون. وأعربت جمعية السجناء الفلسطينيين عن قلقها إزاء نقل عدد من السجناء مؤخرا من سجن شاتا إلى سجن الدامون لأسباب لم يصرح بها. وطالب السجناء بأن تبلغ أسرهم بأمر نقلهم حتى تستمر في زيارتهم. (جروسالم تايمز، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر)

هـ - الضم والاستيطان

٣٢٣ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، خرج مئات من السكان في مسيرة إلى قبة راحيل احتجاجا على السياسة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية وأعمال "الحماية" التي يجري القيام بها حول الضريح. ورفع المحتجون لافتات تدعو إلى رفع إجراءات الإغلاق التي تمنع الفلسطينيين من دخول القدس والإفراج عن السجناء الفلسطينيين. (هآرتس، ٢٢ أيلول/سبتمبر)

٣٢٤ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قامت حركة احتجاج واسعة النطاق في بلدة بدو، شمال غربي القدس لإدانة ومواجهة التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وتكاثر الطرق الالتفافية. واحتجت الحركة بصفة خاصة على تواجد الجرافات من مستوطنة هار هادار، التي كانت تتحرك فوق أرض يملكها قرويون من بلدي بدو وبيت سوريك. (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٣٢٥ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، احتل أعضاء من منظمة اليعاد منزل آخر في قرية سلوان بالقدس الشرقية. وذكر أن المنزل قد تم شراؤه قبل ما يزيد على السنة ولم يتم شغله إلا بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية الرامية إلى إخلاء البيت من المستأجر السابق. وهذه الجماعة التي تزعمت في السنوات الأخيرة جهدا يرمي إلى نقل الأسر اليهودية إلى قسم النبي داود من سلوان، تملك في الوقت الراهن ١٠ بيوت في القرية.

٣٢٦ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، ذكر شهود عيان أن مستوطنين يهود يرافقهم جنود شوهدوا وهم يقومون بمسح للأرض في منطقة قبة الجانب في المدينة القديمة بالخليل. وبعد أسبوع، أعلنت إسرائيل أنها ستصادر ممتلكات أخرى في الخليل، وذكر أن القائمون بالمسح كانوا في المنطقة الواقعة جنوب الحرم

الإبراهيمي وفي منطقة مستوطنة بيت أبراهام قرب السوق. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد صادر صفا من الدكاكين في سوق الخضار بالخليل، قبل ذلك بأسبوعين (جروسالم تايمز، ٢٧ أيلول/سبتمبر)

٣٢٧ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، زار أرييل شارون وزير الهياكل الأساسية الوطنية مستوطنات نيتساريم وكفار داروم وغوش قطيف في قطاع غزة حيث اجتمع بممثلي المستوطنين. وأعرب المستوطنون عن ارتياحهم لعمليات جيش الدفاع الإسرائيلي الأخيرة في الأراضي وخاصة لأنه لم يصب حتى مستوطن واحد خلال كل الصدامات العنيفة مع الفلسطينيين. وأبلغ السيد شارون، من جهته، المستوطنين بأنه جاء ليعرب عن امتنانه لهم ولجيش الدفاع الإسرائيلي. وجوابا على سؤال صحفي عما إذا كان من الخطأ إنشاء مستوطنات مثل مستوطنة كفار داروم في مواقع هي مثار للإشكال مما يجعلها نقط صدام، صرح السيد شارون بأن كل مستوطنة في قطاع غزة مهمة وتؤدي المهمة الموكولة إليها. وأضاف قائلا إن جميع الدوائر الحكومية ملزمة بأن تقدم المساعدة إلى هذه المستوطنات، بل إن من دواعي سعادتها أن تقوم بذلك. وجوابا على سؤال عما إذا كان سيتم إنشاء حي جديد في مستوطنة كفار داروم، صرح السيد شارون قائلا "إنه بإرادة الله، ستنمو جميع المستوطنات وتزدهر تحت ظل الحكومة الحالية". وفي نهاية زيارة السيد شارون، صرح رئيس المجلس الساحلي الإقليمي لغزة بأن المستوطنين قد تلقوا أجوبة مرضية للغاية. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٣٢٨ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن حزب إسرائيل بعليا والحزب الديني الوطني قد طالبا رئيس الوزراء نتניהو بالسماح فورا باحتلال الشقق الفارغة البالغ عددها ٣ ٠٠٠ شقة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). (جروسالم بوست، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٩ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أخذ نتניהو على نفسه عهدا بأن يعمل شخصا من أجل الدفع بخطط تنمية المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة إلى الأمام، ردا على اتهامات وجهها إليه قادة المستوطنات، اتهموا فيها الحكومة بالمماطلة في تطوير المستوطنات. وخلال اجتماع مع قادة المستوطنات، أفادت التقارير بأن السيد نتניהو وافق على السماح بمشاريع تطوير معينة في المستوطنات، بما فيها شغل الوحدات السكنية القائمة التي ظلت فارغة في ظل الحكومة السابقة وبناء وحدات سكنية جديدة في مواقع أخرى. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٠ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، رفعت أربع أسر من القدس الشرقية كانت تملك عمارة سكنية على الحدود الشمالية من القدس دعوى أمام محكمة العدل العليا لاستصدار أمر يلزم جيش الدفاع الإسرائيلي بإجلاء جنوده عن العمارة. وكانت التقارير قد أفادت بأن جيش الدفاع الإسرائيلي كان قد احتل العمارة قبل ثلاثة أسابيع، في أعقاب قتال جرى في المنطقة بين الجنود ورجال الشرطة الفلسطينية، وأقاموا مركز مراقبة هناك يشرف على طريق القدس - رام الله. ولم تكن ثلاث أسر من الأسر الرافعة للدعوى أمام محكمة العدل العليا تسكن في البناية لأسباب عدة. أما الأسرة الرابعة فكانت تسكن في العمارة لمدة ثلاث سنوات وكانت غائبة عندما احتل الجنود بيتها. وعند عودتها، طردها الجنود الذين ادعوا بأن

العمارة "منطقة عسكرية مغلقة". وادعى رب الأسيرة أن الجنود قد ألحقوا الضرر بالبنية وبشقتهم. وذكر بأن الأبواب وأشياء أخرى قد كسرت وأن النوافذ والقضبان قد أزيلت. (هآرتس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣١ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، شرع حشد من المستوطنين من كريات أربع في إقامة سياج حول أرض عراء تغطي مساحتها عدة دونمات شمال المستوطنة. وقام رجال الشرطة الذين وصلوا إلى الموقع بعد أن تلقوا شكاوى السكان الفلسطينيين، بوقف العمل. وعلى حد قول رئيس مجلس كريات أربع، فإن الأرض المتنازع عليها تملكها الدولة وأن تسييجها يرمي إلى منع الفلسطينيين من الاستيلاء عليها. غير أن السكان الفلسطينيين الذين قدموا الشكاوى قالوا إن عملية التسييج كانت ترمي إلى خلق واقع على الأرض واغتصاب الأرض قبل التوقيع على اتفاق يتعلق بإعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الخليل. (هآرتس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٢ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، طاف أعضاء حركة الطريق الثالث وأعضاء من الكنيسة بالمستوطنات اليهودية في قطاع غزة للتعرف على المشاكل التي يواجهها المستوطنون. وصرح يهودا هاريل، رئيس الحركة، وألكس لوبوتسكي، عضو الكنيسة، بأنهما يريان ضرورة تعزيز المستوطنات في غوش قطيف وتنفيذ برنامج الحزب الرامي إلى الفصل بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني. وقال عضو الكنيسة إيمانويل زيسمان بأن من الواجب حماية مستوطنتي نيتساريم وكفار داروم. غير أنه شدد على أنه إذا تبينت استحالة الاحتفاظ بالمستوطنتين في إطار اتفاق دائم، فإنه سيتعين نقلهما إلى منطقة غوش قطيف التي يمكن أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته، كشف أحد كبار ضباط الجيش في المنطقة عن أن عدد الجنود في المنطقة قد ازداد وأن المراكز الأمنية والمواقع المحصنة قد عززت. (جروسالم بوست، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٣ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، صرح وزير الإسكان، مايير باروش، بأنه ستلزم في خطة إسرائيل الرئيسية للتطوير والتشييد الإشارة أيضا إلى المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وأدلى السيد باروش ببيانه هذا خلال مؤتمر نظمه مركز التشييد الذي يوجد مقره في القدس بشأن موضوع "وزارة الإسكان وتحديات التخطيط لعام ٢٠٠٠". (هآرتس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٤ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مسؤول عن المستوطنات رفيع المستوى مع نتنياهو، لوضع تفاصيل من شأنها أن تتيح بيع ما يقارب ٢ ٤٠٠ وحدة سكنية مملوكة للحكومة في الأراضي. وجرى الاجتماع بعد أسبوع من وعد السيد نتنياهو قادة المستوطنات بأنه سيضمن شخصا رفع التجميد المفروض على بيع هذه البيوت. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت اللجنة المالية التابعة للكنيسة على ميزانية بمبلغ ٥٧ مليون شاقل إسرائيلي جديد لإتمام الهياكل الأساسية للبيوت. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سُمح لستة تلاميذ من مدرسة دينية يهودية (بيشيفا) وحاحامهم بدخول مدرسة دينية (بيشيفا) في قبر يوسف في نابلس. وكانت هذه أول مرة يسمح فيها جيش الدفاع الإسرائيلي للتلاميذ بدخول المكان منذ نشوب المعركة هناك قبل أربعة أسابيع. وذكرت التقارير أن الأشخاص السبعة قد نقلوا إلى المجمع تحت حراسة مشددة لجيش الدفاع الإسرائيلي واقتسموا المكان مع ما يقارب ٣٠ جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي. وقبل حدوث الاضطرابات، كان ثمة في المكان ٧٠ تلميذا وستة جنود. غير أن ناطقا باسم المدرسة الدينية اليهودية كشف عن أن عدد التلاميذ سيتزايد تدريجيا وأن المؤسسة تُخطط لبناء مبنى دائم للاستعاضة عن المبنى المؤقت الذي أحرق أثناء الاضطرابات. (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتل من جديد ممثلون لجماعة منتسبة إلى عترتيت كوناهايم بناية في القدس الشرقية كانت الشرطة قد طردتهم منها قبل شهر. وجاء هذا الاحتلال بعد أن توصلت هذه الجماعة إلى اتفاق مؤقت مع الأسرة العربية التي تدعي امتلاكها لجزء من البناية. وظلت دورية من شرطة الحدود مرابطة خارج البناية، حتى لا تؤدي عودة الجماعة اليهودية إلى حدوث قلاقل. ولمحت مصادر مقربة من جماعة المستوطنات إلى أن المبنى، الواقع قبالة القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، قد يُستخدم لأغراض تجارية ستجذب المستهلكين اليهود، من قبيل إنشاء مقهى أو مطعم، ورفضت إيراد المزيد من التفاصيل. (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٧ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت التقارير أن بلدية القدس الغربية قد أعلنت عن خطة لنزع ملكية ٣٠٠ دونم إضافية من الأرض في حي شعفاط في القدس الشرقية. وقد نزع ملكية ثلاثة آلاف دونم مملوكة للفلسطينيين مؤخرا في المنطقة نفسها لأغراض الاستيطان اليهودي. وتقع ٣٠٠ دونم من الأرض تلك في مكان تنوي البلدية أن تشق فيه الطريق رقم ٢١ لتستخدمها مستوطنة رامات شعفاط. ويسكن هذه المستوطنة اليهود الأورثوذكس المتشددون، وتشمل ما يزيد على ٢٠٠٠ وحدة سكنية بنيت على قطعة أرضية كبيرة تعود إلى شعفاط التي نزع ملكيتها في البداية للاستعمال العام. ونزع حتى الآن ملكية ما يزيد على ٧٧ في المائة من أرض شعفاط لأغراض بناء المستوطنات اليهودية وشق الطرق المؤدية إلى هذه المستوطنات أو لأغراض استعمالها كمناطق خضراء. (جروسالم تايمز، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٨ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس بلدية القدس، إيهود أولمرت، أن الحكومة قد وافقت على خطة من أربع سنوات قيمتها عدة ملايين من الشاقلات لتحسين الهياكل الأساسية والخدمات لعرب القدس لتظهر التزامها بصيانة القدس الشرقية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. ووافق السيد نتניהو ووزير المالية دان ميريدور مبدئيا، على هذه الخطة التي تشمل مشاريع منها شق طرق جديدة وإقامة شبكة صرف صحي وإنشاء مدارس ومرافق رياضية. ولم توضع بعد تفاصيل هذه الخطة بالتحديد. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣٩ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أوردت التقارير أن السيد نتنياهو، قد أعطى موافقته بشغل ٣ ٠٠٠ شقة في الأراضي المحتلة. وبدأت وزارة التشييد والإسكان تقيم ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية تقريبا من الوحدات التي بُنيت في الأراضي في أوائل التسعينات قبل عرضها للبيع. وصرح ناطق باسم الوزارة بأن تحديد الأسعار سيستغرق عدة أشهر. وذكر أن هذه المشاريع قد شرعت فيها حكومة شامير وأنهيت في العديد من الحالات تحت حكومة رابين. غير أنه نظرا للتجميد الذي فرضته حكومة العمل، فإنها لم تُعرض للبيع. وذكر أن هذه الشقق تنتشر عبر الأراضي المحتلة، ويقع معظمها في مستوطنات أرييل، وكارني شومرون وكريات أربع. وعلى حد قول وزارة الإسكان ومسؤولي المستوطنات، فإن المستوطنين انتقلوا إلى ١ ٧٠٠ وحدة سكنية تقريبا وكانوا في بعض الحالات يدفعون الإيجار إلى المستوطنة أو يودعون المال في حساب مصرفي للحكومة. وفي بيان صادر ردا على قرار بيع البيوت، اتهمت حركة "السلام الآن" الحكومة بأنها تبذل الأموال العامة وتمنح الشقق للمستوطنين بالمجان تقريبا. واتهمت حركة ميريتز الحكومة أيضا بأنها تخطط لبيع الشقق بسعر أقل مما صرفته عليها. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤٠ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت حركة السلام الآن المستوطنين بإنشاء مستوطنة جديدة تتألف من ١٤ مسكنا متنقلا على بعد كيلو متر من مستوطنة إيتامار في السامرة (الضفة الغربية). وفي رسالة موجهة إلى مردخاي، وزير الدفاع، طلب رئيس الحركة إجلاء المقطورات السكنية التي كانت مسكونة بالفعل. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤١ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المركز من أجل حماية الفرد التماسا إلى محكمة العدل العليا لمنع وزارة الداخلية من إلزام سكان القدس الشرقية العرب باتباع عدد من الإجراءات التي لم يطلب من السكان الإسرائيليين الآخرين اتباعها من أجل الحصول على بطاقة هوية جديدة، في حالة سرقة بطاقة الهوية أو ضياعها. وادعى أحد محامي المركز في الالتماس بأن سكان القدس الشرقية العرب هم المقيمون الوحيدون في البلد الذين يتعين عليهم أن يحضروا شهادات من قاض، وشرطي، ومختار (رئيس القرية) بغية الحصول على بطاقة هوية. وتضمن الالتماس اتهامات أخرى مفادها أن الحصول على الشهادات ينطوي على صعوبات عديدة، بما في ذلك الاستجابات المهينة والانتظار في قسم الأقليات في مركز الشرطة، كما لو كان الطالبون مشتبهيين بارتكاب جرائم. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدان الأمين العام المجلس الوزاري للسلطة الفلسطينية الخطة الإسرائيلية الجديدة لبناء ٨ ٢٠٠ وحدة سكنية أخرى في الضفة الغربية. ولقد كشف النقاب عن هذه الخطة في الصحيفة اليومية الإسرائيلية يديعوت أحرنوت التي نقلت عن المسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية قولهم إن الحكومة قد وافقت على بناء ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة كريات سيفر، وبناء ٣ ٥٠٠ وحدة أخرى في مستوطنة ماتتياهو جيمل و ٧٠٠ وحدة في أور شامية اللتين تشكلان جزءا من الحزام المعروف بموديين، الواقع في منتصف الطريق بين تل أبيب والقدس. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقف العشرات من المقيمين الفلسطينيين في قرية خربتا (منطقة رام الله) في طريق الجرافات التي كانت تحمل العمال لتوسيع مستوطنة كريات سيفر وقذفوها بالحجارة. وقامت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي التي وصلت إلى الموقع بوقف العملية بصورة مؤقتة. (هآرتس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت محكمة العدل العليا التماسا بوقف تشييد الحي اليهودي موضع الخلاف على جبل أبو غنيم في القدس. ورحّب بوروش وكيل وزير الإسكان بقرار المحكمة، وصرح بأن وزارة الإسكان سوف تبدأ على الفور بالعمل في المشروع. وأفادت التقارير بأن السيد بوروش صرح لإذاعة الجيش بأنه تقرر أن تتضمن مرحلة التشييد الأولى زهاء ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية. وأصدرت حركة السلام الآن بياناً يدين التشييد المزمع وحذرت من وقوع مواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حينما تبدأ عملية التشييد. ولقد قدمت خطة جبل أبو غنيم في عام ١٩٩٠ ولكن تقرر تأجيلها بسبب تكرار تقديم الالتماسات إلى المحكمة ضد نزع ملكية الأراضي لهذا الموقع وبسبب الضغط على الصعيدين الفلسطيني والدولي ضد البناء في منطقة ضمت إلى القدس في عام ١٩٦٧. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٥ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية قد منعت الجمعية الزراعية الفلسطينية من رصف طريق زراعي يربط بين قرية جوريش في منطقة نابلس ومنطقة الغور حوالي أريحا. ومنع العمل أيضاً في ٢٥ طريقاً زراعياً بالقرب من قرية قوصين. وكان هذا جزءاً من تحرك لمنع الفلاحين الفلسطينيين من دخول المناطق التي سبق أن صودرت. (جروسالم تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٦ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أخذ أرييل شارون وزير الهياكل الأساسية الوطنية عهداً على نفسه بالإسراع في تشييد الآلاف من الوحدات السكنية وعدة طرق إلى الشمال من رام الله. ووعد السيد شارون، الذي كان في طليعة جهود استيطان سابقة، بأن تمضي حركة الاستيطان قدماً في مسارها. وصرح السيد شارون في أثناء جولته في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأن هناك ما يكفي من الأراضي في المنطقة لبناء زهاء ٢٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات أتريت وناهليل وهالاميش. وقال السيد شارون، إن معظم الأراضي قيد البحث تعد أراضي مملوكة للدولة ولذلك لا تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مصادرة أو شراء قبل عملية التشييد. ويرمي إعلان السيد شارون، فيما يبدو، إلى تهدئة قادة المستوطنين الذين كانوا مستائين بسبب خطط الانسحاب من الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٧ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن الحكومة الإسرائيلية قد رحبت بخطة لبناء مستوطنة جديدة تقع إلى الشمال من رام الله وتشمل ٢ ٠٠٠ شقة لتسكين يهود متدينين. (جروسالم تايمز، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٣٦ عاماً فأردته قتيلاً (انظر القائمة) وأصاب ١٢ آخرين بجراح (اثنان منهما أصيبا بجراح متوسطة

والآخر بجراح طفيفة) وذلك خلال تظاهرة قام بها السكان الفلسطينيون ضد قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٢٠٠٠ دونم من أراضيهم بغية توسيع مستوطنة كريات سيفر. وأفادت التقارير بأن هذه الحادثة وقعت حينما انطلق حوالي ٢٠٠ من المحتجين الفلسطينيين، بمن فيهم رجال ونساء مسنون من قرى خربثا، ونعلين ودير قديس، من الجامع المركزي في دير قديس وتوجهوا نحو مستوطنة كريات سيفر حيث كانت الجرافات تعمل في الأرض لإقامة مشروع إسكان يهودي. ووفقا لما أفاد به عدد من شهود العيان، ظهر حوالي سبعة من الجنود من وراء أشجار الزيتون وأصدروا أوامرهم للمتظاهرين بالتوقف، ودفعوهم إلى الخلف. وحينما تجاهل المحتجون الأمر وتقدموا لمسافة عدد قليل من الأمتار، ألقى الجنود قنابل غازية مسيلة للدموع. ورد بعض الفلسطينيين بإلقاء الحجارة، وعنذ فتح الجنود النيران من بعد يقل عن ١٠ أمتار، مما أدى إلى قتل فلسطيني. وصرح أصدقاء الضحية بأنه كان يحمل حينما قتل أوراقا تثبت ملكية أسرته للأرض التي توسعت عليها مستوطنة كريات سيفر. وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانا جاء فيه أن الجنود قد تصرفوا وفقا للقواعد. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت مواجهات بين مستوطنين يهود وفلسطينيين في غيغات هازاييت، الواقعة إلى الشمال من مستوطنة افرات في غوش أزيون. ووقعت الحادثة بعد أن بدأ المجلس المحلي في إفرات في تشييد طريق أمني في منطقة "غيغات هازاييت" التي كانت مسرحا لاشتباكات عنيفة في أثناء فترة الحكومة السابقة. واحتجز ثلاثة من الفلسطينيين الذين جلسوا أمام جرار وحذروا سائقه وموظف الإدارة المدنية من مواصلة العملية وقامت شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بالتحقيق معهم. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنف المستوطنون العمل تحت حراسة عسكرية شديدة واستكملوا رصف الطريق الأمني. (هآرتس، ١٣ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٠ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت لجنة الأرض والمستوطنات التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني تقريرا ادعت فيه أن المقيمين في خمس قرى فلسطينية في منطقة قلقيلية قد منعوا من الوصول إلى مزارعهم دون الحصول على تصريح خاص لا يمنح إلا للسكان الأكبر سنا. وهذه القرى، التي تقع بين سلفيت وقلقيلية، هي الزاوية ومسحة وعزون وسنيريا وبيت أمين. وتمتد المنطقة المحظورة لتشمل ما مساحته ٥٠٠ دونم. وأوضح التقرير بأنه لا يسمح لا للآلات الزراعية ولا للأغنام والماعز بدخول أرض المزارع، وهو إجراء تعتقد اللجنة بأنه يرمي إلى الإضرار بالأرض ومنتجاتها ويجبر الفلاحين على التخلي عنها. (هآرتس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥١ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت الجرارات الإسرائيلية تسوية الأرض الفلسطينية في دير قديس، الواقعة إلى الغرب من رام الله، وذلك على الرغم من أمر استبقاء الحق الصادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٢ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، منعت الإدارة المدنية مجموعة من الفلسطينيين من العمل على الأرض الواقعة على تل يعرف باسم "غيغات هازاييت". وصرح متحدث باسم الإدارة المدنية بأن

الفلسطينيين، الذين هم من قرية اروطاس قد بدأوا في العمل على أرض تمتلكها الدولة. وأفادت التقارير بأن مقاول يهودي كان قد بدأ قبل أسبوع في أعمال حفر على الأرض لإقامة مشروع سكني لمستوطنة افرات. وكان العمل جاريا في المراحل الأخيرة من مشروع آخر للمستوطنة لتشييد زهاء ٣٠ وحدة سكنية ومدرسة على الجانب الآخر من التل. (جروسالم بوس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٣ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن وزارة الصناعة والتجارة قد أصدرت تأكيدات لمستوطنة امانويل بأنها ستساعدها في تعمير منطقة صناعية إضافة إلى تشييد زهاء ٢٠٠ وحدة سكنية في المستوطنة. وأصدر وزير الدفاع مردخاي مؤخرا موافقة نهائية لتشييد المساكن، ومن المتوقع بناء ٥٠٠ منها في عام ١٩٩٧ والباقي في عام ١٩٩٨. وكانت مشاريع ايمانويل هي الأولى التي ستنفذ بناء على مبادرة من حكومة نتنياهو. وأصدرت الحكومة موافقتها أيضا على تشييد زهاء ٢٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنتي كريات سيفر وماتيتياهو. وكانت المخططات قد رسمت في عهد الحكومة السابقة. وفي حدث آخر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كشف موظفو بلدية القدس النقاب عن تخصيص مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد في الميزانية من أجل تخطيط مشروع الباب الشرقي المختلف عليه، والذي سيعتبر عليه، إذا اعتمد، نزاع ملكية الأراضي التي يمتلكها العرب. ومن المقرر أن يشمل مشروع الباب الشرقي تشييد ما يقرب من ٢ ٢٠٠ مسكن لأسر يهودية وتشييد مجمع تكنولوجي، يغطي المنطقة الواقعة بين مستوطنة بيسجات زيف، وطريق معالي أدوميم الرئيسي وقرية حزما. ولقد طرحت فكرة المشروع لأول مرة في وقت متأخر من الثمانينات حينما كان أرييل شارون وزيرا للإسكان. ولطالما صرح رئيس بلدية القدس اولمرت بأنه يؤيد البدء في عملية التشييد بأسرع وقت ممكن. وفي حدث آخر، اشتبك زهاء ٣٠ من الفلسطينيين من سكان قرية اروطاس (منطقة بيت لحم) مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وحاول السكان منع الجرارات من تنفيذ أعمال تسوية الأراضي من أجل توسيع مستوطنة ارفات، وذلك انتهاكا لأمر مؤقت أصدرته المحكمة بمنع العمل في الموقع ريثما تتم المداوالات النهائية بشأن الالتماس الذي قدمه المقيمون. ولقد تشاد عضو المجلس الفلسطيني بشارة داود مع ضباط الشرطة في أثناء الحادث في حين ألقت شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) القبض على الفلسطينيين من قرية الخضر. (هآرتس، جروسالم بوس، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٤ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صادر مستوطنون يهود من افرات ١٢٥ فدانا من الأرض التابعة لقرية الخضر وارطاس في منطقة بيت لحم. وقام المستوطنون برصف طريق تحت حماية الجنود والشرطة. وفي حدث منفصل، منع الجنود الإسرائيليون ثلاثة من ملاك الأراضي من قرية بيت أمين في منطقة قلقيلية من القيام بحرق أرضهم. وعندئذ أبلغت السلطات الإسرائيلية ملاك الأراضي بأنه تم شراء ٢٥ دونما من أرضهم وأصبحت الآن مملوكة لإسرائيل. (جروسالم تايمز، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ادعت حركة السلام الآن بأن ما يزيد على ٩٠٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد قد خصصت من ميزانية الدولة لتوسيع المستوطنات، ورصف الطرق، في الأراضي، ومنح مزايا شتى للمستوطنين، ومصادرة الأرض في جبل أبو غنيم في القدس وحماية المستوطنين في النبي داود

بالقدس. وفي مذكرة موجهة إلى رئيس الوزراء نتيناها، ادعت حركة السلام الآن أيضا أن الحكومة لم تتوقف عند هذا الحد بل قررت أيضا بيع ٣٠٠٠ شقة في الأراضي بسعر يقرب من زهاء ١٥٠٠٠ دولار للوحدة، وكان بيعها قد تجدد في عهد الحكومة السابقة. (هآرتس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع مشترك للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية واتخذ قرارا بشأن المواجهة مع إسرائيل على أربعة محاور فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات. وادعى الاجتماع المشترك بأن السياسة ترمي إلى وضع القدس تحت الحصار وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات. وطالب القرار الذي اتخذ في الاجتماع بإعادة المطالبة بالأرض، وفتح طرق جديدة فيها، ودعم المزارعين سياسيا وماليا، وكذلك المواجهة الشعبية في كل مرة تظهر فيها الجرارات الإسرائيلية على أرض فلسطينية. وأعربت السلطة الفلسطينية عن قلقها بصفة خاصة إزاء الإذن الممنوح لوزير الدفاع لبناء زهاء ٢٠٠ ١ وحدة سكنية في مستوطنة إيمانويل وذلك من شأنه أن يضاعف حجمها، وتوسع مستوطنة كريات سيفر. وتقع مستوطنة إيمانويل على بعد يزيد على ٢٥ كيلومترا من الخط الأخضر في حين تقع كريات سيفر بالقرب منها. ويقطن في كلتا هاتين المستعمرتين يهود من متطرفي الأرثوذكس الذين يعتبرهم الفلسطينيون بأنهم أكبر المعارضين الدينيين المتعصبين ضد التسوية المتعلقة بالأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٧ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت جمعية سانت إيفس وهي منظمة لحقوق الإنسان التماسا آخر لدى محكمة العدل العليا تطلب فيه وقف أعمال تسوية الأرض في منطقة قرى أرتاس وواد رحال والخضر بالقرب من مستوطنة افرات. وكانت المنظمة قد حصلت من المحكمة في اسبوع سابق على أمر مؤقت بوقف العمل في المنطقة حتى يتبين من هو مالك الأرض. ولكن بما أن الأمر أشار فقط إلى قطعة واحدة محددة من الأرض، أبطل المستوطنون منعه وذلك بنقل جراراتهم إلى قطعة أخرى تقع على المنحدر الجنوبي من مستوطنة غيفعات هازاييت. ووفرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الحماية للمستوطنين ومنعت السكان الفلسطينيين من الاقتراب من الموقع ومضايقة المستوطنين الذين واصلوا العمل على نحو ما حاولوا في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومنع جيش الدفاع الإسرائيلي مساحي الأرض التابعين لجمعية سانت إيفس من القيام بمسح الأرض. وأعربت الجمعية عن مخاوفها إزاء الحركة التي كانت ترمي إلى إيجاد واقع على الأرض قبل أن يثبت السكان ملكيتهم لها. ووقعت مواجهة عنيفة على الموقع بين المستوطنين والفلسطينيين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما حاولت أسرة فلسطينية تمتلك ثلاثة دونمات من الأرض داخل حدود مستوطنة افرات من بناء سور حجري حول قطعتهم. (هآرتس، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٥٨ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم أربعة من الفلسطينيين التماسا إلى محكمة العدل العليا لمنع المستوطنين من افرات من البناء على أرضهم. وأدعى مقدمو التماس بأنهم عندما احتجوا ضد عمل الجرارات على أرضهم، أبعدهم الجيش عن الأرض لضمان أن يواصل المستوطنون عملهم. ورد الجيش على هذا الادعاء، بالقول إن الأرض ملك للدولة ومشمولة في الخطة الرئيسية لمستوطنة افرات. بيد أن التماس

ادعى بأن ليس بمستطاع الجيش أن يثبت ذلك. وادعى أيضا بأن الجيش قد منع الفلسطينيين من القيام بمسح الأرض بغية إعداد خرائط لمساعدة ادعاءاتهم. (جروسالم بوسست، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٥٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المحامي الياهو ابرام من الإدارة القانونية التابعة لمركز الدفاع عن الفرد، من الي سويسا وزير الداخلية اصدار أمر بنشر القواعد والمعايير التي يسترشد بها موظفو سجل السكان بالقدس الشرقية فيما يتعلق بتسجيل الأطفال الفلسطينيين حينما تكون الأمهات فقط من المقيمين بالمدينة. وفي رسالة موجهة إلى وزير الداخلية، صرح السيد ابرام بأن مكتب سجل السكان في القدس الشرقية يعمل بموجب معايير وقواعد غير معروفة للحقوقيين العاملين في منظمات حقوق الإنسان. وادعى أيضا أن الحقوقيين قد تلقوا مؤخرا رسائل رسمية من وزير الداخلية تقرر بموجبها اعتماد معيار جديد تترتب عليه آثار بعيدة المدى، أي أن تكون الأم أو والداها ممن عاشوا في القدس منذ عام ١٩٦٧. وصرح السيد ابرام بأن هذا المعيار، حسب رأيه، تمييزي وغير قانوني. (هآرتس، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٦٠ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعى فلسطيني من سكان ارطاس أن مستوطنين من افرات بدأوا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في رصف طريق على أرضه. وأفادت التقارير بأنه بعد أن أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مؤقتا ثانيا بمنع المستوطنين من التعدي على الأرض التابعة لسبع أسر من ارطاس والخضر، استأنفت جرارات المستوطنين العمل على قطعة ثالثة من الأرض لم تكن مشمولة بأوامر المحكمة. واشتكى سكان القرى من أن المستوطنين الذين أبطلوا مفعول كل أمر مؤقت يحظر التعدي على حدود الغير أو انتهاك ملكه وذلك بالانتقال إلى موقع آخر. وقال سكان القرى إن جيش الدفاع الإسرائيلي قد وفر الحماية للمستوطنين. وردا على الاتهامات، صرح مجلس افرات المحلي بأن الأرض قيد النظر ملك للدولة وهي مشمولة في الخطة الرئيسية للمستوطنة. (هآرتس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٦١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن سكان قرية الخضر يخشون حدوث موجة جديدة من مصادرة أراضيهم الزراعية لفائدة مستوطنة نيفي دانيال. وقدر عشرات من السكان أن أعمال المصادرة الجديدة ستشمل قرابة ٢٠٠٠ دونم من أراضيهم الصالحة للزراعة. وذكرت الإدارة المدنية أن الأرض المعنية مملوكة للدولة ولكنها لم تستطع أن تبين مساحتها. (هآرتس، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٢ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن السيد نتانياهو أخبر زعماء المستوطنات في وادي الأردن أن وادي الأردن ومعالى أفرام سيظلان "جزءا لا يتجزأ من إسرائيل في أي اتفاق مع الفلسطينيين بشأن الوضع النهائي". وأعلن السيد نتانياهو أن المستوطنات في المنطقة ستحصل عما قريب على الموافقة النهائية لبناء ٤٧٠ وحدة سكنية جديدة. وأكد لزعماء المستوطنات أن الحكومة ملتزمة التزاما تاما بتنمية وادي الأردن وذكر أنه سينظر في شكاوى المستوطنين التي مفادها أن الفلسطينيين "يستولون شيئا فشيئا على أراض مملوكة للمستوطنات". وجاءت تصريحات السيد نتانياهو بعد بضعة أيام فقط من تأكيد لرئيس بلدية أريال أن مستوطنته ستظل جزءا من إسرائيل في أي خريطة للاتفاق النهائي. وذكر رئيس لجنة مستوطنات وادي الأردن، معلقا على بيانات السيد نتانياهو، أن هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها رئيس الوزراء

واضحاً دون أي لبس بشأن مستقبل المنطقة، منذ توليه المنصب. ولاحظ أيضاً أن السيد نتانيا هو وعد، بالإضافة إلى الوحدات السكنية الجديدة، بقرابة ٨٠ مليون شاقل جديد على امتداد السنوات القليلة اللاحقة بغية إصلاح وتوسيع الطريق ٩٠ الذي يمتد على طول وادي الأردن. (جروسالم بوست، ٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٣ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر أفيد بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية كانت قد أغلقت، في بداية الأسبوع، مركز التجارب الزراعية في الفارعة في وادي الأردن. وأخرج الموظفون بالقوة فيما قام المستوطنون بتسوية الحقول التي كانت تجرى فيها التجارب. ووقعت المداهمة بعد يومين من إعلان السيد نتانيا هو أن وادي الأردن سيظل خاضعاً للسيادة الإسرائيلية في أي ترتيب دائم. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٤ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن رئيس مجلس كيدوميم المحلي كشف النقاب عن أن بناء ٧٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنة سيبدأ في غضون الشهرين التاليين. وذلك علاوة على خطط لبناء ١٠٠٠ وحدة إضافية في المستوطنة. وفي مقابلة بثتها إذاعة إسرائيل، ذكر رئيس المجلس أن جزءاً من المشروع هو مواصلة للأعمال التي كانت قد أوقفت بعد الانتخابات في عام ١٩٩٢. وأشار إلى أن المستوطنات في الأراضي بحاجة إلى برنامج واسع لبناء آلاف الوحدات السكنية (جروسالم بوست، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٥ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أفاد مصدر فلسطيني حسن الاطلاع أن الحكومة الإسرائيلية صادرت ١٠٠٠٠ دونم من الأرض في محافظة طولكرم. وتقع الأرض في وادي التين وهي ملك لسبع قرى فلسطينية. وادعت إسرائيل أن الأرض المعنية أرض حكومية. وأضاف المصدر أن السلطات الإسرائيلية تعتزم فتح مقالع للحجارة ونصب آلات لقطع الحجارة في هذه المنطقة الصخرية. وقد حصلت خمس شركات إسرائيلية بالفعل على ترخيص في أعقاب قرار اتخذ في عام ١٩٩٤ بإنشاء محجرة في المنطقة. وفي حدث منفصل، نظم سكان قريتي أرتاس والخضر قرب بيت لحم اعتصاماً احتجاجاً على خطط الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تجريدهم من ٥٠٠ دونم من أراضيهم. (جروسالم تايمز، ٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، منع جيش الدفاع الإسرائيلي قرابة ٣٠ متظاهراً فلسطينياً من تعطيل العمل الزراعي الذي يقوم به المستوطنون في منطقة تدعى "المزرعة التجريبية اليوغوسلافية" في وادي الأردن. وادعى الفلسطينيون أن ما مساحته ٤٠٠ دونم من الأرض هو ملك لهم، بموجب اتفاقات أوصلو، بينما ادعت إسرائيل أنها ملك لمزرعة ماسوا. ووصف رئيس لجنة مستوطنات وادي الأردن المظاهرة الفلسطينية بأنها استفزاز يرمي إلى إثارة التوتر في المنطقة. وذكر أن المظاهرة محاولة منظمة من السلطة الفلسطينية بغية "الاستيلاء على أية قطعة أرض يمكنها الاستيلاء عليها في المنطقة". وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في وادي الأردن أن المزرعة "منطقة عسكرية مغلقة" وذلك

خوفا من حدوث مزيد من المواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين. (جروسالم بوست، ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ هآرتس، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٧ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن الحكومة الإسرائيلية قررت إنشاء مستوطنة يهودية جديدة في رأس العمود، على المشارف الجنوبية الشرقية للقدس. والأرض التي ستبنى عليها المستوطنة الجديدة ملك للفلسطينيين، ولكن الصحف الإسرائيلية ادعت أن رجل أعمال يهودي بارز من الولايات المتحدة هو إيرفينغ موسكوفيتش الذي له علاقات وثيقة مع الحركات الاستيطانية، اشتراها قبل بضع سنوات. (جروسالم تايمز، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أهابت لجنة حماية الأراضي في سلوان ورأس العمود بالسكان أن يشاركوا في مظاهرة ضد إنشاء حي يهودي في رأس العمود. وفي حدث ذي صلة، أصدر ناطق باسم الجامعة العربية بيانا يحذر من أن الخطط الرامية إلى بناء ١٣٢ وحدة سكنية في حي رأس العمود في القدس الشرقية هي قنبلة موقوتة يخشى أن تدمر عملية السلام. (هآرتس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٩ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن وزير الدفاع مردخاي، يدرس خطتين لتوسيع مستوطنة بيت إيل. وذكر رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، عقب اجتماع مع وزير الدفاع، أنه يأمل أن "تترجم الأقوال إلى أفعال عما قريب". بيد أنه ذكر أنه في حالة شروع الحكومة في توسيع المستوطنة، سيتابع المجلس ذلك. (هآرتس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وضع عشرات من المستوطنين من بيت إيل حجر الأساس لحي جديد في هار أرتيس. (هآرتس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧١ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها سترجئ خطة بناء مستوطنة في حي رأس العمود وسط القدس الشرقية. واحتج عدد كبير من الفلسطينيين والإسرائيليين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، مطالبين ليس بإرجاء الخطة فحسب وإنما بإلغائها. وفي حدث آخر، أعطت بلدية القدس إشارة الانطلاق لبناء أربعة منازل يهودية وسط متنزه في القدس الشرقية. وتقدم عدة إسرائيلييين مدعين أنهم يملكون قطعة الأرض. (جروسالم تايمز، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٢ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ما يزيد على ١٠٠٠ متظاهر على قطعة الأرض التي تبلغ مساحتها ٣,٥ فدان في رأس العمود بالقدس الشرقية والتي تقرر أن تكون موقع مشروع إسكاني يهودي. وطوق عشرات من أفراد الشرطة المزودين بعتاد مكافحة الإضرابات المتظاهرين الذين كان يقودهم وزراء فلسطينيون وأعضاء معارضون في الكنيست. وجرت المظاهرة بدون وقوع حوادث. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٣ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن قوة الشرطة الفلسطينية أحبطت محاولة من جانب إسرائيل لإعادة بناء مخفر عسكري غربي مستوطنة نتساريم كانت قد انسحبت منه قبل ١٨ شهرا. ويشرف الموقع على الطريق الذي يربط مدينة غزة بالساحل. وكانت إسرائيل منعت وصول الفلسطينيين الى الساحل قبل شهر. ومن التطورات ذات الصلة، أن وزير الدفاع الإسرائيلي مردخاي، أعلن أن إسرائيل تنوي الشروع في بناء معبر فوق في نتساريم لتفادي الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين. (جروسالم تايمز، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٤ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، غرس مستوطنون من نتساريم أشجار ليمون على بعد ٧٠٠ متر من المستوطنة كجزء من احتجاجهم على اعتزام الحكومة فتح طريق نتساريم أمام حركة المرور الفلسطينية. وفيما بعد وضعوا حجر الأساس لحي جديد سيدعى نتساريم "باء". (هآرتس، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٥ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن سكان قرية قطنة في الضفة الغربية اشتكوا من أن أعمال البناء من أجل توسيع مستوطنة هار أدار المجاورة، التي تقع على الخط الأخضر، تجري على أرض تملكها عدة أسر من القرية. وذكر الناطق باسم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، إجابة عن ذلك، أن أعمال تسوية الأرض تجري على أراض مملوكة للدولة مخصصة لهار أدار. وأفيد أن عشرات من سكان القرى الواقعة في المنطقتين "باء" و"جيم" يوجهون النداءات يوميا الى مختلف اللجان الفلسطينية لحماية الأراضي، ويشكون فيها من بدء الأعمال على أراضيهم. وتضمنت وسائل الإعلام الفلسطينية، على أساس يومي، أنباء حول هذه العمليات، التي اعتبرت مصادرات واستيظانا وتوسعا. وادعت المصادر الإسرائيلية أنه لم يجر إصدار أي أوامر لمصادرة جديدة وأن الأراضي المعنية مملوكة للدولة. (هآرتس، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

٣٧٦ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن يهودا اشتروا منزلا آخر في حارة النصارى في مدينة القدس القديمة. وأفيد أن قرابة ١٠٠٠ يهودي يعيشون في شقق تم شراؤها في منطقة المدينة القديمة خارج الحي اليهودي. وقيل إن هناك مفاوضات تجارية بشأن شراء اليهود لمبان أخرى. (هآرتس، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر)

واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

٣٧٧ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفادت التقارير أن أرييل شارون وزير الهياكل الأساسية الوطنية أصدر تعليمات لإدارة الأراضي الاسرائيلية بتعزيز تسويق الأراضي المخصصة لبناء ثلاث مستوطنات جديدة و ٦٠٠ وحدة سكنية في مرتفعات الجولان. ويتوقع أن يتم بناء المستوطنات في مدة سنتين. وأصدر السيد شارون تعليمات بالنظر في إمكانية تخفيض أسعار الأراضي في منطقة الجولان وبعرض أسعار تشجع التشييد الخاص هناك. وأوضح مكتب الوزير أن السيد شارون يعمل على تنفيذ سياسة الاستيطان الحكومية وينوي تعزيز المستوطنات في مرتفعات الجولان وزيادة السكان من ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ شخص في

السنتين القادمتين. وأشار المكتب إلى أن تحقيق هذا الهدف سيتم من خلال "إدخال" سكان صغيري السن وأسعار "مغرية" للأراضي. (هآرتس، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٣٧٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن أحد كبار المسؤولين السوريين حذر إسرائيل من نشوب حرب إذا ما استمرت في استفزاز دمشق من خلال إعلانات وإجراءات تؤكد سيادتها على مرتفعات الجولان. وأكد أن القوات السورية منتشرة بالفعل في مواقع دفاعية. غير أن المسؤول أشار إلى أن سوريا لا ترغب في خوض حرب جديدة وأنها تسعى بصدق إلى عقد اتفاق سلم مع إسرائيل. وقال المسؤول الكبير إن دمشق تتوقع أن يقوم الرئيس الأمريكي وإدارته، بعد انتخاب الرئاسة في الولايات المتحدة، بممارسة ضغط قوي على الحكومة الإسرائيلية لإجبارها على احترام التعهدات التي قطعتها حكومة حزب العمل فيما يتعلق بالانسحاب من مرتفعات الجولان. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٧٩ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن السيد نتياهو قد استجاب بصورة إيجابية لطلب قدمته شركة النفط الوطنية للقيام بعمليات حفر بحثاً عن النفط في مرتفعات الجولان. وأفيد أن الشركة قد استثمرت ملايين من الدولارات في عملية حفر أولي للنفط في المنطقة وأنها تأمل في إنتاج حوالي مليوني برميل من النفط من بئر جديدة تعود بربح قدره ٢٤ مليون دولار حسب أسعار السوق الحالية. وكان طلب الشركة بالقيام بالحفر في الجولان قد وضع جانباً في ظل حكومة حزب العمل بسبب ما كان يتوقع أن يترتب عليه من نتائج سلبية بالنسبة لمفاوضات السلام مع سوريا. (هآرتس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٨٠ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن الشرطة الإسرائيلية قد ألقت القبض على ستة رجال من القريتين الدرزييتين بقعاتا ومجدل شمس للاشتباه فيهم بأنهم أضرمو النار في مخفر شرطة في مسعدة وفي مبنى هيئة ضريبة الدخل في مجدل شمس لأسباب وطنية قبل ثلاثة شهور. واتهم الرجال الستة أيضاً بالانتماء إلى منظمة غير شرعية. وقد نفي الرجال الستة جميع التهم الموجهة اليهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٨١ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن وزير التجارة والصناعة، ناتان شارانسكي، أعلن أنه ينبغي للحكومة أن تهئ الجمهور لحرب مع سوريا. وأعلن السيد شارانسكي في مقابلة أجراها مع صحيفة هآرتس أن أفضل شيء يجب فعله، في ضوء التهديدات السورية التي وصفها بأنها خطيرة جداً، هو البدء بتهيئة الاسرائيليين لإمكانية الحرب. (هآرتس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٨٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن وزير الدفاع مردخاي، عين لجنة مهمتها دراسة إمكانية نقل منطقة التمرن على إطلاق النار في الأحمدية من حدود المجلس المحلي لمستوطنة كاتسرين لكي يسمح بتوسيع المستوطنة. وتسمح المنطقة الواقعة جنوب المستوطنة ببناء ألف وحدة سكنية إضافية في المستوطنة التي يبلغ عدد المقيمين فيها ٧٠٠ ٦ شخص، وهي أكبر مستوطنة في الجولان. ويتوقع من اللجنة

التي تتألف من ضباط برتب عالية أن تقدم استنتاجاتها إلى وزير الدفاع خلال ٣٠ يوما. (هآرتس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٨٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مسؤولون في مكتب رئيس الوزراء أن الحكومة لم تأذن ببناء مستوطنات جديدة على مرتفعات الجولان، وأشاروا إلى أن أي بناء يجري الآن ليس إلا جزءا من التوسع الطبيعي للمستوطنات القائمة. وكان رد فعل لجنة سكان الجولان على البيانات هادئا، حيث أعلن المتحدث باسم اللجنة أن الحساب الرئيسي ليس عدد المستوطنات في مرتفعات الجولان، بل عدد المستوطنين اليهود، وأشار إلى أن مستوطنة كبيرة واحدة مثل معاليه أدوميم هي أكبر قيمة من ٢٠ مجتمعا محليا صغيرا. (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٨٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن تحقيقات الشرطة مستمرة في سلسلة من هجمات إحراق المباني وحوادث وطنية أخرى في مرتفعات الجولان، ارتكبها كما يبدو دروز موالون لسوريا في الأشهر القليلة السابقة. ووقعت آخر حادثة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر حين أتلّف حريق غرفة الطعام في قرية لقضاء العطلات في المرتفعات العليا بجبل الشيخ. وأعلن متحدث باسم شرطة قضاء الجليل أن محققا من فرقة الإطفاء توصل إلى نتيجة أن الحريق كان متعمدا. ووجدت الشرطة أيضا شعارات قومية مثل "فليسقط الاحتلال" و "الجولان لسوريا" مكتوبة على حيطان في المبنى. ولاحظ المتحدث باسم الشرطة أن الحادثة هي واحدة من عدة هجمات وقعت على المباني العامة في مرتفعات الجولان في الشهور الأخيرة الماضية. وفي حوادث أخرى، أشعل مخربون النار في مركز شرطة في قرية مسعدة، بينما أتلّف حريق وثائق وجزءا من مبنى يتخذ مكتبا لهيئة ضريبة الدخل في قرية مجدل شمس. ووقعت أيضا حوادث رشق الشرطة والسيارات المدنية بالحجارة. وفي حادثة أخرى، احترق جزء من مطعم يملكه رئيس المجلس المحلي لقرية بقعاتا في حريق آخر مفتعل. وتشمل حوادث أخرى كتابة شعارات على البنايات العامة ورفع العلم السوري. وقد احتجزت الشرطة عدة مشبوهين للاستجواب، وأطلق سراحهم جميعا فيما بعد. وجاءت هذه الحوادث بعد فترة طويلة من الهدوء التزمته العناصر الموالية لسوريا في الجولان، ويبدو أنها تتعلق بالتطورات السياسية في المنطقة. (جروسالم بوست، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٨٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وافقت وزارة الداخلية على استثمار ٢٥٠ ٠٠٠ شاقل اسرائيلي جديد لبناء ميدان للتدريب على إطلاق النار للمدنيين في مستوطنة كاتسرين. وأفيد أن الغرض من ميدان الرمي هو خدمة حاملي السلاح الكثر. بمن فيهم الجنود المحترفون والحراس المدنيون والمزارعون ومربو الماشية الذين يعيشون في المنطقة. (هآرتس، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

٣٨٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أفيد أن مخفر شرطة تبلغ تكاليفه ٤,٥ مليون شاقل اسرائيلي جديد قد تقرر موعد بنائه في مستوطنة كاتسرين. ويغطي المخفر مرتفعات الجولان وسيعمل على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. (هآرتس، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

٣٨٧ - وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، ألقى قنبلة نفطية على سيارة قيادة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي على الحدود السورية وأشعلت النار فيها. وقد أطفأ الجنود الذين لم يصب أحد منهم بجروح النار. ووقعت الحادثة بالقرب من قرية مجدل شمس الدرزية عشية الذكرى السنوية لإضراب الستة أسابيع الذي قام به دروز مرتفعات الجولان ضد قرار البرلمان الاسرائيلي عام ١٩٨١ ببسط القانون الاسرائيلي على المنطقة. وجاءت هذه الحادثة في أعقاب حوادث وطنية في مرتفعات الجولان في الشهور القليلة السابقة، وقام بها كما يبدو دروز موالون لسوريا. وأفيد أن الهجوم الحالي هو واحد من أكثر الهجمات خطورة، ويجري التحقيق فيه من جانب الشرطة والجيش ودوائر الأمن. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٨٨ - وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، اشترك مئات من دروز مرتفعات الجولان في موكب في قرية مجدل شمس بدأ في "تلة الصياح" حيث يصيح الدروز بوسائل عبر الحدود إلى أقاربهم في سوريا، إلى وسط القرية. وعقد اجتماع حاشد في ساحة القرية فيما بعد. وقد انتهت المظاهرات بهدوء، وكانت الشرطة قد رخصت للمظاهرات وقللت من تواجدھا بشكل ظاهر وراقبت الأحداث. (جروسالم بوست، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٨٩ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، أبلغ أمنون ليبكين شاحك، رئيس الأركان، لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست أن دروزا موالين لسوريا يهاجمون، للمرة الأولى، دروزا يحملون بطاقات هويات اسرائيلية أو يعرفون أنفسهم كاسرائيليين. وأعلن شاحك أنه يعتبر الظاهرة خطيرة، مبدئياً لأنه بالرغم من الخلافات الداخلية بين الدروز الذين ينتسبون إلى اسرائيل، فإن أياً من الفريقين لم يعمل في السابق على إيذاء الفريق الآخر. (جروسالم بوست، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٩٠ - وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، ألقى قنبلة حارقة على جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا يسوقون مركبتهم داخل قرية مجدل شمس الدرزية. وقد أخطأت القنبلة النارية سيارة الجيب لكنها أصابت سيارة واقفة قريباً بأضرار. وقد أرسلت أعداد كبيرة من قوات الشرطة وجنود جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المنطقة، وأجريت تحقيقات مكثفة في مجدل شمس والقرى الدرزية المجاورة. وألقي القبض على ثلاثة أشخاص. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٩١ - وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، أفيد بأن وزارة الإسكان كانت على وشك إصدار مناقصات لتسويق أرض من أجل بناء ٩٦ وحدة سكنية في مستوطنة كاتسرين. (هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر)

— — — — —